الإعلام

بين

المعلوماتية و الدبلوماسية



صلاح عبد الحميد

د. يُمنى عاطف



الأعلام

بين المعلوماتية والدبلوماسية

تأليف

صلاح عبد الحميد

طبعة 2015

عبد الحميد ، صلاح.

الأعلام بين المعلوماتية والدبلوماسية، /صلاح عبد الحميد – ط ١.-
الجيزة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامى، ٢٠١٤ .

٢٤٠ ص ,٢٤ سم

تدمك: ٢ ٣٢٥ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الاعلام

٢- الاعلام الدولى ٣- الدبلوماسية

أ - العنوان

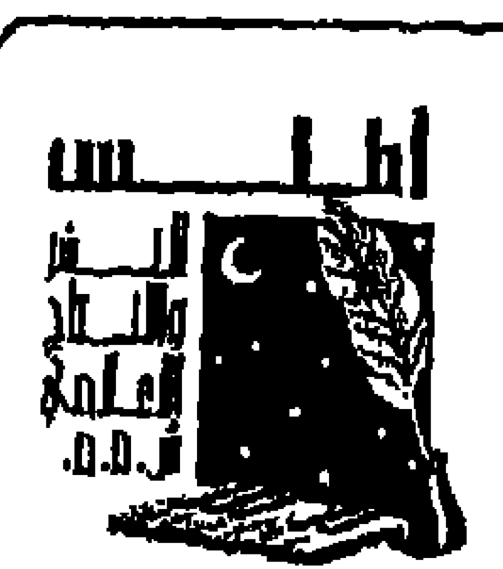
٠٠١,٥

الأعلام

بين المعلوماتية والدبلوماسية

تأليف

صلاح عبد الحميد



رئيس مجلس الإدارة

عادل المصرى

عضو مجلس الإدارة المنتدب

توارن المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٤/٢٣٦٢٨

الترقيم الدولى

٢-٣٢٥-٣٩٩-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الاولى

طبعة 2015

الكتاب : الاعلام بين المعلوماتية والدبلوماسية

المؤلف : صلاح محمد عبد الحميد

الغلاف : اسلام حمدى

الناشر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل – المهندسين – الجيزة

atlas@innovations-co.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ – ٣٣٠٤٢٤٧١ – ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

مُقَدِّمَة

كل الصحف والمؤسسات الإعلامية صغيرها وكبيرها تحرص على كسب ثقة الجمهور لصالحها، وكلها تعمل بشكل متواصل على التعرف على آراء الجمهور ومدّه بالمعلومات لكسب ثقته وتأييده، فتقوم بدراسة الجمهور وميوله واتجاهاته بصورة وافية لخلق ثقة ومصداقية تبادلية بينها وبين المتلقي وإيهامه أن ما قدم له هو الحقيقة المطلقة والقول الفصل لتساهم في بناء العلاقات العامة الطيبة مع الجمهور من خلال الدعاية والترويج لموضوع معين لاكتساب التأييد العام والرضا العام .

والرأي العام هو قوة حقيقية شأنها شأن الريح، له ضغط لا تراه، ولكنه ذو ثقل عظيم، وهو كالريح لا تمسك بها ولكنك تحني لها الرأس متطبعًا. ومع أن وجوده معنوي لا نراه فإن ذلك لا ينقص شيئًا من قوته، شأنه في ذلك شأن الضغط الجوي الذي لا نراه ولكنه موجود.

والرأي جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك، وتشمل (المعلومات والآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك).

وقد أدرك الإعلام مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الإنسان وحياته اليومية حتى مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة، فسارع في عملية تشكيل وتكوين الرأي العام من خلال صياغة الأخبار وانتقائها والتركيز على بعض القضايا وإهمال بعضها، ومن خلال الدعاية والتضخيم والتهويل مثل الحديث عن أسلحة بيولوجية تستهدف العرب دون غيرهم، وهذا يسمى أيضًا «الخرافة»، ويقيس الإعلام بعد نشره لهذه الدعاية رد فعل المستهدفين فإن وجدت تصديقًا بذلك إلى حد ما اطمأن القائمون على الدعاية إلى أن المستهدفين لا زالوا منقادين إليه عن طريق اللا وعي.

كما يستخدم الصورة الذهنية التي من خلالها ترسخ بعض الشخصيات في الأذهان، فلو ذكرنا كلمة صهيوني أمام مسلم تجده يستاء لسوء الصورة الذهنية، ولكن لو ذكرت الكلمة ذاتها أمام يهودي فإنه يستبشر لحسن الصورة في ذهنه، وهي قريبة من أسلوب الاختيار حيث يقوم القائمون على الإعلام عادة باختيار الحقائق التي تناسب أغراضهم من بين مجموعة كبيرة من الحقائق المركبة، وهم لا يعرضونها بكاملها أو حتى بأجزائها إلا بالقدر والطريقة التي تخدم أهدافهم، وإذا أراد أن يكشف من هذه الحقائق مضطراً وكانت تؤثر في مصالحه فإنه يعرضها بطريقة لا يمكن معها للمستمع أن يفهمها أو أن يستخلص منها نتائج.

من هنا جاء هذا الكتاب الذي بين أيدينا في محاولة لعرض أهم وسائل الإعلام تأثيراً في تكوين الرأي العام لدى الناس، وكيفية توجيه الرأي العام والتلاعب بعقول البشر؛ وكذلك كيفية توجيه الرأي العام توجيهاً إيجابياً لصالح الناس ومعرفة تقسيمات الرأي العام وأهم تأثيراته في مجريات الأحداث المحلية والعالمية.

المؤلف

الفصل الأول
وسائل الإعلام والمجتمع المعلوماتي

وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية

مع انتشار شبكة الإنترنت العالمية خلال تسعينيات القرن الماضي ترددت أصوات تقول بأن المسألة مسألة وقت لتفسح الصحف المطبوعة الطريق أمام التوزيع الإلكتروني بالكامل، وبعد مرور سنوات على تلك التنبؤات ترددت أحاديث بين مغامري النشر الإلكتروني العرب تبشر بترك النشر الإلكتروني والعودة للنشر والتوزيع التقليدي دون أي إيضاح لأسباب نجاح أو فشل تجربتهم تلك، أو عن عوائدهم المالية التي هي في الحد الأدنى تكاد تغطي التكاليف. خاصة وأن نجاح أي مشروع إعلامي تجاري يعتمد بالدرجة الأولى على المبيعات، والاشتراكات، والإعلانات التجارية، في الوقت الذي تقدم فيه الصحف الإلكترونية خدماتها في البلدان العربية بالمجان تقريبًا؛ لأن الإعلان يكاد في الآونة الأخيرة أن يغطي بعض نفقات تلك المواقع الإلكترونية بشكل لا يمكن التعويل عليه لإنجاح أي مشروع إعلامي الكتروني تجاري، ولعل من أهم وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية:

الصحافة المطبوعة: تعد الصحف من أقدم وسائل الإعلام في العالم على الإطلاق، فقد سبقت منافستيها الإذاعة والتلفزيون بعدة قرون. وللصحف خصائص تميزها عن سواها من وسائل الإعلام الجماهيرية، فالصحيفة لا تستطيع نقل الأخبار بتلك السرعة التي تنقلها بها الإذاعة، ولا يمكنها نقل وتقريب الواقع كما يفعله التلفزيون، ولكنها تقوم بذلك بشكل متميز جعل من الصحيفة جزءًا لا يتجزأ من حياة الفرد المتعلم في كل أنحاء العالم.

ويعتبر عام ١٤٥٤م بداية ظهور الصحف بشكلها المعاصر، عندما اخترعت الطباعة عن طريق صف الحروف، وخدم هذا الاختراع المركز الرئيسي للسلطة في العالم المسيحي آنذاك، والمتمثل بسلطة الكنيسة، بينما تأخر استخدام هذه الوسيلة الحديثة في طباعة الكتب والنصوص لعدة قرون في العالم الإسلامي بسبب التحريم الديني.

وخدمت المطابع الكنيسة في نشر مواضيع تهم الدين والدنيا، وأصبحت من عوامل الإصلاح الديني في العالم المسيحي خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، ونشرت المطابع روائع كتب القرون الوسطى، وكتب عصر النهضة بنسخ كثيرة، ووضعتها بمتناول الجميع بعد أن كانت حبيسة خزائن الكتب. ونقلت أخبار التجارة والاقتصاد للتجار في كل مكان، ولعل المنشورات مجهولة المصدر والهوية التي لعبت دوراً كبيراً إبان الثورتين الفرنسية والأمريكية من أبلغ الأمثلة على الدور الهام الذي لعبته الطباعة في تغيير العلاقات الإنسانية في المجتمع الإنساني المعاصر.

وحاولت الصحف بالتدريج أن تصبح حارساً للديمقراطية بإتاحتها الفرصة للمرشح والناخب بالتعرف إلى بعضهما دون اتصال مباشر، بل عن طريق انتقال الأفكار المنشورة على صفحاتها، وأصبحت من الوسائل الهامة التي يعتمد عليها التعليم في مختلف مراحله، وساعدت الصحف من خلال الإعلانات التي تنشرها على تصريف قدر هائل من السلع المنتجة في المصانع، وإيجاد فرص العمل، وتوفير الأيدي العاملة للباحثين عنها.

وجاءت الثورة الصناعية للصحف مع مطلع القرن العشرين بالمطبعة البخارية أولاً، ومن ثم بالمطبعة الكهربائية، مما ساعد على خفض تكاليف طباعتها، وأجور الإعلانات على صفحاتها وزيادة عدد نسخها، مما ساعدها على الانتشار الواسع وتحولها إلى وسيلة اتصال جماهيري، رخيصة الثمن توزع أعداداً ضخمة من النسخ يُعتمد عليها لنشر إعلانات مربحة للمنتج والناشر في آنٍ معاً، ومن الميزات الهامة الأخرى التي تنفرد بها المادة المطبوعة عن غيرها من وسائل الإعلام الجماهيري، أنها تسمح للقارئ بالتكيف مع الظروف ومطالعتها في الوقت الملائم له، وإعادة القراءة كلما أراد، إضافة إلى أنها من أفضل الوسائل لمخاطبة الجماعات والشرائح الاجتماعية الصغيرة والمتخصصة.

الصحافة المسموعة (الراديو): تعتبر الإذاعة المسموعة من أفضل وسائل الاتصال الجماهيري قدرة على الوصول للمستمعين في أي مكان بسهولة ويسر متخطية الحواجز الجغرافية والسياسية والأمية؛ لأنها تستطيع مخاطبة الجميع دون تمييز، وبغضّ النظر عن فارق السن ومستوى التعليم، ولا تحتاج لظروف وأوضاع خاصة للاستماع كما هي الحال بالنسبة للإذاعة المرئية (التلفزيون)، حتى إنها أصبحت في بعض المجتمعات المتقدمة نوعًا من الوسائل الإعلامية التي يتعامل معها الإنسان دون اهتمام أو تركيز، كمصدر للترفيه أكثر من أنها مصدرًا للمعلومات يحتاج للتركيز والاهتمام. ومن الصعب جدًّا تحديد أصل الاختراعات العلمية التي أدت إلى ظهور الإذاعة المسموعة، التي تعتبر اليوم واحدة من أهم وسائل الإعلام الجماهيرية. ففي الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٤ اكتشف برافلي المبادئ الأساسية للمبرق اللاسلكي، ونجحت تجارب ماركوني التي أجراها خلال الفترة من عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٨٩٩ عندما نجح في إرسال أول برقية لاسلكية عبر بحر المانش.

وتطورت الأبحاث العلمية بعد ذلك، حتى استطاع المهندس الفرنسي (رايموند برايار)، وزميله الدكتور البلجيكي (روبير فولدا سميث) من إرسال واستقبال بث إذاعي عن بُعد عدة كيلو أمتار عام ١٩١٤، وتوقفت التجارب بعد ذلك بسبب الحرب العالمية الأولى إلى أن عادت مرة أخرى إلى دائرة الاهتمام بعد انتهاء الحرب مباشرة. وبدأت أول البرامج الإذاعية اليومية المنظمة البث من ديتروا نيوز في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٠، وتبعتها بريطانيا التي نظم فيها دايلي مايل أول برنامج إذاعي في نفس العام. أما فرنسا فقد نجح الجنرال فيري من إرسال أول البرامج الإذاعية عام ١٩٢١.

وتعتبر العشرينيات من القرن العشرين فترة هامة في حياة هذا الاختراع الهام، الآخذ في التطور والتوسع، ورافقه في عام ١٩٢٥ اختراع البيك آب الكهربائي، وفي عام ١٩٣٤ اختراع التسجيل على الأسطوانات المرنة، وآلة التسجيل عام ١٩٤٥، وتمكن الأمريكيان

براتان وباردن عام ١٩٤٨ من اختراع المذياع، الذي انتشر في الأوساط الشعبية اعتباراً من عام ١٩٥٠، وتبع هذا الاختراع عام ١٩٥٨ اختراع أسطوانة التسجيل الستريو التي انتقل البث الإذاعي معها إلى مرحلة جديدة.

الصحافة المرئية (التلفزيون): بدأت أولى التجارب على إرسال الصور الثابتة باللونين الأسود والأبيض عن بُعد في منتصف القرن التاسع عشر، وتطور هذا الاختراع حتى استطاع الألماني دي كورن من اختراع الفوتوتلغرافيا عام ١٩٠٥، وجاء بعده الفرنسي إدوارد بلين، الذي طور الاختراع الأول وأطلق عليه اسم البيلينوغراف عام ١٩٠٧. واستمرت هذه التجارب بالتطور مستخدمة وسائل ميكانيكية أولاً ثم راديو كهربائية، حتى توصل كل من الإنجليزي جون لوجي بيارد والأمريكي س. ف. جنكيس إلى وسيلة إرسال تستعمل فيها أسطوانة دورانية مثقوبة عام ١٩٢٣، وتكللت التجارب التي جرت خلال ثلاثينيات القرن العشرين بالنجاح، حيث بدأ مركز أليكساندر بلاس البريطاني للتلفزيون بالبث التلفزيوني لمدة ساعتين يومياً عام ١٩٣٦، وتبعه المركز الفرنسي في لاتوريفال ببث برامج تلفزيونية يومية عام ١٩٣٨، وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام التالي ببث تلفزيوني لجمهور كبير. وأخَّرت الحرب العالمية الثانية البداية الفعلية لانتشار البث التلفزيوني للجمهور العريض حتى عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ أي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبدأ في الخمسينيات من القرن العشرين الانتقال التدريجي إلى نظام البث التلفزيوني الملون، وتبعه الانتشار العاصف للبث التلفزيوني بواسطة الرادارات المغلقة، ومحطات التقوية الأرضية، إلى أن انتقل البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية مع تطور غزو الإنسان للفضاء الكوني الذي بدأ في نفس الفترة تقريباً. وللتلفزيون فاعلية فريدة لأنه الوسيلة التي تعتمد على حاستي السمع والبصر في آنٍ معاً، ويستحوذ على الاهتمام الكامل للجمهور، أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى، وخاصة في أوساط الأطفال واليافعين،

وكشفت بعض الدراسات أن الصغار والكبار على حد سواء يميلون إلى تقبل كل ما يقدمه التلفزيون بدون مناقشة؛ لأنهم يعتبرونه واقعيًا ويعلق في أذهانهم بصورة أفضل.

والاختلاف بين التلفزيون والراديو، أن التلفزيون يحتاج لحاستي السمع والبصر وانتباهًا لا يستطيع المتفرج معه أن يفعل شيئًا آخر أثناء المشاهدة، في حين أن المستمع للإذاعة المسموعة (الراديو) يستطيع أثناء استماعه أن يقرأ ويمشي ويعمل ويقود سيارته، أو أن يستلقي مغمضًا عينيه سارحًا في خياله، ومن المزايا التي يتميز بها التلفزيون عن سواه من وسائل الإعلام الجماهيرية: أنه أقرب للاتصال المباشر، ويجمع بين الصورة والصوت والحركة والألوان، ويتفوق عن الاتصال المباشر بأنه يكبر الأشياء الصغيرة، ويحرك الأشياء الثابتة؛ وينقل الأحداث فور حدوثها، وبفارق زمني طفيف؛ ويسمح بأساليب متعددة لتقديم المادة الإعلانية، مما يضاعف من تأثيرها في الجمهور؛ وأصبح وسيلة قوية بين وسائل الإعلام الجماهيرية بعد أن دخل كل بيت، ووفرت له الأقمار الصناعية المنتشرة في الفضاء الكوني انتشارًا عالميًا، مما زاد من فاعلية عملية التبادل الإعلامي والثقافي العالمي، وأصبح وسيلة تقارب بين الشعوب.

وهكذا نرى كيف تغير وضع الإنسان الذي عاش قديمًا في مجتمعات صغيرة، محدودة العدد معزولة عن بعضها البعض، يصعب الاتصال فيما بينها ليأتي القرن العشرين ليغير الوضع تمامًا لسببين أساسيين نلخصهما: بنشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، وما تمخّض عنهما من انتقال للقوات العسكرية عبر الدول والقارات، وهذا بحد ذاته ساعد على تطوير وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية، ومعها تطورت الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية؛ وانتشرت وسائل الاتصال الحديثة، من تلغراف وتلفون وراديو وتلكس وفاكس وحاسوب (كمبيوتر) وبريد إليكتروني، ووسائل إعلام جماهيرية، من صحف ومجلات وإذاعة

وتلفزيون. مما أحدث تغيرات جذرية على تصورات المواطنين في جميع أنحاء العالم، واتسع أفق الأفراد وإطارهم الدلالي بشكل لم يسبق له نظير، بحيث لم يعد بالإمكان عزل الناس عقلياً أو سيكولوجياً عن بعضهم البعض؛ لأن ما يحدث في أي بقعة من بقاع العالم يترك آثاره على جميع الأجزاء الأخرى.

وهكذا أصبح عالم اليوم قرية الأمس بعد أن اتسعت تصورات الفرد التقليدي القديم التي كانت تتسم بالبساطة عن واقعه، وأصبح عليه أن يجاهد حتى يفهم الأخبار التي تغمره بها وسائل الإعلام الجماهيرية يومياً عن أحوال الأمم والشعوب الأخرى المختلفة الألوان والعقائد.

وخرجت وسائل الإعلام الجماهيرية بالتدريج عن إطارها المحلي لتصبح أداة اتصال وتواصل بين الأمم لها دور مرسوم ومحدد في إطار العلاقات الدولية، وعملية التبادل الإعلامي الدولي، ودخلت ضمن الأدوات والوسائل التي تحقق من خلالها مختلف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بعضاً من سياساتها الخارجية.

وبالتدريج انتقلت المؤسسات الصحفية الدولية للعمل على نشر المبادئ والأفكار والمواقف والأخبار عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة بغرض الإقناع والتأثير في الأفراد والجماعات داخل المجتمع، فعندما تخرج المؤسسات الإعلامية عن نطاق المحلية وتجتاز وسائلها الحدود الجغرافية والسياسية للدولة لنقل تلك المبادئ والأفكار والمواقف والأخبار لمواطني دول أخرى لخلق نوع من الحوار الثقافي أو الهيمنة الثقافية، متجاوزة الحواجز اللغوية، تأخذ هذه المؤسسات الصحفية ووسائلها الإعلامية صفة الإعلام الدولي.

والإعلام الدولي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول المستقلة ذات السيادة،

ووسيلة فاعلة من الوسائل التي تحقق بعض أهداف السياسة الخارجية لكل دولة داخل المجتمع الدولي، وتخدم من خلالها المصلحة الوطنية العليا للدولة وفقًا للحجم والوزن والدور الذي تتمتع به هذه الدولة في المعادلات الدولية، وتأثيرها وتأثرها بالأحداث العالمية المستجدة كل يوم؛ وخاصة عند نشوب أزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اضطرابات اجتماعية تطال تلك الدول، أو الدول المجاورة لها؛ أو تطال مناطق المصالح الحيوية للدول الكبرى في أنحاء العالم؛ أو في حال حدوث كوارث طبيعية وأوبئة، أو تهديدات للبيئة والحياة على كوكب الأرض.

وللإعلام الدولي دوافع متعددة تنطلق من المصالح السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، بما يتفق والسياسة الخارجية للدولة، وتنبع من المصالح الوطنية العليا للدولة، وتعمل من خلال هذا المنظور على تعزيز أو تعكير التفاهم الدولي والحوار بين الأمم، الذي أدى إلى خلق تصور واضح للدول بعضها عن بعض، مفاده التحول من النظام الثقافي القومي التقليدي المغلق، إلى نظام ثقافي منفتح يقوي هيمنة القوى أو يعزز التفاهم الدولي ويعمل على تطويره.

وكان لوسائل الإعلام الجماهيرية دور أساسي في هذا التحول بعد التطور الهائل في تقنياتها خلال القرن الماضي والتي ساعدت على إحداث تغيير ثقافي واجتماعي واضح، رغم تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية والصراعات الإيديولوجية المؤثرة في القرار السياسي اللازم لأي تقارب أو حوار دولي.

المجتمع المعلوماتي

وتداعيات العولمة

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين ومع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى ضوء التطورات الهامة التي جرت على جميع الأصعدة العلمية والتقنية والتكنولوجية في العالم، وخاصة تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال والاستشعار عن بُعد انطلقت بشدة شعارات تدعو للتكامل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة، وفتح باب المنافسة الحرة وإزالة العوائق أمام انتقال الخبرات والبضائع ورءوس الأموال في الأسواق العالمية المفتوحة.

ورافق تلك الشعارات بشائر ميلاد المجتمع المعلوماتي الذي يمكن أن تشارك في بنائه كل عناصر التركيبة الاجتماعية، في عملية تفاعل معلوماتي باتجاهين أخذا وعطاءً، واعتبر الكثيرون أن ميلاد المجتمع المعلوماتي يبشر بالتحول من تقديم الخدمات الإعلامية للمتلقي السلبي في عملية الاتصال، الذي يتلقى سيل المعلومات الموجهة إليه ولمجتمعه دون مشاركة إيجابية منه في اختيار أو إعداد أو في أساليب نشر تلك المعلومات عبر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية التقليدية المختلفة، إلى مشاركة عناصر التركيبة الاجتماعية القادرة كلها في عملية اختيار وإعداد وتخزين وتوجيه ونشر والاستفادة من المعلومات، والمشاركة المؤثرة والفاعلة في عملية التبادل والتفاعل الإعلامي داخل المجتمع الواحد بكل عناصره وشرائحه، وبين المجتمعات المختلفة بشكل عام، بما يوفر فرص الحوار والتفاهم والتفاعل البنّاء لصالح تقدم الإنسانية جمعاء.

ومعروف أن الأساليب الإعلامية المستخدمة والمنتشرة بشكل واسع حاليًا، لم تكن إلا

نتاجًا للتقدم العلمي في مجال وسائل الاتصال والإعلام، ونتيجة للأبحاث العلمية التامة في مجال الإعلام بفروعه المختلفة: الاقتصادية والسياسية والعلمية والزراعية والصناعية والتجارية والثقافية وغيرها من فروع المعرفة الإنسانية، التي جرت خلال النصف الأول من القرن العشرين، ولم تزل مستمرة في التطور في العالم المتقدم كله حتى اليوم. وكان وكما هو معروف أيضًا نشر تلك المعلومات يتم بالطرق التقليدية عبر الكلمة المطبوعة، والمسموعة والمرئية أحادية الجانب؛ أي من المرسل إلى المستقبل دون أن تكون هناك أية إمكانية للتفاعل الإيجابي بين المرسل والمستقبل عبر الطرق التقليدية السائدة لنقل لتلك المادة الإعلامية التي حملتها إليه شتى وسائل نقل وتخزين وإيصال المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية.

ولكن الثورة التي تفجّرت بشدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين في مجال تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال والاستشعار عن بُعد وضعت البشرية أمام منعطف تاريخي حاسم تشارك فيه اليوم كل عناصر التركيبة الاجتماعية القادرة على المشاركة في عملية التأثير والتفاعل المتبادل من خلال عملية التبادل الإعلامي المستمرة داخل المجتمع المحلي والدولي عبر وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت فيها تقنيات الحاسب الآلي الحديثة دائمة التطور تشكل العنصر الهام والفاعل في حسم القضية كلها لصالح العولمة بكل أشكالها وأبعادها.

وأصبح الحاسب الآلي الشخصي المرتبط اليوم بشبكات المعلومات المحلية والإقليمية والدولية يخزن وينقل وينشر المعرفة بكل أشكالها المقروءة والمسموعة والمرئية ليحدث بذلك ثورة حقيقية داخل الأنظمة الإعلامية التقليدية، وأنظمة تراكم المعلومات واستعادتها.

وأصبح يساهم في تطوير عملية نقل المعرفة التقليدية داخل المجتمعات بعد أن انتقلت

لاستخدام تقنيات الأنظمة المعلوماتية الإلكترونية الحديثة في مجالات العلوم والبحث العلمي والتعليم إلى جانب فروع الأنشطة الإنسانية المختلفة مما وفر فرصة كبيرة لرفع مستوى الأداء العلمي والمعرفي، وأفسح المجال أمام عملية الحصول على المعارف المختلفة ودمجها وإعادة نشرها، وتسهيل استخدامها في عملية تفاعل دائمة لا تتوقف.

وأصبح هذا الواقع الجديد بديلاً للطرق الإعلامية التقليدية، وبمثابة التحول من المألوف في أساليب وطرق التعليم والإعداد المهني والمسلكي المتبعة حتى الآن في بعض الدول الأقل حظًا في العالم، إلى أساليب أكثر تطورًا وأكثر فاعلية من ذي قبل، ويرتبط هذا التحول بظاهرة العولمة والتكامل المتنامية في النشاطات الإعلامية الضرورية واللازمة لتطور الثقافة والعلوم والتعليم والبحث العلمي، في إطار ما أصبح يعرف اليوم بالمجتمع المعلوماتي.

مفهوم المجتمع المعلوماتي:

ومن أجل تسهيل فهم القصد من العولمة الإعلامية التي حملت لنا معها مفهوم المجتمع المعلوماتي إن جاز هذا تعبير، لا بُدَّ لنا من محاولة التعريف بجوهر هذا المجتمع، فهو حسب رأي العديدين من الباحثين في شئون الإعلام والاتصال، هي:

١- المجتمع الذي تُتاح فيه لكل فرد فرصة الحصول على معلومات موثقة من أي شكل ولون ومذهب واتجاه من أي دولة من دول العالم دون استثناء، عبر شبكات المعلومات الدولية، بغض النظر عن البُعد الجغرافي وبأقصى سرعة وفي الوقت المناسب للمشاركة في عملية التبادل الإعلامي.

٢- المجتمع الذي تتحقق فيه إمكانية الاتصال الفوري والكامل بين أي عضو من أعضاء

المجتمع، وأي عضو آخر من المجتمع نفسه أو من المجتمعات الأخرى، أو مع أو بين مجموعات محددة من السكان، أو مع المؤسسات والأجهزة الحكومية أو الخاصة بغض النظر عن مكان وجود القائمين بعملية الاتصال والتبادل الإعلامي داخل الكرة الأرضية أو حتى خارجها في الفضاء الكوني.

٣- المجتمع الذي تتكامل فيه نشاطات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية، وتتسع فيه إمكانيات جمع وحفظ وإعداد ونشر المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية، من خلال التكامل مع شبكات الاتصال والمعلومات الإلكترونية الرقمية الدولية دائمة التطور والنمو والاتساع. والتي تشكل بالنتيجة وسطا إعلاميًا مرئيًا ومسموعًا ينشر معلوماته عبر قنواته التي تشمل حتى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية من خلال شبكات الاتصال والمعلومات المحلية والإقليمية والدولية.

٤- المجتمع الذي تختفي معه الحدود الجغرافية والسياسية للدول التي تخترقها شبكات الاتصال والمعلومات، وهو الاختراق الذي يشكل تهديدًا مباشرًا وخطيرًا لأمن وقوانين الدول وللأعراف والتقاليد داخل المجتمعات المختلفة، وخاصة في الدول الأقل حظًا في التطور والتنمية بشكل عام.

ويعتبر انتقال ونشر المعلومات دون عوائق أو قيود من أساسيات تشكيل المجتمع المعلوماتي الذي يعتمد بالكثير على المنجزات والاكتشافات العلمية في مجال تقنيات الإعلام والاتصال. وهو ما يضع الأوساط العلمية أمام واجب التصدي لمشاكل غير متوقعة ناتجة عن تداعيات تشكل المجتمع المعلوماتي، سواء أكانت تنظيمية أم اجتماعية أم اقتصادية أم قانونية.

والهدف من التصدي لتلك المشاكل هو خلق الظروف الملائمة لتلبية حاجات السوق

الاستهلاكية المعلوماتية دون الإضرار بمصالح الدول وحقوق المواطنين وأمن وسلامة أجهزة السلطات الدستورية، والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الشعبية والمهنية والعلمية، والهيئات العامة والخاصة، من خلال إيجاد الضوابط الكفيلة بتوفير شروط الأمن الإعلامي الشامل عند تشكيل وتداول الموارد المعلوماتية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتطورة.

خطوات الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي:

وبالفعل نرى أن الكثير من دول العالم المتقدم تقوم فعليًا بإعداد أو تُعد برامج لدخول المجتمع المعلوماتي، وتتخذ العديد من الخطوات العملية من أجل تحقيق مثل تلك البرامج في الواقع العملي. وتنتظر تلك الدول من تطبيق تلك البرامج الوصول إلى الأهداف التالية:

١- رفع مستوى التكامل والحوار بين الهياكل الحكومية، والصناعية، ورجال الأعمال، والأفراد في المجتمع، بهدف تحقيق الاستخدام الأقصى لإمكانيات تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تطوير المجتمع اقتصاديًا وتحقيق فرص العمل لكل الشرائح السكانية.

٢- تحديث وتوسيع وتقوية البنية التحتية لوسائل الإعلام والاتصال التقليدية ورفع مستوى فاعلية أدائها الوظيفي.

٣- الدفاع عن مصالح المجتمع وحقوق الأفراد أثناء استخدام تكنولوجيا تخزين ونقل المعلومات.

٤- حماية موارد المعلومات المتوفرة في الشبكات المعلوماتية، وتوسيع إمكانيات استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كافة المجالات العلمية والتطبيقية للاقتصاد الوطني.

٥- تشجيع وتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعميم أساليب المعلوماتية الحديثة في الأجهزة الحكومية قبل غيرها بغية تأمين حقوق المواطنين في تبادل المعلومات والحصول عليها من تلك الأجهزة.

٦- تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جميع الأنشطة الإنسانية، مثل: العمل، والمواصلات، وحماية البيئة، والصحة وغيرها من الأنشطة الإنسانية التي تهم المجتمع بأسره.

٧- توفير إمكانيات المنافسة الحرة والشريفة في إطار المجتمع الإعلامي.

٨- تحسين ظروف وصول وتداول المعلومات التكنولوجية والتقنية والبيئية والاقتصادية والعلمية وغيرها من الموارد المعلوماتية عبر شبكات الإعلام والاتصال.

٩- تطوير البحوث العلمية والبحوث التمهيدية في مجال تطوير تكنولوجيا وتقنيات الإعلام والاتصال.

١٠- تنسيق الجهود الوطنية والقومية والدولية أثناء وضع سياسة الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية من التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول.

وفي هذه الحالة يجب أن يصبح المجال الإعلامي الدولي ليس أحد أهم مجالات التعاون الدولي فقط، وإنما مجالاً للتنافس الحر والشريف بين الدول الأكثر تطوراً والتي تملك البنية التحتية الإعلامية الحديثة، من خلال وضع مقاييس تكنولوجية موحدة لمنتجاتها من تكنولوجيا وتقنيات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية. وأن تقدمها للمستهلكين من الدول غير المصنعة لتلك الوسائل أي الدول النامية، دون فرض أية شروط على كيفية

تشكيل واستثمار البنى التحتية الإعلامية في تلك الدول، وأن ينحصر تأثير الدول المتقدمة في تطوير المجالات الإعلامية للدول غير المصنعة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال فقط، دون التأثير في مواردها المعلوماتية. بما يضمن عدم المساس بالأمن والمصالح الوطنية العليا للدول الصناعية المتطورة والدول الأقل تطورًا والدول النامية على حد سواء، أثناء وضع سياسات تطوير وتوفير وحماية أمن المجالات الإعلامية للدول الصناعية المتطورة.

مصاعب الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي:

وبغض النظر عن الوضع المالي الصعب الذي تعاني منه بعض الدول الأقل تطورًا كروسيا مثلاً، فإننا نراها قد استطاعت الحفاظ على الاتجاهات الأساسية للعلوم المرتبطة بالتطور الصناعي. من حيث تطوير شبكة المؤسسات العلمية، والحفاظ على مستوى التأهيل المهني فيها، وتطوير المدارس التقنية، وتطوير نظام إعداد الكوادر ورفع مستواها المهني عن طريق التدريب المستمر طيلة مدة الخدمة الفعلية لتلك الكوادر، واستطاعت المحافظة على كمية وتنوع المجلات العلمية المتخصصة، مستفيدة إلى أبعد الحدود من التعاون الدولي المتاح لها. ولكن المشكلة الرئيسية في روسيا وتلك الدول بقيت في مستوى توفير المعلومات العلمية المتطورة من الدول المتقدمة، وحجم ونوعية وطبيعة البنى التحتية المعلوماتية اللازمة في مجال العلوم والتعليم والبحث العلمي.

لأن مشكلة إعداد نظم الاتصال الكفيلة بتوفير الموارد المعلوماتية الضرورية لتطور العلوم النظرية والتطبيقية في ظروف إصلاح النظم الإعلامية القائمة والتطور الاقتصادي تحتم على تلك الدول أن يكون التصدي لهذه المشكلة من المهام الأساسية للسياسة الحكومية وواجباتها لتلبية احتياجات نمو وتطور الاقتصاد الوطني. لا سيما وأن العنصر الرئيسي اللازم للأبحاث العلمية والاستفادة العملية من نتائجها، يبقى مرتبطًا بالكامل

بأشكال وأساليب توفير المعلومات والحقائق العلمية الحديثة والمتطورة. آخذين بعين الاعتبار أهمية مؤشرات ونوعية الموارد المعلوماتية المتاحة لكوادر البحث العلمي في أي بلد من بلدان العالم؛ لأن أي قصور في تأمين حاجة الباحثين العلميين من المعلومات الضرورية لمواضيع أبحاثهم العلمية سيؤدي حتمًا ومن دون أدنى شك إلى تأخير تطور البحث العلمي، وبالتالي إلى تخلف حركة التطور العلمي والاقتصادي والثقافي والمعرفي في جميع فروع الاقتصاد الوطني.

وتحت تأثير مجموعة من الأسباب الموضوعية القائمة في الدول الأقل تطورًا وفي الدول النامية لا بُدَّ من إعادة النظر بكل مستويات أنظمة توفير الموارد المعلوماتية العلمية للمجتمع، بما فيها التعليم والبحث العلمي والاقتصاد الوطني بشكل عام. والتي هي عادة أقل كلفة مما هي في الدول المتطورة خلال فترة المرحلة الانتقالية من الخدمات الإعلامية إلى المجتمع المعلوماتي المنفتح.

كما نلمس في تلك الدول مدى محدودية الإمكانيات والموارد المتاحة التي لا تكفي حتى لتزويد المكتبات الوطنية ومراكز المعلومات الوطنية بالإصدارات الدورية العلمية المتخصصة والتقنية، سواء منها المطبوعة أم الإلكترونية محلية كانت أم أجنبية. ومع ذلك فإننا نلمس تفاؤلاً كبيرًا في تلك الدول يتجه نحو إمكانية حل تلك المعضلات في إطار برامج التعاون العلمي الدولي، وإطار الاعتماد المتبادل بين دول العالم من أجل تحسين أداء شبكات الموارد الإعلامية العلمية الإلكترونية الدولية، وتخفيض تكاليفها، وأجور استثمارها لمجالات البحث العلمي للدول التي تعاني من مشاكل مالية على الأقل. ومساعدة تلك الدول على إقامة شبكاتها الإعلامية العلمية وبنوك المعلومات الخاصة بها، ومكتباتها الإلكترونية ووضعها تحت تصرف المستخدمين في تلك الدول.

خاصة وأننا نرى من خلال نظرة سريعة في عالم اليوم أن المؤسسات العامة والخاصة على السواء، في أكثر دول العالم تقوم اليوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والحديثة، بغض النظر عن المشاكل المالية والاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول.

وأن العديد من دول العالم تقوم اليوم بإنتاج مصنفات معلوماتية إلكترونية على الأسطوانات المضغوطة وغيرها من التقنيات الناقلة للمعلومات، إضافة لظهور آلاف النوافذ Web في شبكة الإنترنت Internet العالمية، فتحتها وتقوم بتشغيلها المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة وحتى الأفراد في مختلف دول العالم.

وتحوي تلك النوافذ كمًّا هائلا من المعلومات المتنوعة العلمية والثقافية والتجارية وغير التجارية والاقتصادية والسياسية والترفيهية والثقافية وغيرها، إضافة للبرامج التعليمية والتربوية والتثقيفية بما فيها برامج التعلم عن بُعد. كما نرى سعي مؤسسات التعليم العالي والمتوسط والمكتبات العامة وحتى المتاحف ووسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية المغمورة في مختلف دول العالم لفتح نوافذها Web الخاصة في شبكة الإنترنت العالمية.

ضرورة وضع ضوابط للانتقال إلى المجتمع المعلوماتي:

الوضع الذي يفرض على تلك الدول الإسراع في وضع خطط شاملة تنطلق من أسس موضوعية وواقعية وموجه في إطار برامج ومشاريع التنمية الشاملة لإنشاء بنية تحتية إعلامية وطنية تعتمد على برامج التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال الهام، وتوجيه تلك البرامج والمشاريع لخدمة وتطوير البحث العلمي وتأمين توزيع الموارد المعلوماتية توزيعًا سليمًا وحمايتها بما يكفل الوصول إلى المستوى العالمي المطلوب للخدمات المعلوماتية عبر الشبكات الإلكترونية في كل المجالات العلمية والتعليمية والثقافية والطبية والاقتصادية والمواصلات وغيرها من المجالات الهامة لمشاريع التنمية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وإقامة نظام متكامل للموارد المعلوماتية وتوزيعها، يعني إقامة شبكات اتصال إلكترونية تعتمد على الحاسبات الآلية الشخصية، تستخدم مقاييس معينة متفق عليها لإدخال واسترجاع المعلومات بشكل مدروس وممنهج، وإعادة توزيع تلك المعلومات على المستخدمين محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. ومشروع كهذا يمكن أن يبدأ في إطار شبكة المؤسسات الحكومية التي يمكن أن تتكامل مع شبكات الموارد الإعلامية وبنوك المعلومات الأخرى الكبرى داخل الدولة، وداخل دول الجوار الإقليمي، والشبكات العالمية، آخذين بعين الاعتبار مصالح الأمن القومي والمصالح العليا للدولة في إطار هذا التكامل، والذي يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

١- الشبكات الإلكترونية المرتبطة بوزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية؛ أي المشروع الوطني لبنوك المعلومات.

٢- الشبكات الإلكترونية العلمية للمكتبات ومراكز المعلومات لمؤسسات التعليم المتوسط والعالي ومراكز البحث العلمي.

والتي بدورها يمكن أن تتكامل مع الشبكات الإلكترونية الإقليمية والدولية، والإنفاق على مثل تلك الشبكات يمكن توفيره من خلال التعاون المشترك وتضافر الإسهامات المالية المحلية والإقليمية والدولية للمعنيين بتنظيم تراكم ومعالجة وتداول تلك المعلومات.

والأهم من كل ذلك أن تنظيم البنية التحتية الأساسية للموارد المعلوماتية العلمية الوطنية، وتنظيم تكاملها الشبكي مع الموارد المعلوماتية الإقليمية والدولية لا بُدَّ وأن يمر عبر قاعدة قانونية دقيقة تشمل حمايتها عن طريق تنظيم:

١- الضوابط القانونية للملكية الخاصة، وحقوق الملكية الفكرية المشتركة، التي تصبح في

ظلها أية مادة إعلامية أو أي مصنف معلوماتي إلكتروني في الظروف التقنية الحديثة سهل السحب والنسخ.

٢- الوضع القانوني للإصدارات الإعلامية الإلكترونية ونشرها.

٣- الضوابط القانونية لضمان عدم مخالفة مضمون المصنفات الإعلامية الإلكترونية للقوانين النافذة.

٤- الوضع القانوني للقائمين على تقديم وتقييم الخدمات الإعلامية عبر شبكات المعلومات الإلكترونية المسموعة والمرئية.

٥- الأوضاع القانونية والمالية لموزعي المعلومات، وخاصة المؤسسات الممولة من ميزانية الدولة وغيرها من المؤسسات.

٦- فاعلية الرقابة على تنفيذ مشاريع تنظيم البنية التحتية للموارد الإعلامية العلمية الوطنية، وتكاملها الشبكي الإقليمي والدولي.

٧- ضوابط الوصول للمعلومات الإلكترونية عن نتائج الأبحاث العلمية الوطنية، وشروط الاستفادة من تلك النتائج خدمة للأوساط العلمية المحلية والإقليمية والدولية.

وبقي أن نشير هنا إلى ضرورة وضع الأدلة (الفهارس) الإلكترونية والمطبوعة، ووضع أسس لنشرها في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الإلكترونية والتقليدية وتوزيعها لضمان تسهيل عمليات الوصول للموارد المعلوماتية العلمية المحكمة عبر البنى التحتية للموارد الإعلامية الوطنية، وعبر شبكات المعلومات الدولية بما فيها شبكة الإنترنت العالمية؛ لأنه دون التعريف بعناوين وطرق الوصول لتلك الموارد الإعلامية العلمية المحكمة

لا يمكن الاستفادة منها ومن الكم الهائل من المعلومات المتوفرة حتى الآن في شبكات المعلومات الوطنية والإقليمية والدولية بشكل كامل.

التطوير اللازم للمجتمع المعلوماتي رهن بالسياسات الحكومية:

ولا أحد ينكر أن تطور البنى التحتية المعلوماتية العلمية الإلكترونية تحتاج لموارد مادية هائلة، وأنها تعتبر من مهام بناء المجتمع المعلوماتي الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من حضارة القرن الحادي والعشرين، وهي رهن بالسياسات الحكومية الرسمية، وأن عملية بناء المجتمع المعلوماتي هي عملية متكاملة تحتاج لتكثيف جهود الجميع، ومختلف الاتجاهات العلمية.

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كل التخصصات العلمية، ومصطلحاتها ومشاكلها الناشئة نتيجة لدخولها عصر المجتمع المعلوماتي، ودراسة المشاكل الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها الناتج عن الانتشار الواسع والسريع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال المتقدمة، والقيام بمجموعة من الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية دعمًا للجهود المتواصلة لخلق الظروف المواتية للانتقال إلى المجتمع المعلوماتي سمة القرن الحادي والعشرين.

الثورة المعلوماتية
طغت على حياة الناس

فعالم اليوم يعيش ثورة معلوماتية حقيقية طغت على حياة الناس وغيَّرت من طبيعة حياتهم اليومية بشكل جذري، وبدلت من تطلعاتهم، وخصائص تشكلهم في شرائح داخل المجتمع المحلي حتى إنها مسَّت علاقة الفرد بذاته، وعلى العكس من الثورات التكنولوجية السابقة التي انطلقت من المادة والطاقة، فإن هذه التغييرات الجذرية الجديدة التي نعيشها اليوم وتعرضت لمفاهيمنا عن الزمان، والمكان، والأفق، والمسافة، والمعرفة، تشكل في جوهرها الثورة المعلوماتية الناتجة عن التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، التي توصلت إليها عبقرية الإنسان خلال القرون الأخيرة.

ورغم عدم كفاية واكتمال الدراسات العلمية التي تناولت مرحلة الثورة المعلوماتية التي تمر بها البشرية في الوقت الحاضر، فإننا نلمس من حيث الجوهر أنها قربت لنا مفاهيم الثورة المعلوماتية التي أضحت أكثر فهمًا ووضوحًا من ذي قبل.

العولمة والتكنولوجيا والمجتمع المعلوماتي:

ومع حلول عصر العولمة بتداعياته العلمية، والإعلامية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية برزت على الساحة آراء مختلفة تتباين في تقديرها لمدى تأثير تلك العولمة وخاصة الاقتصادية على تطور بعض الدول وعلى الحضارة الإنسانية بشكل عام. خاصة وأن العولمة كانت نتاجًا واقعيًا لتطور وسائل وتقنيات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال والاستشعار عن بُعد، ووسائل نقل وتخزين... والتعامل مع المعلومات واسترجاعها. الأمر الذي سمح في نفس الوقت بإحداث نقلة نوعية وتغيير في الأدوار التي

أصبحت تؤديه وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية في المجتمع بعد حلول عصر العولمة المعلوماتية، وانتقالها من دور تقديم الخدمات الإعلامية للمجتمع إلى دور المشارك الفعال في الشبكة الكثيفة متعددة الأطراف التي تشبه اليوم إلى حد ما نسيج خيوط العنكبوت، يتصل من خلالها ويتفاعل مع غيره عبر اتصال كثيف وتبادل معلوماتي مباشر ملايين البشر على الكرة الأرضية دون عوائق أو قيود تُذكر، في مجتمع أصبح يطلق عليه تسمية «المجتمع المعلوماتي» المتشابك بواسطة شبكات الحاسبات الآلية الشخصية المنتشرة في كل أرجاء العالم المتقدم.

وصناعة وتطوير وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام كأي تكنولوجيا أخرى توصلت إليها عبقرية الإنسان، مرتبطة بالمواقف والقرارات السياسية السليمة التي تأتي في الوقت المناسب، والمبنية على التقديرات الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية والأمنية الوطنية العليا. وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال كغيرها انطلقت من فكرة رفع الطاقة الإنتاجية للعمل وتحسين أدائه في بعض المواقع المحددة، وهو ما سبب بعض الإخفاقات التي واجهتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام، بسبب أخذها في الاعتبار النواحي التقنية فقط، وإهمالها للنواحي الاجتماعية المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام بشكل عام؛ لأنها تشكل معًا نهايات ثلاثية الأبعاد في المجتمع الإعلامي، بحيث تكون مقبولة، ومدعومة اجتماعيًا، وتلبي حاجة أفراد المجتمع. وفي ظل المجتمع المعلوماتي يجب أن تكون تلك الثلاثية الأرضية التي ينطلق منها لتحقيق تطور هادف في وعي وحياة الإنسان، وتدعم مواقف جميع الشرائح الاجتماعية بكل اتجاهاتها مما يزيد من لحمتها وإسهامها في تطوير المجتمع المعلوماتي بحد ذاته.

وتكنولوجيا الاتصال والإعلام تنتشر اليوم من الدول المتطورة، وتنتقل منها إلى الدول

الأقل حظًّا والنامية، حاملة معها ثقافة جديدة، تختلف كثيرًا عن تلك الثقافة التي ولدت في إطارها تلك التكنولوجيا.

وتحمل في طياتها ثقافة تعميم آليات ونظم الحاسب الآلي المعقدة والمتنوعة لتلك النظم صعبة الفهم. وفي أكثر الحالات نرى أنها تتهيب الخطر الناتج عن حتمية التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو التأثير الذي يصعب فهمه وقبوله في بعض الحالات. ومن أجل تجنب الجمود في المجتمع المعلوماتي كان لا بد من الوصول إلى تصور واضح ودقيق عن التأثيرات العارضة لدخول تكنولوجيا الاتصال والإعلام المتطورة إلى الحياة الاجتماعية اليومية، ومنها نتائج الصدمة التكنولوجية وما يرافقها من تخريب في السلوك والآداب والأخلاق العامة، وفقدان لفرص العمل في بعض التخصصات التقليدية، إضافة لشيوع جرائم الحاسب الآلي غيرها، من تلك التي تهدد الأمن الإعلامي الوطني والدولي.

حتمية الثورة الاتصالية والمعلوماتية في ظل العولمة:

ومع ذلك فإن الثورة الاتصالية والمعلوماتية التي تعمل على تغيير معالم العالم بسرعة هائلة، وحتمية هذه التغييرات تجعلها في وضع لا مفرّ منه وشاملة، وتزداد سرعتها بشكل دائم ومضطرد. وتختلف نتائجها الاقتصادية؛ لأنها تجلب معها فوائد ليست أقل أهمية وفاعلية ومؤثرة على القيم الإنسانية من فوائد الثورات الإنسانية السابقة في مختلف دول العالم ومن بينها الدول الأقل نموًّا والنامية أيضًا.

ومن ظواهر التفوق المعلوماتي اليوم في الدول المتقدمة أن الناس أصبحوا يتفاعلون مع الثورة المعلوماتية والاتصالية والإعلامية بالمقارنة مع غيرها من الثورات الإنسانية السابقة، في دول العالم بأشكال طالت المجتمع الإنساني بأسره. حتى أصبح مصطلح «المعلوماتية" يملك وقعًا سحريًّا بالفعل، بعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال

والإعلام الحديثة اليوم القوة المحركة الحقيقية والمتحكمة بالاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي في العالم بأسره، وأصبحت مصدرًا هامًّا لمضاعفة المعارف والقيم الروحية الجديدة لدى الإنسان، خاصة بعد توسع وانتشار مجالات استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية للقرن العشرين.

وللحكم على مدى تشكل المجتمع المعلوماتي في أية دولة من دول العالم لا بُدَّ من إلقاء نظرة فاحصة تشمل واقع وآفاق تطور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية في تلك الدول، على ضوء استيعابها لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام والاتصال المتطورة، وعلى آفاق تطور البنية التحتية لتلك الوسائل في العالم. والنظر كذلك إلى مستوى التعليم العام والمتخصص والقاعدة القانونية التي تستند عليها عملية التطور المعلوماتي في تلك الدول بشكل عام.

ومدى إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المتاحة، المحلية والإقليمية والدولية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وخاصة شبكة الإنترنت العالمية. ومدى تأثير الموارد المعلوماتية المفتوحة تلك في علاقات الإنتاج، والنشاطات الإنسانية والعلمية والتجارية والاقتصادية، والأهم من كل ذلك مدى تلبية تلك الوسائل للحاجات الأساسية للمواطن وللمجتمع بكل شرائحه.

لأن الإنسان في المجتمع المعلوماتي يقف وجهًا لوجه أمام فضاء إعلامي واحد متنوع ومفتوح، تعتبر فيه وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية من أهم وسائل التفاعل بين المواطن والسلطة بفروعها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ لأنها تساعد على شفافية عمل تلك السلطات، وعلنية التفاعلات السياسية في المجتمع، أما تقنيات الاتصال الحديثة في ظل «العولمة" والمجتمع المعلوماتي فقد أضافت عنصر الحوار الدولي

الذي انبثق عنه «مجتمع الأربع والعشرين ساعة" (twenty-for-hour-society)، ذلك المجتمع الذي يعمل على مدار الساعة دون توقف، مضيفًا إمكانيات هائلة جديدة، منها على سبيل المثال: تكامل الدورة الاقتصادية التي أصبحت تعمل دون توقف أيضًا، بحيث تبدأ في آنٍ معًا من أية نقطة في العالم وتعود من جديد ودون توقف من حيث أتت، مما فرض على العاملين في المجالات الاقتصادية والمالية ضرورة إعادة النظر في جداول أعمالهم بما يتلاءم مع هذه الدورة الاقتصادية المعلوماتية.

ومجتمع الأربع والعشرين ساعة هذا أصبح يمس اليوم كل نواحي الحياة الاجتماعية دون استثناء، ومنها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التقليدية التي أصبحت تملك قنوات جديدة للحصول على المعلومات ونشرها تفوق القدرات التقليدية المعروفة لقنوات الاتصال.

التبعية الإعلامية

لقد اعتقد البعض أن موجة الاستقلال التي اجتاحت معظم الدول آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية سوف تؤدي بالضرورة إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي والثقافي والإعلامي .

ولكن حتى منتصف السبعينيات لم يبدُ أن أية دولة من دول العالم الثالث قد استطاعت أن تحقق سيادتها الإعلامية كاملة. ورغم أن مظاهر التبعية الاقتصادية في العالم الثالث قد أصبحت واضحة للجميع فإن التبعية الثقافية والإعلامية لم يتم الكشف عنها إلا بشكل محدود وفي سياق الأختام بدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

والآن قد مرت ثلاثة عقود حفلت بالممارسات والمحاولات العديدة من أجل الخروج من دائرة التبعية ولم يقدر النجاح إلا لحالات قليلة، بينما لا تزال الغالبية العظمى من شعوب العالم الثالث تسعى للخلاص الشامل.

ولذلك فإن الأمر يقتضي منا ضرورة إعادة النظر في المفاهيم والنظريات والسياسات التي سادت في مجتمعات العالم الثالث في الفترة الماضية سواء في مجال التنمية أو الاتصال.

ولا بد أن يقودنا هذا إلى مناقشة التراث الغربي في التنمية وخصوصًا الكتابات الأمريكية عن الإعلام والتنمية، وذلك بسبب تأثيرها الحاسم على صناع القرار السياسي والثقافي والإعلامي في معظم دول العالم الثالث .

وقد حاول العلماء الأمريكيون أمثال دانيال ليرنر وايثيل دي سولا بول ولوسيان باي وفردريك فراي الإسهام في حل التناقض الذي تعاني منه شعوب العالم الثالث .

وهو يتلخص في كيفية الجمع بين التكنولوجيا الغربية المتقدمة والاحتفاظ بوحدة الثقافات القومية في العالم الثالث. وتعتبر نظرية ليرنر في الإعلام والتنمية أكثر النظريات شيوعًا وانتشارًا في الدول النامية وهي تدور حول إبراز الدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في نقل الدول النامية من النمط التقليدي إلى التحديث.

والحقيقة أن ما يطلق عليه هؤلاء اسم (تحديث) هو في الأساس عبارة عن تقديم المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة لشيكاتها المالية ونشاطاتها الاقتصادية وأنماطها الاستهلاكية وبناءاتها التكنولوجية إلى الدول النامية كنموذج وحيد يجب الاحتذاء به.

وتركز الحملات الإعلامية والإعلانية الخاصة بترويج مفهوم التحديث على أهمية التكنولوجية الحديثة وملحقاتها. ويشبع التفكير الذي يرى أن التكنولوجية وسيلة طبيعية يمكن استخدامها في كل المجتمعات وفي ظل كل الأنظمة ولخدمة أهداف مختلفة.

ويكمل هذه الفكرة على المستوى الإعلامي فكرة التدفق الحر للأنباء والمعلومات التي تروج لنفس المضمون وهو حق كل امرئ في أن يشارك في هذا التدفق.

ولكن من الناحية الواقعية فإن التدفق يمارس في اتجاه رأسي أحادي الجانب، ويتجه من الشمال إلى الجنوب لصالح الدول الصناعية المتقدمة.

كذلك تبرز مشكلة الدول النامية في عدم اختيار التكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها ومواردها وخلفيتها الحضارية.

وهذا يدفعنا إلى اكتشاف حقيقة أخرى هامة وهي أن المسئولية تقع بالدرجة الأولى على المؤسسات العلمية التي تسهم في صنع القرار الخاص باستيراد التكنولوجيا.

وهذا يؤدي بالتالي إلى تبعية أغلبية العلماء والأبحاث العلمية ـ في العالم الثالث لمراكز البحوث الأجنبية فكريًا على الأقل.

والواقع أنه لا يكفي أن نذكر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية للتدليل على وجود التبعية وتغلغلها ـ في شتى دروب الحياة الاجتماعية والثقافية ـ في مجتمعات العالم الثالث.

فمن الواضح أن ملكية الأجانب للصحف ـ في الدول النامية وتدفق الإعلانات التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة. وتدريب الإعلاميين وخصوصًا الصحفيين، كل ذلك يتم ـ في سياق الثقافة الأجنبية.

بحيث يبدو الأمر وكأنهم يتوجهون بأعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم ـ في إطار وسياق أجنبي، ولذلك يصبح من الضروري بذل مزيد من الجهد من أجل فهم مصادر وطبيعة ومضمون الاتصال لدى كل من الشعوب المتقدمة والنامية ودراسة مسارات وأشكال تدفق هذا الاتصال داخل الدول وبين بعضها وبعض الدول الأخرى. وأنماط التدفق الرأسي والأفقي .

فالمعروف أن الاتصال يحدد الحقيقة الاجتماعية التي تترك طابعها على نظام العمل ونوع التكنولوجيا ومفردات النظام التعليمي الرسمي وغير الرسمي وكيفية استخدام وقت الفراغ.

كذلك لا بُدَّ من تقصي ودراسة جذور التبعية الثقافية والإعلامية واستجلاء أبعادها ومظاهرها والكشف عن ألوانها وأدواتها وتتبع آثارها على المستويين المحلى والعالمي .

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الدراسة والمتابعة النقدية للكتابات والاجتهادات التي قدمتها مدرسة التبعية ـ في العالم الثالث مع الحرص دومًا على إجراء دراسات ميدانية لاستكمال الإطار النظري الخاص بمفاهيم التبعية الإعلامية والثقافية ـ في العالم الثالث.

وقد حاولت من خلال متابعتي عبر السنوات عديدة للقضايا الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ومن خلال معايشتي المباشرة وغير مباشرة للعديد من التجارب الثورية في الإعلام لدى حركات التحرر الوطني العربية والأفريقية.

فضلاً عن صلات التعاون الأكاديمي المباشرة مع أساتذة ومنظري مدرسة التبعية الثقافية والإعلامية أمثال هبرا شيللر، وكارل نورد نسترنج، وأرمان مارتل أرت وجيمس هالوران وراكيل وساليناس ووالاس سميث وفيل هاريس وقران فان دنا وغيرهم.

هؤلاء الذين يحاولون أن يقدموا رؤية بديلة للنظريات التي أدت إلى تكريس التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث: أقول حاولت من خلال كل هذا أن أصوغ رؤيتي وملاحظاتي في قالب معرفي يتسم بالشمول والوضوح.

وهناك ثلاثة محاور رئيسية هي كالتالي:

١- محور التبعية الثقافية والإعلامية من جانب العالم الثالث للعام الرأسمالي الصناعي المتقدم.

وهناك التبعية الداخلية؛ أي التبعية للسلطة السياسية والقوى الاجتماعية المسيطرة على مصادر الثروة والنفوذ على أساس أن ذلك سيرد في دراسة أخرى ميدانية ستتناول التبعية الإعلامية في العالم العربي.

٢- محور الاستقلال الإعلامي الذي برزت ملامحه على المستوى الدولي فيما عرف بمشروع النظام الإعلامي العالي الجديد.

كما تجسد على المستوى القومي في محاولات دول العالم الثالث لإنشاء التكتلات الإعلامية الإقليمية والقومية وأبرزها (مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز).

هذا وهناك التجارب الإعلامية التي قدمتها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والتي عرفت باسم «صحافة الكفاح المسلّح».

ومن أشهر رموزها صحافة الثورة الجزائرية والتجارب الإعلامية لكل من أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين ونيكارجوا وفيتنام .وذلك أملاً في أن تتضمنها دراسة قادمة عن صحافة الكفاح المسلح في العالم الثالث.

٣- محور الصحافة فقط مع عدم تجاهل وسائل الإعلام الأخرى سواء المسموعة أو المرئية. وتشمل الإذاعة والتليفزيون والسينما.

وذلك نظرًا لأن الزملاء المتخصصين في هذه المجلات قادرون على تغطيتها ورصد مظاهر التبعية الإعلامية والثقافية بها بصورة أفضل بكثير.

حضارة السوق والأمن الثقافي

سيناريوهات التهميش الاجتماعي

في عصر الانهيارات الكبرى وفي ظل آليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية Consumer Culture – أحد مجالات تدويل النظام الرأسمالي – إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائيًا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيًا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها.

وهكذا تعد العولمة أحد التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، تجعله إنسانًا مستهلكًا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه، مما تشكل لديه قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يومًا لا في سبيل التطوير -فقط- بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي.

ولا جدال في أن النظام الرأسمالي المزمع تشكيله لا يختلف – كثيرًا – من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية نظرًا لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده إلا أن الأوضاع لا تستمر دائمًا على هذا النحو بسبب أن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية الحرة – كما أشارت المدرسة الكينزية –

تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تكون هي القوة الدافعة للتطوير والإنتاج وتحسين الأداء وتنمية القدرات لحل هذه الأزمات التي تنتاب دورة الإنتاج وتعمل على تكاملها.

ولتجنب هذه الأزمات تطورت آليات الهيمنة الخارجية نحو تغيير أساليب الاستغلال وإن كان الهدف -كما سبق القول- واحدًا، والعولمة هي إحدى آليات الهيمنة المعاصرة.

ففي مرحلة التقارب بين القطبين الرأسمالي والشيوعي قبل انهيار الأخير كان الاهتمام منصبًّا على تدعيم الوجود والاستمرار المطرد لتفوق النظام الرأسمالي في مواجهة النظم الشمولية، وبعد نجاح النظام الليبرالي الحر، وانفراده بالنفوذ العالمي اتجه إلى تغيير أسلوب الهيمنة الخارجية، فأصبحت رأسمالية العلم والتقنية في حاجة إلى توحيد النخب المدعمة لهذا النظام، وظهرت في رأسمالية متعددة القوميات Multinational.

ولقد أسهمت التطبيقات التي تمت إلى الآن في مجال تقنية المعلومات والاتصال والتقنية الحيوية في تجديد القوى المنتجة وإتاحة فرص هائلة لإعادة هيكلة الإنتاج الرأسمالي كمًّا وكيفًا، فبتغيير الهيكل الصناعي تقدمت إلى الصدارة صناعة المعلومات والمعرفة والثقافة، وبتغيير أدوات الإنتاج وفنونه تغير هيكل قوة العمل وبنية الطبقة العاملة تركيبًا ونوعًا، واتسع نطاق الفئات والشرائح الوسطى، وهي أمور ذات أهمية في تحقيق الاستقرار الداخلي للنظام الرأسمالي.

ويعد «تعميم ثقافة الاستهلاك» واحدًا من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهي مجال مكمل «ومتمفصل» مع أنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية ... وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية، مديرة الشئون العالمية، تصريف منتجاتها، وتوزيعها عالميًّا وعلى أوسع نطاق. ولعبت الشركات

متعددة الجنسية دورًا مؤثرًا في ذلك واهتمت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتجة. ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية، وتوظيفها في خدمة هذا الغرض.

ويمكن إيجاز هذه الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة وتأثيرها في تغير البنى التقليدية في المجتمعات المحيطة في التالية:

١- التحكم في مسار تطوير البنى التقليدية بالقدر الذي يسمح فقط بتصريف منتجات هذه الدول (المركز الرأسمالي المعولم) وبالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل. ولقد لعبت آلية تعميم ثقافة الاستهلاك دورًا مؤثرًا في ذلك حيث يمكن رصد مظاهر التطلعات الاستهلاكية لدى الفئات والشرائح المختلفة في هذه الدول.

والعالم العربي خير مثال على ذلك حيث نجد التطلع الشديد للبحث عن الجديد في الأسواق بغض النظر عن حاجة المجتمع إلى هذا الجديد من السلع. ولم يقتصر الأمر على الفئات العليا في هذه المجتمعات، وهو ما كان هدفًا في حد ذاته في النظام الاستعماري القديم حيث كانت الاستراتيجية تقوم على خلق شرائح قادرة على الاستهلاك. لقد أصبح الاستهلاك - وهذا هو الجديد- معممًا على الفئات العمرية والفئوية المختلفة، فانتشار لعب الأطفال مثلاً التي انتقلت من المرحلة التقليدية المعروفة إلى المرحلة الحديثة التي تدفعهم بصورة مبهرة نحوها هو خير دليل على ذلك.

٢- العمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة واحتكارها على مستوى المعرفة وعلى مستوى التشغيل. وكان لصناعة الثقافة دور هام في هذا الإطار، حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطلق ما بعد الحداثة، نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب(٦). ومن

يستعرض –مثلاً– الأسواق الخليجية والعربية بوجه عام سوف يشهد بأن التوكيلات التجارية الأجنبية المسيطرة على هذه الأسواق تستأثر بالنصيب الأعظم من جملة العمليات التجارية القائمة.

٣- توظيف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب، وقد تعددت آليات هذه الهيمنة كمًّا وكيفًا بين ثقافة قومية وأخرى. ولا شك أن المتابع للبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل قيم الرأسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة. فمناهج المدارس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك. بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الرأسمالية، كلها تصب في إطار ترسيخ تفوق الغربي إلى ما عداه من الجنسيات الأخرى.

٤- دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرهما من المؤسسات) للدول الأقل تطورًا طالما أنها تحقق مصالح القوى الرأسمالية الجديدة، وكم من قرارات محلية تتعثر بسبب توحد مصالح المراكز الرأسمالية والوقوف ضد هذه القرارات؛ لأنها تحقق ما تربو إليه من خدمة النظام الرأسمالي المعولم.

٥- نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية إلى بعض الأجزاء الأخرى من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المتلقية لهذه الصناعات، أو تفادي تلوث البيئة في المراكز، ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تدخل في عملية تدويل الاقتصاد، إلا أن أبعاده الثقافية أهم بكثير من أبعادها الاقتصادية. فهي ترسخ ثقافة «تخليص

المجتمعات التقليدية من دائرة التخلف» برغم أن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك، حيث تعمل الرأسمالية على استخلاص فائض إنتاج الدول المتخلفة، ويضاف لحساب الفئات الرأسمالية العالمية، ويحل من أزمة الداخل في المراكز وليس في المحيطات.

وإذا كان البعض ينقل ويردد مقولات سائدة في «سوسيولوجيا التحديث» حول إيجابيات الاحتكاك؛ والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي، مع نقل التكنولوجيا إلى داخل البنى التقليدية من شأنه أن ينقل المجتمع الأخير إلى مرحلة الحداثة، ومن ثم يستطيع تخطي الفارق الزمني الذي يفصل بين المرحلة التي يعيش فيها المجتمع التقليدي وبين المرحلة التي وصل إليها المجتمع الحديث الرأسمالي. فإننا نقول: يخطئ من يتصور أن التبادل الثقافي أمر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل يخطئ أكثر من يرى أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ (الاختراق أو الغزو) فإن الثقافات الأدنى (التقليدية) تفقد تدريجياً مقومات استمراريتها وبذلك تتفكك وتنهار.

سيناريوهات العولمة وثقافة التهميش:

بات لا مناص من تحليل آليات الهيمنة الموجهة من تلك التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة. وواقع الأمر أن العولمة –كما أشرنا من قبل– تمثل مراحل متتالية من السيطرة على كافة أجزاء العالم، مستغلة أساليب متعددة للوصول إلى الهدف الحقيقي في نشر ثقافة كونية جديدة ومتجددة تلغي الحواجز والحدود بين الدول لمصلحة الليبرالية الجديدة في النظام الرأسمالي العالمي لصالح تلك التكتلات.

وربما يكون الاختلاف الوحيد في هذا المجال هو التحول من سيطرة دول على دول أخرى لسيطرة تكتلات لصالح دول على شعوب العالم بإقحامها في نظام مستحدث يعلن

المساواة والتوحد، ولكنه ينطوي على التميز والعنصرية وتفكيك الشعوب مستعينًا في ذلك بكل أدوات التقنية الحديثة ووسائل الاتصالات المعاصرة، والسيطرة عن بُعد واضعًا مجموعة من السيناريوهات التي من الممكن إلقاء الضوء عليها في مراحلها المتتالية:

السيناريو الأول:

بعد انتهاء الحرب الباردة والتحول نحو النظام الليبرالي واختفاء العدو الشرقي أصبح من المفيد إلقاء اللوم على الحضارة العربية الإسلامية باعتبارها مصدر الإزعاج، ومن ثم ظهرت الأفكار وكثرت الكتابات عن صدام الحضارات، ونهاية التاريخ، والكتابات التي تشير إلى ضرورة التصدي للثقافة الإسلامية باعتبارها تمثل العنف والإرهاب والتعامل بحد السيف. وهكذا تشكل السيناريو الأول في محاولة التشكيك في سماحة الدين الإسلامي وتخلفه عن ركب الحضارة الغربية (النموذج المثالي للبشرية). وواقع الأمر أن هذا ليس بجديد على الفكر الليبرالي، ومن يستعرض فكر القرن العشرين وبخاصة أفكار ماكس فيبر Max Weber يلحظ بوضوح مدى الجهود التي بذلها من أجل الحفاظ على الرأسمالية ضد النظم الأخرى، بل إنه دعا ألمانيًا إلى ضرورة التوسع الرأسمالي عن طريق الغزو الاستعماري لتطبيق الليبرالية الرأسمالية.

السيناريو الثاني:

نجد تشويه الثقافة العربية حيث ظهرت الدعوى إلى تجسيد تخلف الأمم العربية، وإبراز ملامح الانقسام والتشرذم والجمود الحضاري. وهنا لعب الإعلام الغربي دورًا بارزًا في تشويه صورة العرب سواء على مستوى الحوارات الثقافية، أو الدراما، أو البرامج الإعلامية. بل استغلال الإعلان في تشويه صورة الإنسان العربي وعقليته المتجمدة.

السيناريو الثالث:

في محاولة التشكيك في قدرة الأمة العربية على التقدم ومواكبة التطور الحضاري الغربي. ولا شك أن اتجاهات التحديث ونظرية الانتشار الثقافي تلعب هذا الدور بحنكة وفعالية، فهي تبرز ثقافة التخلف وثقافة الفقر وملامح الشخصية العربية المتأصل فيها عدم القدرة على الإبداع والابتكار. إنها نظريات تعالج التخلف والنمو من منظور التقسيم الكلاسيكي بين مجتمعات تملك إمكانات التقدم وأخرى تفتقر إلى هذه الإمكانات، على الرغم من أن تقدم الأولى قد تم على حساب تقدم الثانية كما تشير نظريات التبعية الكلاسيكية والمحدثة.

السيناريو الرابع:

وهو يبغي التشكيك في مستقبل الأمة العربية والعالم الثالث، حيث يبرر ضرورة الربط بين تحديث تلك المجتمعات وبين آليات الاحتكاك الثقافي من ناحية، والنقل التكنولوجي من ناحية أخرى، ومن ثم فالسبيل إلى تقدم تلك الأمم مرهون دائماً بما يجود به الغرب الرأسمالي من تكنولوجيا ونشر ثقافة التقدم، ودون ذلك ستظل تلك الأمم على ما هي عليه من تخلف وتأخر! ويأتي السيناريو الخامس بالدعوة إلى ضرورة خلق مواطن كوني تذوب شخصية أمته في الثقافة الوليدة المستحدثة من خلال خلق حضارة السوق والتنافس الحر وإلغاء كافة الحواجز بين الشعوب والأمم.

إن تقدم تلك المجتمعات مرهون إذن بمدى تقبل تلك الأمم للثقافة الليبرالية الجديدة والنظام العالمي الجديد، الذي تذوب فيه شخصية الأمم وخصوصيتها الثقافية وخلق ثقافة موحدة على مستوى العالم ككل. والطريق الأمثل يتمثل في السيناريو السادس الذي يهتم بإحلال عناصر ثقافية جديدة، وغرس ثقافة مستحدثة من خلال تكنولوجيا الإعلام وخلق مجتمع استهلاكي بتقنية إعلامية فائق السرعة والتطور.

إن أفكار «هانجتون»، و«فريد مان»، ومقولات نهاية التاريخ وصدام الحضارات وصراعاتها هي أيديولوجيا جديدة في سلسلة الهيمنة على مر التاريخ. فأين السبيل لوقف، أو على الأقل، التخفيف من تحديات العولمة وخاصة الثقافية منها؟

وهذا يستدعي عرضًا لدور الاتصال الجماهيري والتدفق الإعلامي والمعلوماتي وأثره في المجتمعات البشرية.

رؤية مستقبلية

للصحافة العربية والدولية

من الواضح أن تجارب إطلاق وسائل الإعلام الجماهيرية الإلكترونية الجديدة هي استثمار في المجهول؛ لأن مؤسسات الإعلام الجماهيري على ما يبدو تصرف من مواردها الذاتية ومن عوائد مبيعاتها على مواقعها الإلكترونية، مما يساعد على أن تفرض علاقات السوق نفسها على وسائل الإعلام الجماهيري التجارية المطبوعة وتوجهها نحو التوقف عن بث إصداراتها الإلكترونية عبر مواقعها الإلكترونية في الإنترنت. أو الحد منها أو تأخيرها لتتمكن من تسويق طبعاتها، والبحث عن طرق للحفاظ على مشتركيها، في الوقت الذي أصبحت فيه الصفحات الإلكترونية لوسائل الإعلام الجماهيري غير التجارية تزدهر كونها تحقق خفضًا في نفقات النشر والتوزيع وتجعلها في متناول الراغبين في أي مكان، وفي أي وقت يرغبونه، وهو ما يحقق سعة الانتشار والوصول للأهداف المرسومة.

وقد حذر روبرت مردوخ، رئيس مجموعة «نيوزكورب» الإعلامية، من التغيرات التي يشهدها قطاع الصحف، ومن تحول القراء إلى تفضيل استخدام الإنترنت.

وأضاف أمام حشد في لندن من أن «جيلاً جديدًا من مستخدمي الإعلام نما ويحصل على المحتوى المعلوماتي ساعة يشاء، وكيفما يشاء، وحتى كما يشاء. وأضاف أن «القوة باتت تبتعد عن الطبقة المتحكمة القديمة في قطاع الإعلام.. رؤساء التحرير، المديرين، وحتى المستثمرين». وأضاف مردوخ، «أنه من التحديات التي يواجهها قطاع الإعلام اليوم: الاستفادة من ثورة الإنترنت، ووصف هذه التقنية بأنها على الرغم من أنها لا تزال جنينًا، إلا أنها تدمر وتعيد بناء أي شيء في طريقها».

ولعل أبرز ما قاله مردوخ، هو تشبيه لافت للنظر اعتبر فيه أن «الإعلام سيصبح مثل الوجبات السريعة.. يستهلكها الناس خلال حركتهم، حيث يشاهدون الأخبار والأحداث الرياضية والأفلام خلال السفر على أجهزتهم الجوالة»، وأضاف اعتقاده بأن أمام الصحف التقليدية سنوات كثيرة من الحياة، ولكن مستقبل الطباعة والحبر سيكون مصيره واحدًا فقط أمام الكثير من القنوات الإعلامية التي يختار منها المستخدم ما يشاء.

وعلّق رئيس قسم الصحافة والنشر في جامعة «سيتي» اللندنية البروفيسور (أدريان مونك) على الموضوع بقوله: «لا بد من أخذ تصريحات مردوخ على محمل الجد». وأضاف أن هذا رجل أمضى حياته في هذا المجال منذ أيام الآلة الطابعة، وكان روبرت مردوخ قد أطلق تصريحات مشابهة العام الماضي تسببت في جدل إعلامي كبير عندما اعتبر أن عمر الصحف سينتهي عام ٢٠٤٠، معترفًا أن الكثير من الناشرين فشلوا في تقدير تأثير الإنترنت على مهنتهم، وتسبب التكنولوجيا الحديثة في ظهور الكثير من قنوات إرسال واستقبال المعلومات الجديدة والموازية للقنوات التقليدية، خصوصًا مع انتشار ظاهرة «المواطنين الصحافيين»، وازدياد عدد المدونات الإلكترونية الشخصية (بلوغ)، التي تشكل تحديًا لهيمنة سلطة هيئات التحرير التقليدية. ورأى البروفيسور مونك أنه لا بد من التروي قبل الحكم على مدى نجاح هذه الظاهرة، وقال: إنه في النهاية ليس كل شخص مهيّأً لأن يكون صحافيًّا، موضحًا أن الصحافة الجيدة سوف تبقى مطلوبة.

ولكن المشكلة القائمة أمام الباحثين العرب في المجال الإعلامي اليوم تبقى متمثلة بكيفية تحويل الكم الهائل من الصفحات الإلكترونية إلى بنك قومي شامل يختزن المعلومات والمعرفة باللغة العربية يمكن الوصول إليها في أي مكان وأي وقت دون الرجوع إلى أكداس الورق في المكتبات الوطنية للحصول على المعلومات المطلوبة للمعرفة والتحصيل العلمي، وهو ما يحتاج لتمويل لا بد أن تتحمل جزءًا هامًّا منه المؤسسات الثقافية العربية الحكومية،

وبالإضافة لمشكلة إيجاد جهة حكومية تُشرف على الإشهار والتحقق من سعة انتشار ودراسة محتوى تلك الوسائل ودراسة استخداماتها الفعلية وليست المفترضة كمورد من موارد بنك المعلومات القومي العربي.

وكلنا يعلم أهمية المعرفة في بناء الأمم والشعوب، ولا يخفى على أحد أهمية العلم والتعلم لنا كأمة تريد أن يكون لها مكان واضح في التاريخ الإنساني المعاصر، فنحن أمة اهتمت بالقراءة وقرض الشعر منذ أقدم العصور، ومع ذلك ظلت اهتماماتنا كعرب متواضعة إذا ما قارناها باهتمامات الأمم الأخرى، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ويعطينا بعض المؤشرات الرقمية الخطرة. رغم تركيزه على الحريات، وحقوق المرأة، وحق الحصول على المعرفة في تدخل شبه صريح في الشئون الداخلية لدول ذات سيادة دون تناول غيرها من المشاكل المعاصرة التي تواجه التدفق الإعلامي الدولي.

ومن المؤشرات الإيجابية أن معظم وسائل الإعلام الجماهيرية العربية تقريبًا تعتبر ملكًا للدولة؛ أي لها مصادر تمويل ثابتة، وبالتالي تسهل عملية دخولها عالم وسائل الإعلام الجماهيري الإلكترونية، ولكن هذا الدخول قد لا يتناسب مع عصر العولمة والمعلوماتية المتغير والمفتوح في عصر أصبح يعرف بعصر الكلمة الحرة التي تعتمد على عقول البشر وتحاول التخلص من سلطان الرقابة لتحل محلها سلطات الإشراف ومتابعة مدى التقيد بالقوانين الوطنية للنشر والإعلام والتدخل عند الحاجة عن طريق السلطات القضائية صاحبة القول الفصل في مثل هذه الحالات.

وأورد التقرير المشار إليه أن عدد الصحف في البلدان العربية آخذ بالانخفاض ليصل إلى أقل من ٥٣ نسخة لكل ألف نسمة، بينما هي في الدول المتقدمة تبلغ نحو ٢٨٥ صحيفة لكل ألف نسمة، إضافة لتميز بعض الصحف في الدول المتقدمة بحرية التعبير وهو أمر

-على ما نعتقد- مشكوك فيه كثيراً!! رغم التطور الكبير الذي تشهده وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري في الوطن العربي خلال العقود الأخيرة.

ويشير التقرير المذكور إلى أن استخدام الحاسب الآلي لم يزل محدوداً في البلدان العربية ويشير إلى وجود ١٨ حاسوباً لكل ألف نسمة، في الوقت الذي هو ٧٨ حاسوباً في الدول المتقدمة، وأن عدد مستخدمي خدمات شبكة الإنترنت العالمية لا يتجاوز في البلدان العربية الـ ٠،٦ ١٪، الأمر الذي يعيق التوسع باستخدام موارد بنك المعلومات القومي الإلكتروني في أكثر البلدان العربية في الوقت الحاضر على الأقل.

نضيف إليها مشكلة اللغة في التواصل الحضاري لعصر العولمة فمؤشرات الترجمة في البلدان العربية تشير إلى أمرين مهمين أولهما: حب اللغة القومية والتعلق برغبة الانفتاح على التجارب العالمية. ففي المجر مثلا بلغ عدد الكتب المترجمة ٥١٩ كتاباً وفي إسبانيا 920 كتاباً لكل مليون نسمة، بينما كان عددها في البلدان العربية لا يتجاوز الـ ٤,٤ كتب. ومن قضايا تحويل ذلك الكم الهائل من الصفحات الإلكترونية إلى بنك قومي ووطني شامل للمعلومات والمعرفة قضية البحث العلمي التي تحتاج لتوفير النفقات المالية اللازمة. ويشير تقرير التنمية البشرية آنف الذكر إلى أن الدول العربية تخصص للإنفاق على البحث العلمي نسبة لا تتجاوز الـ ٢% من مجموع الدخل الوطني، إضافة لندرة الباحثين والمتخصصين الذين لا يتجاوز عددهم في البلدان العربية عن ٣٧١ لكل مليون نسمة، مقابل ٩٧٩ لكل مليون نسمة في العالم المتقدم. وهو ما يفسر عدد براءات الاختراع المسجلة في العالم المتقدم مقارنة بالإنتاج الوطني العربي للمعرفة، فقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٢ براءة اختراع، ومع حلول عام ألفين سجلت المملكة العربية السعودية ١٧١ براءة اختراع، بينما سجلت كوريا ١٦٣٢٨ براءة اختراع، وسجل الكيان الصهيوني ٧٦٥٢ براءة اختراع خلال نفس الفترة.

هذا إن لم نشر إلى مشكلة تفشي الأمية وهجرة العقول العربية إلى الخارج، ومشاكل القوة الذاتية الطاردة للكفاءات الوطنية في الدول العربية، فخلال عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ غادر أكثر من ١٥ ألف طبيب عربي إلى الخارج، وأن ٢٥٪ من أصل ٣٠٠ ألف خريج جامعي هاجروا إلى أوروبا وأميركا قبل عام ١٩٩٦ فقط، وهذه كلها من العوامل التي تكرس تأخرنا عن العالم المتقدم في مجال البحث العلمي منذ نشوء أول أشكال وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري الدولي في القرن الخامس عشر، فكيف نشأت؟

وظائف الصحافة الدولية:

ونحن في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى لمعلومات عن الظروف المحيطة بنا، وتصلنا هذه المعلومات وبسرعة فائقة ودقة كبيرة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية التي باتت تستخدم أحدث وسائل الاتصال المزودة بأحدث المعدات الإلكترونية والتجهيزات المتطورة باهظة التكاليف، تلك المعلومات التي تساعدنا على اتخاذ القرارات وتنفيذها. وأصبحت الدولة أكثر من ذي قبل تشارك عن طريق ممثليها في التأثير في مجرى الحياة الاجتماعية في الداخل والخارج من خلال سياساتها الداخلية والخارجية مستعينة بوسائل الإعلام الجماهيرية، وأصبحت المصالح الوطنية العليا للدولة أكثر تأثيرًا في عملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الداخلي والخارجي. ودخلت وسائل الإعلام الجماهيرية القرية والمدينة والتجمعات السكانية أينما كانت، وتحولت إلى نظام مفتوح أمام قوى التغيير الآتية من الداخل ومن الخارج، وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيرية التي كانت يومًا ما تصل إلى جمهور محدود وبتأثير محدود، تصل اليوم إلى كل سكان العالم تقريبًا، لتؤثر في آراء الناس وتصرفاتهم وأسلوب حياتهم، فالصحيفة والمجلة والكتاب الذي كان يقرأه في الماضي عدد محدود من الأفراد، يقرأه اليوم ملايين البشر، مطبوعًا أم منقولاً عبر البريد الإلكتروني وشبكات الكمبيوتر المتطورة، والبرنامج الإذاعي الذي كان يسمعه الناس في

دائرة محدودة أصبحت تسمعه الملايين من البشر في مناطق متباعدة من العالم، والبرنامج التلفزيوني الذي كان حكرًا على منطقة جغرافية محدودة أصبح اليوم في متناول المشاهد عبر قارات العالم، وأجهزة الاتصال الحديثة حلت مكان المبرقات التلغرافية القديمة، مما جعل الناس يؤمنون بأن تلك الوسائل قادرة على التأثير في المجتمع وتغييره بشكل أساسي ليس على الصعيد المحلي وحسب، بل وعلى الصعيد العالمي.

وبرز كإعلام دولي له مكانته وتأثيره ووظائفه. وكما كان للإعلام الدولي دوافعه المحددة، كما أشرنا سابقًا، فله وظائف محددة أيضًا يؤديها تنفيذًا للدور الذي تفرده له السياسة الخارجية للدولة، وهي:

١- الاتصال بالأفراد والشرائح الاجتماعية والجماعات والكتل السياسية والمنظمات داخل الدولة التي يمارس نشاطاته الإعلامية داخلها، وتتمثل بالحوار مع القوى المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي من شخصيات وأحزاب وكتل برلمانية، سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة على السواء، للوصول إلى الحد الأقصى من الفاعلية التي تخدم السياسة الخارجية لبلاده، وتخضع عملية الاتصال عادة لمعطيات هامة من حيث المواقف من القضايا المطروحة قيد الحوار ومواقف السلطة والمعارضة منها والخط السياسي الرسمي للدولة حيالها. وتتراوح هذه المواقف عادة ما بين المؤيد التام، والمؤيد، والحياد التام، والحياد، والمعارضة التامة، والمعارضة، والعداء التام، والعداوة، ولهذا كان لا بُد من التحديد الدقيق للموقف السياسي للدولة، والمواقف الأخرى، للعمل على كسب التأييد اللازم لصالح القضايا المطروحة للنقاش، والعمل على زحزحة المواقف السياسية المعلنة للدولة لصالح تلك القضايا أو خلق مناخ ملائم للحوار الإيجابي على الأقل.

كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار أيضًا طبيعة النظام السياسي السائد في تلك الدولة، ومدى ديمقراطية هذا النظام، وطرق اتخاذ القرارات السياسية في ظل النظام السياسي القائم، ومدى المشاركة الفعلية لكل القوى السياسية الموجودة في اتخاذ تلك القرارات؛ لأن الاتصال بالجماهير الشعبية في أي دولة يتم من خلال تلك القوى التي تمثل النخبة المؤثرة، أولاً: بين أصحاب الحق باتخاذ القرارات، وثانيًا: على الجماهير الشعبية، التي هي بمثابة قوة ضاغطة على أصحاب حق اتخاذ القرار، ومن هنا نفهم مدى أهمية إلمام خبراء الإعلام والمخططين للحملات الإعلامية الدولية بالنظم السياسية للبلدان المستهدفة والقوى المؤثرة فيها سلطة أم معارضة، ودور كل من تلك القوى في اتخاذ القرارات لاستخدامها في التخطيط للحملات الإعلامية المؤيدة أو المضادة آخذين بعين الاعتبار الحقائق الاجتماعية والثقافية التي تساعد على نجاح الحملات الإعلامية الدولية.

٢- الاتصال المباشر بالجماهير الشعبية، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ومن خلال النشرات الإعلامية، والمؤتمرات الصحفية، والمقالات، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والإلكترونية، والعروض السينمائية والمسرحية، وأفلام الفيديو، وإقامة المعارض الإعلامية، وتشجيع السياحة وتبادل الزيارات، وغيرها من الوسائل التي تُتيح أكبر قدر ممكن من الصلات المباشرة مع الجماهير، للوصول إلى تأثير إعلامي أفضل وأكثر فاعلية.

وتأخذ بعض الدول لتحقيق سياستها الخارجية أسلوب مخاطبة الجماعات المؤثرة فقط، توفيرًا للنفقات التي تترتب من جراء استخدام أسلوب الاتصال بالجماهير الشعبية العريضة، وتوفيرًا للوقت الذي يستغرق مدة أطول من الوقت اللازم عند مخاطبة قطاعات وشرائح اجتماعية متباينة من حيث المصالح والتطلعات، ومستوى التعليم، والثقافة، والاتجاه الفكري. ومزاجية الجماهير العريضة في متابعة القضايا المطروحة، المحصورة في بوتقة

اهتمامات شريحة اجتماعية معينة فقط، ولأن أسلوب الاتصال الفعال بالجماهير الشعبية يحتاج أيضاً لإمكانيات كبيرة ووسائل متعددة تفتقر إليها الدول الفقيرة والنامية بينما نراها متوفرة لدى الدول الغنية القادرة من حيث الإمكانيات المادية والتقنية والخبرات الإعلامية، التي تمكنها من استخدام الأسلوبين في آنٍ معاً.

٣- ويمثل الإعلام الدولي الدولة أو المنظمة التي ينتمي إليها، سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية أم متخصصة أم تجارية، كمكاتب الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة في العديد من دول العالم، ومكاتب منظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، والأوبيك، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون لدول الخليج العربية، والسوق الأوربية المشتركة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، ورابطة أوروآسيا الاقتصادية، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

ونحن عندما نرى اليوم الدول الغنية تستخدم كل تقنيات وسائل الاتصال الحديثة في خدمة حملاتها الإعلامية الدولية، ومن أبسط صورها القنوات التلفزيونية الفضائية، بعد انتشار استعمال هوائيات استقبال البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية في المنازل، وشيوع استخدام شبكات الكمبيوتر بشكل واسع، ومن أهم هذه الشبكات، شبكة الكمبيوتر العالمية «إنترنيت» التي تملكها وتديرها الولايات المتحدة الأمريكية، دون منافسة تذكر حتى الآن. بينما نرى الدول النامية تتخبط بمشاكلها الإعلامية، وتعاني من الآثار المترتبة عن التطور التكنولوجي الحديث، والخلل الفاحش في التدفق الإعلامي الدولي أحادي الجانب والتوجه والتأثير.

مشاكل الصحافة الدولية:

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها الدول النامية والفقيرة حتى اليوم للخروج من

المأزق الإعلامي الذي تعاني منه، نراها تتخبط حتى اليوم بمشاكلها الإعلامية التي تزداد تشعبًا وتعقيدًا كل يوم، بسبب التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في ميدان وسائل الاتصال الحديثة، ووسائل الإعلام الجماهيرية حتى على الصعيد الوطني، ومن أهم هذه المشاكل:

الخلط بين الوظيفة الإعلامية الدولية، والوظيفة الإعلامية الإقليمية، والوظيفة الإعلامية المحلية، ومتطلبات كل من تلك الوظائف وخصائصها المتميزة؛ والخلط بين السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية للدولة عند التخطيط للحملات الإعلامية الدولية، والارتباك في تحديد الأولويات؛ وضعف أجهزة وتقنيات المؤسسات الإعلامية الوطنية، وافتقارها للمعدات والتجهيزات المتطورة، والإمكانيات المادية اللازمة للحملات الإعلامية الدولية، أو استخدامها للاعتمادات المالية المتاحة بشكل سيء، أو بشكل غير فعّال في الأغراض المطلوبة، إضافة لسطحية المساعدات الخارجية التي تحصل عليها تلك الدول من الدول الغنية، والمنظمات الدولية المتخصصة؛ والنقص الفاضح في الكوادر الإعلامية المتخصصة بالإعلام المحلي والدولي، وندرة أصحاب التخصص الأكاديمي بينهم، مما يؤدي إلى:

اختيار كوادر غير كفء للعمل الإعلامي الدولي، لاعتبارات سياسية في أكثر الأحيان، وهذا بدوره يؤدي إلى: غياب التنسيق بين المخطط والمنفّذ وأجهزة المتابعة، في الحملات الإعلامية الدولية، وضعف الإلمام بخصائص الجمهور الإعلامي الأجنبي، وعدم وضع أسلوب إعلامي منطقي ملائم ومتطور قادر على إيصال مضمون الرسالة الإعلامية للجمهور المستهدف من الحملة الإعلامية الدولية، وغياب التعاون وحتى التنسيق بين المؤسسات الإعلامية، ومؤسسات التعليم العالي المتخصص ومؤسسات البحث العلمي، فيما يخص إعداد الكوادر الإعلامية الوطنية والبحوث العلمية والتطبيقية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة... راجع الصدى الإعلامي وتأثير المادة الإعلامية، وفاعلية الخطط الإعلامية.

والاكتفاء بدلاً عن ذلك بالبحوث النظرية البحتة التي تتناول الجوانب الوصفية والتاريخية فقط، مبتعدة عن الدراسات التي تتناول جوهر التخطيط، وتحليل مضمون الرسائل الإعلامية، وتقدير... راجع الصدى الإعلامي المخطط له، وراجع الصدى الفعلي للمواد والوسائل الإعلامية.

الصحافة الدولية والصراعات الدولية:

يعاني عالم اليوم من صراعات سياسية ومنازعات عسكرية عديدة، وقد بينت السوابق التاريخية أن لكل صراع أبعادًا داخلية، وأبعادًا إقليمية، وأبعادًا دولية، وعناصر قوى يجب مراعاة التفاعل بينها، وتأثير هذا التفاعل في تطور الصراع بشكل عام، بقصد التعامل مع هذا الصراع ومعالجته بالشكل المناسب، وهذا لا يمنع وجود عناصر مشتركة بين الصراعات المختلفة، يمكن الاستفادة منها عند معالجة تلك الصراعات أو التعامل معها.

وتعتمد النتائج النهائية لأي صراع من الصراعات على عناصر القوة المتوفرة لدى كل طرف من أطرافه، وتضم هذه العناصر القوى العسكرية، والمعلوماتية، والتكنولوجية، والإمكانيات الاقتصادية، والسياسية، والبشرية، والحالة المعنوية للقوى البشرية، كما وتعتمد على مسائل أخرى كعنصر المفاجأة، وتطوير الاستراتيجية والتكتيك، واللجوء إلى أساليب جديدة غير معروفة من قبل، مما تجعل عملية التنبؤ بنتائج الصراع صعبة جدًا، وفي بعض الأحيان غير مجدية، إضافة للإمكانيات الذاتية للأشخاص القائمين على إدارة الصراع، ومدى توفر المعلومات لديهم، والتقنيات والأدوات الحديثة التي يستخدمونها في الصراع. فصانع القرار في عملية الصراع يبني قراره على معطيات ملموسة أولاً، وعناصر غير ملموسة تشمل الخصائص النفسية والحالة المعنوية للخصم ثانيًا.

وتقتضي معالجة أي صراع الاعتماد على العقلانية وبُعد النظر واستبعاد العواطف

والانفعالات؛ لأن عملية معالجة أي صراع هي عملية معقدة وشاقة، ونابعة أساسًا من عناصر القوى المشاركة فعلاً في الصراع من الجانبين، ومبنية على الحسابات الدقيقة والخطط الموضوعة، والمستخدمة فعلاً من قبل طرفي الصراع.

وتتنوع أدوات الصراع، عندما تقتضي ظروف الصراع اللجوء إلى القوة العسكرية تارة، وإلى القوة الاقتصادية تارة أخرى، أو إلى العمل السياسي والدبلوماسية الهادئة في حالات أخرى، أو قد يلجأ الجانبان المتصارعان إلى استخدام القوة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية في آنٍ معًا، مستخدمين المرونة في تكتيك إدارة الصراع وفقًا لطبيعة الظروف المتبدلة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ولكن يبقى دور وسائل الإعلام الجماهيرية في عملية الصراع متمثلاً بتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي حول وجهة النظر الرسمية للدولة من الصراع الدائر، وشرحها، وتغطية أخبار أهم أحداثها تباعًا. وشرح وتحليل أبعاد هذا الصراع وأسبابه، مع مراعاة أن يأخذ خبراء الإعلام والصحفيون بعين الاعتبار خصائص الجمهور الإعلامي المخاطب ثقافيًا وسياسيًا وتاريخيًا، ومدى تعاطفه مع وجهة النظر الرسمية للدولة المعنية في هذا الصراع، واختيار اللغة المناسبة للرسالة الإعلامية لتصل إلى أقصى حد ممكن من التأثير والفاعلية؛ لأن سلاح الإعلام في أي صراع كان لا يقل أهمية عن القوة العسكرية والاقتصادية، وهو الوسيلة الناجعة لرفع معنويات القوى البشرية في الدولة المعنية، وتحطيم الروح المعنوية للخصم في الصراع الدائر، والإعلام الناجح هو السند القوي للكفاح على الجبهة السياسية والعمل الدبلوماسي الهادئ والرصين والمنطقي.

ولكننا نرى أن الدراسات الإعلامية في الدول المتخلفة لم تزل حتى الآن محصورة في إطار مساقات الإعلام التي تدرس في الجامعات، وبارتباط بالإشكاليات الظرفية

والمكانية والمناخ السياسي والاقتصادي والتنموي الذي تعمل فيه وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المعنية، دون الاعتماد على الظروف التاريخية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاستراتيجية الموضوعية بالكامل، وهي نفس الظروف التي تحيط بالإعلام العربي كما هي الحال في معظم الدول الإفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية.

وتشير الدراسات الإعلامية إلى أنه إعلام لا يتجاوز كونه وسيلة ناقلة للخبر أو المعلومة وليس آكثر من ردّة فعل على ما تورده وسائل الإعلام الدولية، في الوقت الذي أخذت فيه الشبكات العالمية بالبث من داخل بعض الدول وبلغاتها القومية ومنها شبكة "MTV" العالمية التي دشنت قناتها العربية انطلاقًا من دبي في نهاية عام 2007عبر شراكة مع المجموعة العربية للإعلام. وبالرغم من الكم الكبير للقنوات الغنائية والشبابية العربية، إلا أن مسئولي "MTV" العربية واثقون من قدرتهم على المنافسة، غير عابئين بحجمها.

وأشار بيل رودي نائب رئيس شبكات MTV الدولية إلى أنه لا توجد قنوات يمكنها منافسة قناته المرتقبة، معتبرًا أنها ستكون منبرًا ثقافيًا للشباب وليس مجرد قناة للموسيقى، وستعمل على نشر مزيج فريد من المحتويين العربي والدولي، وهذا يعني استفادة الشبكة من نتائج الدراسات العلمية والتطبيقية الميدانية التي لا بد وأنها قامت بها لدراسة واقع الساحة الإعلامية العربية، وهي الدراسات الغائبة في مجال البحث العلمي في الدول العربية تقريبًا. وبهذا تكون اللغة العربية اللغة التاسعة والعشرين التي تبث بها قناة " MTV العالمية»، وأعلن أن قناة" MTV العربية"، ستكون قناة مفتوحة على مدار اليوم تلبي من خلال برامجها احتياجات جمهور المشاهدين الشباب في المنطقة العربية، إذ تعول القناة على الفئة العمرية ممن هم دون سن الـ ٢٥ سنة، والذين يشكلون أكثر من نصف إجمالي سكان منطقة الشرق الأوسط. حيث ستعمل قناة "MTV العربية» على استقطاب هذه الفئة الكبيرة من خلال تقديم العديد من البرامج والمواد المختارة بعناية.

والسؤال الذي لا بُدَّ من طرحه هنا هو رغم أن الشركة الدولية معروفة الانتماء فأي مصالح وطنية ستمثل؟ وأية ثقافة قومية ستغرس في نفوس الشباب العربي الذين هم في طور التكوين بعد؟ فهل حاول بعض المحللين الإعلاميين الوطنيين الإجابة عنها؟ وأشك بذلك صراحة!

فقد أشار عبد اللطيف الصايغ رئيس مجلس إدارة المجموعة الإعلامية العربية إلى أن شراكتنا مع شبكة "MTV" العالمية تعد خطوة هامة في إطار رؤيتنا الاستراتيجية بعيدة المدى والخاصة بإطلاق قناة دولية مخصصة لعرض البرامج الموسيقية والثقافية العربية، وأضاف لا شك من أننا مسرورون لإطلاق قناة "MTV العربية»، ونتطلع نحو تحقيق المزيد من فرص النمو في المنطقة. وتتضمن الخطة البرامجية للقناة عرض الأغاني المصورة والبرامج المتخصصة بالموسيقى، ونخبة من برامج المنوعات، وتلفزيون الواقع، والمسلسلات الكوميدية والدرامية، وتقديم نشرات الأخبار، والمقابلات والبرامج الوثائقية، كما ستقدم قناة "MTV" العربية، بالإضافة إلى برامج قناة "MTV" العالمية التي لاقت شعبية واسعة، برامج تعالج القضايا المحلية لتلبية احتياجات جمهور الشباب العربي بشكل خاص. وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن قنوات "MTV" تم إطلاقها في عام ١٩٨١ في وقت كانت فيه خدمات البث التلفزيوني عن طريق الكابلات لا تزال في بداياتها الأولى، ومنذ ذلك الوقت شهدت الشبكة تطورات هائلة لتصبح من أكبر الشبكات التلفزيونية في العالم، من خلال كونها جزءًا من ثقافة الشباب، وتنوع الثقافات في العالم.

ومفهوم أنها ستستخدم اللغة العربية التي ترتبط بتاريخ وثقافة وهوية كل العرب، وتحظى باهتماماتهم ورعايتهم، وهم يسعون اليوم لاستكمال جهودهم للنهوض بها في المرحلة التي يتعرض فيها وجودهم القومي لمحاولات طمس الهوية القومية ومكوناتها، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته.

وتتعرض لغزو لغوي مستمر ومتخفي برداء العولمة الثقافية، وبلغ من الخطورة مبلغًا حمل أعلى القيادات السياسية في الدول العربية على أن تجعل التصدي له في هذه المرحلة من أولوياتها وعلى قدم المساواة مع التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة العربية مساهمة بذلك مع القوى العالمية المانعة والمقاومة لطمس الثقافات الأصيلة أو تذويبها في أتون العولمة الثقافية أو بالأدق أمركتها، ولكن دون نكران الحاجة إلى أن يهتم المرء باللغات الأجنبية؛ لأنها جسر التواصل بين العرب وثقافات غيرهم من الأمم، ولكن دون أن تكون أية لغة أجنبية بديلة عن اللغة العربية عند العرب، أو أن تكون من عوامل طمسها أو تحريف ثقافتها.

ولا بُدَّ أن من عوامل الجذب إلى السوق الإعلامية العربية كانت زيادة حجم الإنفاق الإعلاني وازدهاره في بعض الدول العربية الذي هو من مؤشرات انتعاش دور وسائل الإعلام الجماهيري وسعة انتشارها، فدولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً لوحظ فيها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ نموًا بنسبة ٣٥٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣.

وحسب معلومات الجمعية الدولية للإعلان فإن حجم الإنفاق في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ ٤٤٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإعلاني في الإمارات ١٦٠ دولارًا، فيما كان نصيب الفرد في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ٦٥ دولارًا فقط، مقارنة بحوالي ٣٠٠ دولار في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا.

ونما حجم الإنفاق الإعلاني في السوق الإعلامية العربية عامة بنسبة ١٣٪ خلال عام ٢٠٠٥. بينما وصل حجم الإنفاق الإعلاني في المملكة السعودية إلى نحو ٥٤٣,٢ مليون دولار أمريكي خلال العام المنتهي في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ بارتفاع مقداره ١٦٪ مقارنة بحجم الإنفاق المماثل من العام السابق، الذي كان ٤٦٨,٣ مليون دولار أمريكي، واستحوذت

الصحف على حصة وصلت إلى ٤٠١,٢ مليون دولار أمريكي لتمثل أعلى حصة تستحوذ عليها وسيلة إعلانية وبمعدل ٧٤٪ من حجم هذا الإنفاق الإجمالي، في حين تقاسمت وسائل الإعلام الأخرى الحجم المتبقي من الإعلان والبالغ 142.1 مليون دولار أمريكي.

وأشار أحدث تقرير عن حجم الإنفاق الإعلاني في المملكة العربية السعودية والصادر عن مركز بارك للدراسات العربية (Park) مستوى الإنفاق الشهري في السعودية خلال عام بدأ من مايو/ أيار ٢٠٠٣ وحتى أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، وأشار إلى أن شهر أكتوبر/ تشرين الأول كان أكثر الشهور إنفاقًا، حيث بلغ ٦٠,٣ مليون دولار أمريكي، في حين كان أغسطس/آب من أقل الشهور إنفاقًا وكان ٢٧,٧ مليون دولار أمريكي، وأن معدل النمو السنوي للإنفاق الإعلاني شهد زيادات في الـ ٩ أشهر من العام ٢٠٠٤ مقارنة بنفس الأشهر من العام الأسبق، وأن معدلات الإنفاق الإعلاني تراجعت خلال ٣ أشهر وهي في مايو/ أيار نسبة ١٪، وفي يونيو/ حزيران نسبة ٦٪، ونوفمبر/ تشرين الثاني نسبة ١٣٪.

وحازت الصحف في المملكة العربية السعودية على أعلى تفضيلات للمعلنين حيث استحوذت الصحف على ٤٠١,٢ مليون دولار أمريكي أو نسبة ٧٤٪ من الإنفاق، في حين جاءت المجلات في المرتبة الثانية واستحوذت على ٥٠,٣ مليون دولار أي نسبة ٩,٢٪، تتلوها اللوحات الإعلانية واستحوذت ٤٧,٦ مليون دولار أي نسبة ٨,٨٪، والتلفزيون واستحوذ 40.7 مليون دولار؛ أي نسبة ٧٪، في حين لم يزد نصيب الراديو عن ٣,٥ مليون دولار فقط، ومن جهة أخرى أشار التقرير إلى أن المملكة العربية السعودية كانت الأولى على مستوى دول الخليج العربية من حيث الإنفاق الإعلاني على مدار عام، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة واستحوذت على ٥٠٦ مليون دولار أمريكي، ثم الكويت واستحوذت على ٣٢٨ مليون دولار أمريكي، والبحرين واستحوذت على ٩٧ مليون دولار أمريكي، وعمان وقطر واستحوذتا على ٥٧ مليون دولار أمريكي لكل منهما.

وعلى مستوى الدول العربية جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد مصر التي بلغ الإنفاق الإعلاني فيها ٦٢٣ مليون دولار أمريكي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، في حين احتلت لبنان المرتبة الخامسة بحجم إنفاق بلغ ٢٩٩ مليون دولار أمريكي خلال العام الذي انتهى في أبريل 2004، وما هذا إلا دليل يشير إلى حقيقة انتشار وسائل الإعلام العربية وجذبها للمعلنين وهو ما تم دراسته في الوقت الذي نرى ندرة وسطحية الدراسات الوطنية التي تتناول الجوانب الإعلامية الأخرى.

وهذا في الوقت الذي آشارت إحصاءات شركة فوريستر كما ذكرت (البي بي سي) إلى أن الإعلانات الإلكترونية في أوروبا ستبلغ ٢٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٢، وهذا يعني ضعف القيمة المسجلة في العام ٢٠٠٦ وما يعني أن الإعلانات الإلكترونية ستسجل ما قيمته ١٨٪ من إجمالي الإنفاق الإعلاني حينها، بينما هي ٦٪ الآن. وهو ما يحتاج أن يأخذ المسئولون والمخططون الإعلاميون العرب هذا بعين الاعتبار، خاصة وأن عدد مستخدمي موقع «ويكبيديا» الإلكتروني زاد بواقع ٢٠ مليون مستخدم شهريًا خلال العام الماضي ٢٠٠٦ ليصل الإجمالي إلى 46.8 مليون حسب ما ذكرته إحصاءات شركة «نيلسن نت رايتينغز»، و«ويكبيديا" الموسوعة الإكترونية المفتوحة التي باتت أحد مراجع المعلومات والأخبار العالمية.

وفي دراسة أجرتها شركة «هيل أند نولتن — الشرق الأوسط»، اعتبر 94% من المسئولين الإداريين في الشرق الأوسط أن السمعة المؤسساتية هي في غاية الأهمية، وأضاف ٧٧٪ منهم أن السمعة هي إحدى ٣ أهم عوامل ينظر إليها المستثمرون، وكانت أعلى النتائج في دولة الكويت حيث قال مسئولو هيل أند نولتن: إنها من أكثر بلدان الخليج نشاطا في مجال برامج المسئولية المؤسساتية.

مكانة الصحافة العربية في الصراع:

رغم عراقة الصحافة العربية وخبرتها التي تشير إليها بعض الدراسات الإعلامية وتذكر أن الصحافة أخذت بالانتشار في الدول العربية منذ القرن التاسع عشر، وأن دولة الكويت أو مملكة البحرين أو إمارة دبي لم تكن أولى المناطق التي ظهرت فيها الطباعة والصحافة من بين دول مجموعة «دول مجلس التعاون الخليجي»، كما تُعرف الدول الخليجية اليوم، بل كانت الحجاز العثمانية السبّاقة بعد بلاد الشام العثمانية ومصر، حيث تأسست عام ١٨٨٢ مطبعة «حجاز ولايتي مطبعة سي» ولم تدخل أولى المطابع إلى البحرين إلا عام ١٩٣٤، ودخلت دولة الكويت بعد ذلك بسنوات، وكانت الحجاز المكان الذي شهد أولى التجارب الصحفية الخليجية مع صدور جريدة «الحجاز» عام ١٩٠٨ و «شمس الحقيقة» في العام التالي، ورغم مُضيّ أكثر من ٧٥ عامًا على صدور أول مجلة كويتية في مارس/ آذار ١٩٢٨، عندما صدر العدد الأول من مجلة «الكويت»، التي أشارت على صدر غلافها بأنها «مجلة دينية تاريخية أدبية أخلاقية، تصدر في الكويت»، وكان الشيخ عبد العزيز الرشيد، مؤرخ الكويت المعروف، يعد مواد المجلة في الكويت، وبعد ذلك من مقر إقامته المؤقت في البحرين بعد انتقاله إليها، وكان يطبعها في «المطبعة العربية» بالقاهرة، التي كان يملكها ويديرها الشاعر والأديب السوري خير الدين الزركلي في مصر ليكون الكويتيون بذلك أول من مارس التعاون الإعلامي العربي منذ مطلع القرن الماضي.

وقد بلغ عدد المشتركين في المجلة قرابة الثلاثمائة شخص وهيئة، واستمرت في الصدور حتى مارس/ آذار من عام ١٩٣٠، وكان الرشيد خلال سنتي الصدور القصيرتين، منشئ المجلة وصاحبها ورئيس تحريرها ومديرها المسئول، إلى جانب قيامه بدور المراسل والموزع والمحاسب بعد أن وافق أمير دولة الكويت آنذاك على إصدار المجلة، بشرط أن يطلعه الشيخ عبد العزيز الرشيد على محتوى العدد الأول منها، وقرر الأمير أحمد الجابر أن يكون الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مراقبًا على المجلة.

وكانت بداية لـ«الرقابة» في الحياة الصحفية الكويتية، وشهد النشر في دولة الكويت منذ تأسيسه مظاهر سلبية عديدة، ومظاهرة إيجابية نتمنى لها الانتشار في بقية دول الخليج والعالم العربي، ألا وهي إعادة إصدار طبعات من الصحف والمجلات القديمة، لوضعها بين أيدي الباحثين المعاصرين. وبعد مرور كل هذه السنوات على بداية الحياة الصحفية منذ عام ١٩٢٨، وصدور صحف يومية، وعدد كبير من المجلات باللغة العربية لم تزل الكويت مثلها مثل الدول العربية الأخرى بحاجة ماسة إلى الدراسات والاستبيانات والإحصائيات التي تعطي المسئول والكاتب والقارئ معًا تصورًا دقيقًا عما تتناوله المواد الصحافية المنشورة، وصدى راجعها الإعلامي والفكري والتقني والعلمي.

استطلاع رأي:

لفت انتباهي نتائج استبيان نشرته صحيفة «القبس» الكويتية، يوم ١٢ يونيو/ حزيران عام 2004، وشمل عينة عشوائية من الكويتيين ذكورًا وإناثًا بلغ عددهم ٤٠٦، وتراوحت أعمارهم بين ٢٤ و٥٠ سنة، من فئة الموظفين، أبدوا آراءهم وانطباعاتهم حول الصحافة، وأول استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة (تشرين) الدمشقية، ونشرته في عددها الصادر يوم ٢٠٠٧/٢/١١ وأظهر تراجعًا بنسبة ٣٩٪ في عدد قراء الصحف الرسمية اليومية. ومعروف أن أكثر الصحف العربية تقوم باستطلاعات مشابهة، وتنشر نتائجها على صفحاتها، وتظهر كلها الحاجة الملحّة للدول العربية إلى دراسات منهجية في هذا المجال والاستمرار بمثل هذه الأبحاث من خلال وضع منهج ومدخل علمي عربي من ضمن استراتيجية عربية تمكن من تفعيل دور المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في عملية التواصل الثقافي العربي - العربي، والعربي - العالمي.

إذ لا يمكن إيجاد تواصل ثقافي وحضاري وتأمين الفرص اللازمة لاستمراره دون

المعرفة الدقيقة لأطراف عملية التبادل الإعلامي الدولي، والتحديد الدقيق للقضايا المطروحة لمناقشة المشكلات الإنسانية العالمية ومحاولة التقريب بين وجهات النظر الحالية والمستقبلية والمشاركة في تأسيس نظام إعلامي عالمي جديد من خلال استراتيجية إعلامية توفر ظروف تفعيل التواصل الثقافي العربي – العربي، والعربي - العالمي، تواصل ينطلق من نظريات ومناهج التحليل المعرفي والثقافي والإنساني.

خاصة بعد أن ثبت يقينًا بعد سقوط النظام ثنائي القطبية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية عصر الحرب الباردة، أن المناهج السياسية التقليدية عاجزة عن فهم وتأويل العالم المعقد، وأننا بحاجة إلى منهجية جديدة للتحليل المعرفي والثقافي والإنساني كي نرسخ تقاليد حوار الثقافات والحضارات في عصر يسميه البعض عصر الحضارة العالمية الواحدة.

في الوقت الذي تعلن فيه مصادر أميركية في واشنطن عن نجاح الحملة التي يقودها «التحالف ضد وسائل التحريض على الإرهاب CATM. » وقيام الشركة الفرنسية تيليكوم بمنع نقل الإشارات التلفزيونية لقناة «المنار» الفضائية إلى القمر الصناعي «آسيا سات»، وتأكيد مسئول العلاقات العامة في تلفزيون «المنار»، إبراهيم فرحات أن القناة تنتهج سياسة إعلامية واضحة، أساسها تقديم مادة إخبارية صادقة وموضوعية حول ما يجري من أحداث في العالم، وأنها ستستمر باعتماد هذا النهج، مع الحرص دومًا على تطوير أساليب عملها وأدواتها رغم قرار منع البث الذي وصل إلى آسيا بعد أوروبا وأميركا الشمالية.

بالإضافة لقرارات المنع بالجملة التي صدرت عن المجلس الأعلى الفرنسي للإعلام المرئي والمسموع لتشمل دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منع أمريكي وآخر أسترالي طال القناة التلفزيونية المعنية.

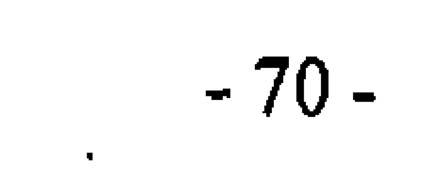
وما كان من مدير الأخبار في المحطة الذي فاز بمقعد نيابي في البرلمان اللبناني، حسن نصر الله، حينها إلا أن يصدر حكمًا مسبقًا على أن الإجراءات المنفذة ضد القناة تنطلق من خلفيات وضغوط تقوم بها مؤسسات صهيونية.

ليتبادر إلى الذهن سؤال: أين الديمقراطية والحرية الفكرية التي يدعو إليها الغرب؟!! وهو ما أجبر قناة «المنار» اللبنانية على ما أعتقد للاكتفاء ببث فضائي عبر قمري عربسات ونايلسات العربيين، وبذل جهود من أجل إتاحة أقمار صناعية أخرى للبث عليها، حيث أوضح فرحات أن الحملة لإقصاء القناة عن الأقمار الصناعية العالمية مستمرة، ولم يعد خافيًا على أحد أن الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني الموجود في الخارج والعديد من المنظمات اليهودية تقف خلف الحملة المعادية بشكل مباشر، ويمارسون ضغوطًا على الحكومات الأجنبية وعلى هيئات البث في تلك الدول وعلى شركات البث الناقلة لإشارة البث التلفزيوني لل«المنار» عبر أقمارها الصناعية.

ويفهم من هذه التصرفات بوضوح مدى التناقض القائم مع فكرة الإسهام بتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والآراء المختلفة، وهو ما يفرض معه حق مطالبة الدول الأوروبية والغربية عامة باتخاذ مواقف واضحة تصون حرية التدفق الإعلامي باتجاهين ويكفل له حرية العمل ضمن القوانين المرعية، وألا تتخلى عن أهم المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية، وهي حرية الفكر والرأي.

الفصل الثاني

تأثير وسائل الإعلام



تأثير وسائل الإعلام

هناك بعض الدراسات الخاصة بتأثير وسائل الإعلام وبعض النظريات الخاصة بالتأثير، وهناك نتائج بخصوص التأثير الذي نسب إلى التليفزيون والدش.

فكلمة «دش» Dish والتي تطلق على هذا الجهاز الذي يستخدم لالتقاط البث التليفزيوني الوافد عبر الأقمار الصناعية، ويسمي الفرنسيون الدش «بارابول»، ودلالة هذه الكلمة الفرنسية أقوى من مجرد «صحن» حيث تُتَرجم كلمة دش بالمصطلح «الصحن اللاقط» كما شاعت تسميته بأنه «طبق لاقط» فهناك تأثير سلبي للبرامج الوافدة في استخدام كلمة «قصعة» لأن دلالة الكلمتين صحن وطبق، دلالة إيجابية لاستخدام الكلمتين في وضع الطعام، بينما القصعة تستخدم لدى عامل البناء في وضع الأسمنت، ولكنها مستخدمة في القرية لوضع روث البهائم، إشارة إلى وجود برامج سيئة نرفضها وأخرى مقبولة وأخرى يمكن تقبلها والانتفاع بها . ونحن نتحدث عنا عن تأثير التليفزيون ونقصد برامجه، كذلك عندما نتحدث عن الدش فنحن نتحدث عن البرامج المتدفقة والوافدة التي تأتي عبره، ولا نقصد التاثير الذي يهم الأطباء ويعرف القارئ ذلك، أو ما يقصده المهندس عند تحديد مواقعه المحطات الأرضية للحفاظ على خط رؤية مستقيم بين الدش والقمر الصناعي الذي يخدمه. سواء وضع الدش لي سطح المنزل أو في شرفته، أو في محطة أرضية عملاقة لا بُدَّ أن تكون بعيدة عن العمران بمسافة تسمح بتوفير خط الرؤية المستقيم للهوائيات التي قد نحتاجها مستقبلاً مع هذا الاستخدام المتزايد للأقمار الصناعية في مجالات متنوعة، الأهم من ذلك هو الحفاظ على البيئة من التلوث الإشعاعي الذي نعرف خطورته على الإنسان.

فلوسائل الإعلام دور وظيفي بالنسبة للمشاهد وخاصة التليفزيون، أما الإنترنت هذه

الوسيلة الإلكترونية الحديثة نسبيًا وبوصفه وسيلة فردية – جماعية وتفاعلية تنافس بخصائصها وبشدة وسائل أخرى سبقتها وأرسخ منها في القدم لخصائص تتميز بها هذه التقنية الحديثة.

الدراسات الخاصة بتأثير وسائل الإعلام:

عندما نتحدث عن تأثير التليفزيون فإننا نقصد تأثير برامج التليفزيون أو برنامج معين وخاصة إذا وضعنا نصب أعيننا أن الوسيلة هي الرسالة كما يقول مارشال ماكلوهان، وهذا يعني أننا نتناول تأثير مشاهدة التليفزيون على المستوى الصحي أو الاحتياطات الواجب مراعاتها عند الجلوس أمام الشاشة الصغيرة، وأن نتناول أيضًا بالمناقشة نتائج الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة بين مواعيد وعادات تناول الوجبات وخصوصًا وجبة لمساء ونوعية الطعام من جانب وبين مشاهدة التليفزيون من جانب آخر، وبين الوقت الذي يقضيه الفرد في مشاهدة التليفزيون وطريقة الجلوس أمام الشاشة من جانب وبين السمنة والعمود الفقري وآلام الظهر والإبصار .

الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا "[1]:

ساد الاعتقاد في فترة ما أن لوسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا مثله مثل حقنة التخدير، مثله مثل الرصاصة، وأن وسائل الإعلام يمكنها أن تؤثر في الرأي العام، وسمعنا عن سياسة « القطيع » ومصطلح قادة الرأي وحارس البوابة .. وما شابه ذلك من مسميات دلالتها تشير ولو من بعيد وبشكل غير مباشر إلى وجود ثمة تأثير لوسائل الإعلام.

من البرامج التي ساعد التحليل السطحي لنجاحها في المرحلة الأولى لدراسات التأثير في تأكيد الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا على جماهيرها البرنامج الذي قدمته الفنانة الأمريكية «كات سميث» في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن

1-Cantrel . The Invasion from Mars: A Study in the Psychlogy of Panic .. OP . Cit

الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام تأثيرًا يرجع إلى تأثير البرنامج الإذاعي المشهور «غزو من المريخ» والذي قدمه لورسون ويلز عام ١٩٣٨ وتسبب في إثارة الرعب والفزع لدى بعض المستمعين في أمريكا والذين أخذوا البرنامج على أنه إذاعة مباشرة لحدث يقع فعلاً، ونحيل القارئ المهتم بهذا الموضوع إلى الدراسة التحليلية لهذا البرنامج والتي قام بها كانتريل عام ١٩٤٠ لمعرفة الجوانب النفسية والسسيولوجية التي يجب أن نتفهم في إطارها تأثير هذا البرنامج .

ومما يذكر سهنا أن إذاعة «صوت العرب» قد قدمت في الخامس من شهر فبراير عام ١٩٦٢ برنامجًا يدخل في إطار «الخيال العلمي» على نمط البرنامج الإذاعي «غزو من المريخ»، وقد أثار برنامج صوت العرب الذعر هو أيضًا في نفوس بعض المستمعين، فقد اندفع بعضهم إلى الشارع يطلبون النجاة، وأغميَ على بعضهم، بل وصل الأمر إلى درجة أن أحد الأفراد (موظف بالمعاش) قد أقام دعوى في اليوم التالي لإذاعة البرنامج يطالب صوت العرب فيها بتعويض قدره ٢٠ ألف جنيه لوفاة زوجته بالسكتة القلبية إثر سماعها لهذا البرنامج.

أُذيع هذا البرنامج على موجات صوت العرب في الساعة العاشرة ليلاً، حيث فاجأ مقدم البرنامج المستمعين بأنه سيذيع أنباء مهمة، ثم ذكر أن كوكب «المشتري» اصطدم بكوكب «الزهرة»، وأن نصيب بلادنا من التدمير سيحل بعد ساعة، وذكر المذيع أيضًا أن نهاية العالم ستكون يوم الاثنين صباحه أو مساءه مما وضع الشائعة موضع التصديق لدى بعض المستمعين للبرنامج، وانتشرت الشائعة من الذين استمعوا للبرنامج إلى آخرين حتى وصلت إلى شرطة النجدة.

وفكرة البرنامج ربما كانت للسخرية ممن يتنبئون بموعد يوم القيامة وما أكثرهم، ولذلك تخلل البرنامج عبارات ساخرة تؤكد أن مصادر أخباره وهمية وضاحكة مثل: جاءنا من بيجو برس ووكالة دبوس جراف و«أبو لمعة يركب صاروخًا» ..

وإذاعة هذا البرنامج بلا مقدمة خاصة به وبدون التنويه عنه مسبقًا وطريقة إذاعته والظروف التي أُذيع فيها (والتي تردد فيها قرب موعد قيام الساعة) ومن أن القلوب كانت مرهفة والخوف يملأ بعض النفوس التي تتوقع فناء العالم واعتماد البرنامج على الإثارة بالعناصر المدعمة لها من تشويق وغموض .. كل ذلك ساعد على ظهور هذا التأثير غير المطلوب والذي لم يتوقعه القائم بالاتصال ولم يستعد له ويشابهه في ذلك تأثير بث الفيلم التليفزيوني «اليوم التالي» على شاشات التليفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يؤكد نتائج كانتريل في دراسته لبرنامج «غزو من المريخ» من أنه توجد عوامل نفسية واجتماعية تتدخل في تحديد التأثير المباشر لوسائل الإعلام ما حدث بالنسبة لبرنامج تم بثه على شاشة التليفزيون الفرنسي عام ١٩٧٩ .

ففي العاشر من ديسمبر من ذلك العام حاولت القناة الفرنسية الثانية A2 تقدير برنامج من هذا النوع من برامج الخيال العلمي Fiction تم بثه في الفترة الإخبارية عقب نشرة أخبار الساعة الثامنة مساءً؛ أي في وقت الذروة بالنسبة للمشاهدة المخصصة لتقديم تحليل للأحداث.

وقد اختار معد ومذيعة البرنامج «باتريك بوافر دارفور» موضوعًا حول خبر مفاجئ هو: «الشرق الأوسط يتوقف عن ضخ البترول إلى الدول الأوروبية».

وبأسلوب البرامج الإخبارية في التليفزيون الفرنسي استضاف البرنامج عددًا من المتخصصين في هذا الموضوع، متخصص في شئون الشرق الأوسط وآخر في البترول ورجل قانون، وقام المذيع بعرض الموضوع وخلفيته وردود أفعال الخبر في الدول الغربية مع مداخلات من ضيوف البرنامج كل في دوره، وردود أفعال بعض مشاهدي البرنامج.

وقد ذكر المذيع مثلاً والذي كانت تصله من حين لآخر بعض أوراق وكأنها برقيات أو فاكسات أن الأخبار تأتيه تباعًا من وكالات الأنباء بردود أفعال الدول الأخرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت قرارًا سريعًا وحاسمًا بوقف إرسال شحنات الغلال والمعدات التي كانت متوجهة إلى منطقة الشرق الأوسط، وأن سرقات الدراجات قد انتشرت في إيطاليا.

وقد استغرق بث هذا البرنامج نصف ساعة في فترة من أهم فترات ذروة مشاهدة التليفزيون في فرنسا، وعقب نشرة أخبار القناة الثانية وفي الوقت المحدد لتقديم برنامج أخبار بعد نشرة الثامنة مساءً، وأدار الحوار فيه مذيع يعد المواد الجادة ويقدمها[2](1) وخصوصًا نشرات الأخبار والتحليلات السياسية.

وبالرغم من التنويه في بداية البرنامج، وفي الصحافة المطبوعة إلى نوعية البرنامج بل وكان المسئولون يشيرون على شاشة التليفزيون في ومضة إلكترونية كل ٧٠ ثانية في الركن العلوي من الشاشة في أثناء البث لهذا البرنامج إلى أنه من الخيال العلمي Fiction إلا أن تليفون هذه القناة قد سجل في تلك الليلة عشرات المكالمات للاستفسار عن مدى جدية هذا الخبر وحقيقة الموضوع، بل وصل الأمر ببعضهم إلى قذف العرب بأقذع السباب ونعتهم بأقذر الصفات وحطها، من تلك التي تدخل صاحبها تحت طائلة القانون، هو والقناة التي سمحت له بالتعبير عن كراهيته العنصرية للعرب.

ووفقًا لما ذكرته الصحافة الفرنسية عن هذا البرنامج فيما بعد كان نصف المتصلين تليفونيًا من الذين يكرهون العرب ولا يثقون فيهم، وكان النصف الآخر يشكل أناسًا غير سويين، مروعين Affoles ومن كبار السن والذين يعيشون بمفردهم مع حيوان أليف بجوار المدفأة، لذلك هزهم مضمون الخبر خصوصًا بسبب التوقيت الذي أذيع فيه البرنامج وطبيعة المناخ في

٢- يطلق على هذا النوع من الإعلاميين في أمريكا اسم « الرجل الهلب » Anchor man

فرنسا في شهر ديسمبر، ومنهم أيضًا عنصريون متعصبون يكرهون العرب، ويتصورون أنه يمكن أن يمتنع العرب عن تصدير البترول إليهم في أي وقت، خصوصًا وقد سبق اتخاذ هذا الموقف في أكتوبر ١٩٧٣ مما يفسر هذا التأثير المباشر للبرنامج.

وعلى المستوى السياسي درس سرج شاختين Serge Tchakhotine الدعاية النازية والتي تزعمها وزير الدعاية الألماني «جوبلز » Gobbels واستخدم تشاخوتين الدعاية في بناء نظرية حول «إمكان التحكم والتأثير في الجماهير»، وعرض نظريته هذه في كتاب بعنوان «اغتصاب الجماهير» .

أما فيما يتعلق بالدراسات التي قام بها بول لازرسفيد Lazarsfeld وزملاؤه لمعرفة اتجاهات القراء خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية بين روزفلت وويلكي Roosevelt & Wilkie في الأربعينيات فقد كان لها أبلغ الأثر في إعادة النظر في الفكرة التي كانت سائدة عن التأثير المباشر لوسائل الإعلام.

وبظهور التليفزيون وانتشاره جماهيريًا بدأت هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة تحوز اهتمام الباحثين في الدراسات الخاصة بتأثير وسائل الإعلام وبخاصة هذه الوسيلة الجديدة وذلك نظرًا لخصائص التليفزيون التي يتميز بها عن غيره من وسائل الإعلام الأخرى كان ذلك سببًا وراء الارتماء ثانية في أحضان مدرسة شاخوتين للتأثير المباشر وخصوصًا بالنسبة للتليفزيون.

قياس التأثير:

إن الدراسات الخاصة بالتأثير يصعب إجراؤها للكشف عن أسباب هذا التأثير بالنسبة لوسائل الإعلام لأنها لا تجرى داخل معامل والتي تمكن الباحث من التحكم

في المتغيرات للقياس رد الفعل أو التغذية المرتدة، فعند البحث عن تأثير وسائل الإعلام نحن لا نتعامل مع جماد أو مع قطعة حديد نحاول الكشف عن مدى تمددها بالحرارة عند تعريضها للنار بل نتعامل مع هذا الإنسان بكل مكوناته الفيزيقية الطبيعية والنفسية والاجتماعية والتي من الصعب معرفتها.

ولكي نقوم بدارسة تأثير التليفزيون أو بأسلوب أدق دراسة تأثير برنامج تليفزيوني معين أو أي وسيلة إعلامية أخرى فإننا نقوم بتحديد ما يطلق عليه «مالينوفسكي» نقطة الصفر Le Point Zero وتفصل هذه النقطة بين الوضعين قبل التعرض للرسالة المراد معرفة تأثيرها وقياسه وبعد التعرض لها.

وإذا كانت مثل هذه التجارب تنجح داخل المعامل في العلوم الطبيعية، وفي بعض الأحيان بالنسبة لحيوانات التجارب إلا أنها موضع شك في العلوم الاجتماعية والإنسانية لأسباب كثيرة أهمها صعوبة تحديد المتغيرات وفصلها، وفيما يلي توضيح لذلك.

من الصعب جداً أن نشاهد نتيجة تأثير التليفزيون على المشاهد مثلما هو صعب أن نعرف تأثير المدرس على تلاميذه إذ إن التأثير في كلتا الحالتين غير ملموس ولا يمكن أن نشعر به أو نحسه مباشرة بخلاف ما نراه أو نحسه مثلاً من نتاج عمل المهندس المعماري أو جرار لحرث الأرض.

فبالنسبة للتأثير في الحالة الأولى؛ أي عندما نتحدث عن تأثير المدرس أو تأثير التليفزيون فإننا لا نرى ولا نتابع ما يحدث من تغيير تدريجي لدى التلميذ أو لدى مشاهد التليفزيون؛ لأن حقل التجربة كما ذكرنا يقع داخل الإنسان بكل ما تحمله كلمة إنسان من معانٍ، حيث تمر عملية التأثير التي تحدث داخلياً في خطوات معقدة نترك الحديث عنها الآن لوقتها، وكل ما يهمنا معرفته هنا هو أن التأثير الذي يتم خلال عمليات داخلية هو

تأثير معقد وخامل ولا يظهر بوضوح إلا أنه قد يظهر بعد فترة طويلة في السلوك أو في التفكير خاضعًا عندئذ لتعديلات متعددة.

أما بالنسبة للحالة الثانية حالة المهندس المعماري أو آلة الحرث أو الري فإن حقل التجربة يكون شيئًا ملموسًا وخارجًا عن الذات الإنسانية؛ لذلك فإننا في هذه الحالة يمكننا التعديل أو التغيير تحت بصرنا وكما يحدث تمامًا داخل المعمل يمكننا قياس هذا التغيير الذي يحدث نتيجة عمل المهندس أو الجرار والتنبؤ بالتغيير التالي.

بالنسبة لتأثير وسائل الإعلام فإننا نعرف مثلاً أننا نحصل على البرونز بخلط كمية من النحاس مع القصدير، ولكننا لا يمكن أن نتنبأ مقدمًا بتأثير برنامج يبث مثلاً على شاشة التليفزيون إلا أن هذا يمنع من التكهن بتأثير فوري متوقع والذي هو في الغالب تأثير سطحي، وعلى المدى القصير مثله مثل انتفاضة الساق إثر ضرب الطبيب على ركبة المريض، فكما تشير هذه الانتفاضة إلى مرض الساق أو سلامتها فإن تأثير الرسالة الإعلامية يشير بالدرجة الأولى إلى خصائص التلقي ومقوماته أكثر مما يشير إلى خصائص الرسالة.

إذا كنا نؤكد على أن التأثير المباشر تأثير سطحي فذلك يرجع إلى أننا نعده رد فعل مباشر ولا يعمل منفردًا، ولكنه مرتبط بعوامل أخرى يعمل من خلالها هذه العوامل التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام تقوم بدور مهم في عمليات الاتصال، ويمكن أن نطلق عليها اسم «العوامل الوسيطة» أو «العوامل الدخيلة» حيث نرى لزامًا أن نخصص لها دراسات قائمة بذاتها لأهميتها بل لخطورتها.

لا نذكر أن الفرد في عصرنا الحالي يعيش في جو مشحون بالإعلام وتطلق «ايفلين باتكل» على هذا الغيث من الإعلام الذي يحاصرنا مصطلح Bombardement des mes-sages حيث يغزو الإعلام بطرقات متتالية نهارًا وليلاً بوسائل شتى وبصور متعددة، من

الملصق البسيط حتى الرسالة الإلكترونية التي تبث على شاشات التليفزيون وعلى شاشات الحاسبات الإلكترونية آتية عبر الأقمار الصناعية فيما يعرف باسم الإنترنت، وقد تصل هذه الرسائل إلى المتلقي بل وقد تؤدي الغرض الذي صيغت من أجله الرسالة، ولكن هل تأثير الرسالة الإعلامية يمكن أن يكون مباشراً؟ سوف نرد على هذا التساؤل فيما بعد.

العوامل التي تحدد فعالية الرسالة:

كل ما نستطيع أن نؤكد عليه هنا هو أن الرسالة تمر بمرحلتين أساسيتين تحددان قوة فعالية هذه الرسالة أو تلك، وهما:

المرحلة الأولى: وتشمل عملية وضع الفكر في كود، ففي ظل مناخ معين تتم صياغة رسالة محددة، ويتم نقل هذه الرسالة من المرسل إلى المستقبل بالاستعانة في حالتنا هذه بوسيلة إعلامية.

المرحلة الثانية: فهي خاصة بظروف استقبال الرسالة وإلى أن يتخذ المتلقي قراره بالنسبة لمحتواها وبالنسبة لمرسلها سواء باستجابة أو بالرفض Agir Ou ne pas agir .

وفي كلتا المرحلتين واللتين يطلق عليهما بعض الباحثين جزئيًّا مرحلة وضع الفكر في كود ومرحلة فك الكود، فهناك عوامل عديدة كما ذكرنا من قبل تعترض طريق الرسالة، وتحدد الأثر المتوقع من الرسالة الإعلامية فإن أهمية هذه العوامل تحتم علينا دراستها دراسة مستفيضة مستقلة.

ولكن يجب أن نعلم أن هنالك من الباحثين من يحاول تحديد وعزل هذه العوامل أو هذه المتغيرات وتثبيت المتغير الواجب قياس تأثيره بغية الوصول إلى نتائج يمكن أن تنسب إلى هذا المتغير أو ذاك، معتمدين في ذلك على تطبيق الأسلوب الإحصائي بعملياته المتعددة.

فعند قياس تأثير برنامج في التلفزيون على المشاهد أو المقال في صحيفة على القارئ أو تأثير إعلان لسلعة ما على المستهلك يجب أن نعلم أن مهمتنا جد صعبة وشائكة؛ لأن المعروف أن تغيير أو تعديل السلوك يخضع للتجربة ذاتها، ويتأثر بالعوامل الاجتماعية الأخرى التي يعمل من خلالها؛ أي أن التأثير لا يخضع لمحتوى الرسالة فقط ولا لخصائص الوسيلة الإعلامية وحدها بل هناك عدة عوامل تتفاعل مع بعضها لكي تشكل في النهاية التأثير الذي يمكن قياسه معمليًا، فإلى جانب محتوى البرنامج نفسه وخصائص الوسيلة ذاتها وظروف التعرض للرسالة هناك أيضًا ما يتعلق بالقائم بالاتصال والمستقبل أو ما يطلق عليه اسم «الأميريك الكندي».

خصائص التأثير العاجل والتأثير الآجل:

إذا ما قيل إن هناك تأثيرًا معينًا مباشرًا لبرنامج ما في التليفزيون أو في الراديو أو لمقال في صحيفة على سلوك الفرد أو الجماعة فإن هذا التأثير الفوري Immediate –أي المباشر– لن يدوم، فهو في الغالب تأثير قصير المدى سطحي، وليس له نتائج ثابتة أو دائمة.

ويجب أن نعلم هنا أن التأثير على المدى الطويل أهم من وجهة النظر الاجتماعية والنفسية من التأثير العاجل، فمن خصائص التأثير الآجل هو التأثير على المدى الطويل، والذي هو تأثير تراكمي، وإن هذا التأثير أطول عمرًا وأعمق أثرًا إلا أنه لا يلاحظ من الوهلة الأولى ونحن نعرف المثل القائل: «القشة التي قصمت ظهر البعير».. هذا التأثير التراكمي والذي اكتشف بعد فترة من ظهور وسائل الإعلام قد يكون هو السبب في ظهور ثلاث مراحل للدراسات الخاصة بتأثير التليفزيون وخاصة تلك التي تتعلق بتأثير التليفزيون على الطفل.

ومن الدراسات الأخرى التي اهتمت بتأثير التليفزيون تلك الدراسة التي توصل فيها

«ولبور شرام» [٣(١)]إلى أن مشاهدة التليفزيون لفترة طويلة تساعد على زيادة المعرفة في مجال الموضوعات المتصلة بالبرامج المذاعة وأغلبها برامج خيالية وترفيهية.

كذلك عنى بالبحث في هذا الموضوع (مارشال ماكلوهان) الذي يطلق عليه اسم «نبي الإليكترونيات» لاهتمامه بوسائل الإعلام الإلكترونية، فقد اهتم أيضًا بتأثير وسائل الإعلام، وهنا يرجع «ماكلوهان»[٤(٢)] إلى الماضي البعيد، فيقول: إن الهوة بين الثقافة اليونانية والثقافة الرومانية يمكن أن تكون بسبب استخدام ورق البردي في العالم الروماني؛ لأن ورق البردي كما يقول قد عزز الثقافة البصرية أكثر من أي نتاج إنساني آخر قبل يوحنا جوتنبرج مخترع الطباعة.

٣- ولبور شرام وآخرون: ترجمة زكريا سيد حسن . التليفزيون وأثره في حياة أطفالنا . الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت) .

٤- المعروف أن وسائل الإعلام لدى ماكلوهان امتداد لحواس الإنسان .

دراسات تطبيقية

لتأثير وسائل الإعلام

دراسات خاصة بتأثير وسائل الإعلام في أوروبا:

من الدراسات الكلاسيكية التي ترجع إليها عند الحديث عن موضوع تأثير التليفزيون تلك الدراسة التي قامت بها «هيلدا هيملويت» وزملاء لها على عينة من أطفال المدارس وحاول هؤلاء الباحثون في دراستهم تلك تحديد آثار التليفزيون على النشء.

وقد أشارت تلك الدراسة إلى أن التليفزيون ليس له أي تأثير ملموس في مستوى ذكاء الأطفال من العينة المدروسة، ولكن الدراسة أظهرت أن أفضل التلاميذ في العينة كانوا من المجموعة التي تشاهد التليفزيون كثيرًا، وقد أظهرت الدراسة أيضًا أن التليفزيون يشحذ ذهن الأطفال، وأن من يشاهدون التليفزيون في العينة هم أكثر الأطفال طموحًا ومبادرة.

هذه النتيجة نرى أنها يمكن أن ترد على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأطفال ممن كان لديهم تليفزيون في البيت في الفترة المدروسة، ونأخذ على هذه الدراسة أنها كانت عامة، وأنها أعطت أهمية لتأثير هذا الجهاز على المدى القصير القريب، وأنها قللت من شأن تأثير هذا الجهاز على المدى البعيد وإن كانت الباحثة «جاديجا كوموروفسكا» في بولندا قد توصلت إلى نتائج مشابهة للنتائج التي توصلت إليها هيملويت في إنجلترا في بداية انتشار التليفزيون في إنجلترا.

وقد انصب اهتمام الباحثين عن تأثير لوسائل الإعلام في فرنسا على دراسة تأثير التليفزيون أيضًا، ومن الجدير بالذكر هنا أن «جاك موسو» الذي يهتم هو الآخر بدراسة

تأثير التليفزيون على الطفل قد فاجأنا عام ١٩٧٦ بقوله: إن هذا الجهاز استحوذ على المشاهد ويترك بصماته عليه، بل إنه يستطرد يقول: إن التليفزيون يشكل الطفل وهو ما زال في مهده.

وبالرغم من النتائج التي توصل إليها البحثان؛ البحث الذي طبق في إنجلترا والآخر الذي طبق في بولندا في بداية ظهور التليفزيون إلا أننا نأخذ بالرأي القائل بأن تأثير وسائل الإعلام على المدى الطويل أكثر أهمية من التأثير المباشر والذي يكون في الغالب تأثيرًا سطحيًّا إلا أن هذا الرأي لا يجب أن يجعلنا نتجاهل التأثير المباشر الذي قد تحدثه وسائل الإعلام مثل التأثير الإعلامي لمشاهدة فيلم «اليوم التالي».

قصة الفيلم التليفزيوني «اليوم التالي»:

نرجع هنا بالقارئ إلى الصحافة العربية والأجنبية في الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٨٣ إلى فبراير ١٩٨٤، حيث نشرت أن هذا الفيلم من إخراج «نيكولاس ماير» وكتب حواره «ادوارد هيوم» وأن الفيلم الذي استغرق إعداده أكثر من ثلاث سنوات وصلت تكلفته إلى سبعة ملايين من الدولارات، وقد عرضت هذا الفيلم محطة أيه بي سي الأمريكية American Broadcasting Company واستغرق عرضه ساعتين وخمس عشرة دقيقة، وذلك في الساعات الأولى من يوم الاثنين الموافق ٢١ نوفمبر عام ١٩٨٣ وشاهد الفيلم أكثر من ٧٥ مليون مشاهد في أمريكا.

وقد بدأ الفيلم مصورًا للحياة العادية لعائلات تعيش في مدينة لورانس سيتي الموجودة فعلاً على خريطة الولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من كنساس سيتي صوروا حياة أهل هذه المدينة بمشاكلهم اليومية العادية وفجأة يعلن التليفزيون على أهل هذه المدينة أن ألمانيا الشرقية قد أغلقت الحدود بينها وبين ألمانيا الغربية.

ولما كان الناس قد اعتادوا الإثارة حتى في نشرات الأخبار، فإن الإثارة لم تعد تعنيهم أو تؤثر فيهم، واعتادوا أن يروا الإعلانات عن سلع متنوعة، قد تصور المشاهدون لهذه النشرة الإخبارية التي تضمنها الفيلم أن شبكة التليفزيون والتي يمكن أن تقوم وتقول أي شيء كما حدث مثلاً في الفيلم التليفزيوني «شبكات Networks» أن الشبكة تروج مثلاً لحبوب مهدئة من نوع جديد أو لرحلة سياحية لتهدئة الأعصاب لدرجة أن الجنود لم يصدقوا ما أذيع حتى بعد أن أعلنت الشبكة النبأ الخاص بقطع العلاقات مع روسيا، إلى أن انطلقت الصواريخ الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، ووقف سكن مدينة لورانس يرقبون الأحداث ... عندئذٍ بدءوا يعون ما يحدث ويتوقعون الرد السوفيتي المقابل فهرعوا يجمعون ما يمكن الحصول عليه من السوبر ماركت، وعاش الجميع في حالة جنونية من الفزع بعد أن عرفوا أن روسيا تحتاج إلى ٢٢ دقيقة فقط للرد على الصواريخ الأمريكية بالمثل مما جعل الجميع يتصرفون دون مراعاة للآخرين، يدوس بعضهم بعضاً.

واكتسحت الإشعاعات النووية التي حملتها الصواريخ الروسية كل شيء وحولته إلى دمار في لورانس إلا بالنسبة لمن استطاع اللجوء إلى المخابئ التي أعدت خصيصاً لذلك تحت الأرض، وعاش سكان مدينة لورانس اليوم التالي لهذا العدوان أشلاء تتحرك وسط الدمار وتلتقط صوت الرئيس الأمريكي هادئًا وقويًا من خلال موجات الراديو وهو يعترف للشعب الأمريكي بأنها تجربة قاسية إلا أن أمريكا قد انتصرت، وأن مدينة واحدة هي التي تهدمت، ولكن الولايات المتحدة ما تزال قوية وقادرة على مواصلة الكفاح من أجل الرفاهية الأمريكية والديمقراطية الغربية، ولكن كل ذلك لا يهم هذه الأشلاء المتحركة فلا يعنيهم كثيرًا أن تبقى أمريكا أو أن تنتصر أو أن يبقى العالم كله، إذ كانوا في عداد الموتى، والفيلم كما ترى مطالبة صريحة للمسئولين والشعوب باتخاذ اللازم للحد من التسليح النووي ووقف التسابق بين الدول لإنقاذ البشرية من الفناء.

وعلى الرغم من أن هذا الفيلم غير السياسي كما تقول المحطة الباثة التي أذاعته إلا أنه أثار جدلاً واسعًا في الدوائر السياسية الأمريكية، وهاجم المؤيدون لسياسات الرئيس ريجان الفيلم، ووصفه أحدهم بأنه يدمر سياسة الرئيس ريجان العسكرية، وعد الفيلم هجومًا مباشرًا على مفهوم السلام من خلال القوة.

وقد أعرب اثنان من زعماء حركات السلام التي تدعو إلى تجميد الأسلحة النووية عن اعتقادها بأن الفيلم سيكون بمثابة دعم لمعارضي انتشار السلاح النووي والحركات المنادية بتجميده.

وقد تلقى البيت الأبيض الأمريكي مكالمات تليفونية عديدة بعد عرض الفيلم مباشرة وحتى قبل عرضه تسأل عن مدى صحة أحداث الفيلم وعما إذا كان هذا ما سيحدث عند نشوب الحرب أم أنه مبالغ فيه.

ومن الأشياء الجديرة بالذكر هنا ما قاله طفل في الثالثة عشر من عمره: « تصورت أن الفيلم خيالي في بادئ الأمر، ولكنني حين نظرت إلى والدي ورأيت مدى القلق المرتسم على وجهه فطنت إلى الحقيقة وهي أن الفيلم بما فيه من أحداث يصور ما سيحدث في حالة الحرب »وهذا يؤكد للقارئ أن المناخ الذي يتم فيه استقبال الرسالة الإعلامية.ينعكس على المتلقي وهو ما نطلق عليه عامل البيئة والذي يتدخل في تحديد نوع التأثير الذي يمكن أن ينجم عن عملية الاتصال.

ومما نسب إلى هذا الفيلم من تأثير أن بعض الفتيات قد أغمى عليهن واختلفت أنفاس بعض الرجال أثناء عرض الفيلم، وصرخت بعض النساء رعبًا من الأهوال التي يصورها الفيلم، والتي يقول عنها المتخصصون إنها أضعف وأقل كثيرًا مما قد يترتب من جراء إلقاء قنبلة نووية، كذلك أعرب بعض المتخصصين عن قلقهم من ظهور أعراض غير

صحية على بعض الأطفال مثل التلعثم والتبول اللا إرادي والخوف والذي يفسره ما قاله أحد الأفراد بعد مشاهدته الفيلم يصف المشاعر التي انتابته أثناء متابعته للفيلم، أنه شعر بجسده لا يقوى على الحراك، وأسرع نبضه وتصبّب عرقه وتملكه إحساس باليأس.

والمشاهد هنا أن ما حدث من تأثير قد ظهر لدى بعض المشاهدين فقط وليس لدى جميع المشاهدين، وكان تأثير مشاهدة الفيلم على سكان مدينة لورانس والذين توحّدوا مع أحداث الفيلم الذي صوّر في مدينتهم بل واشترك بعضهم في أداء بعض أدواره أكثر مما حدث بالنسبة للمدن الأمريكية الأخرى التي كانت بعيدة عن الانفجار النووي الذي وقع على مدينة لورانس في أحداث الفيلم والتي عاش أهلها ما يمكن أن يحدث لهم ولمواطنيهم في حالة إلقاء قنبلة نووية على مدينتهم.

ولكي نعرف أهمية تأثير هذا الفيلم على الشعب الأمريكي يكفي أن نقول: إن الحكومة الأمريكية قامت بشن حملة مضادة لاحتواء الإثارة التي سببها الفيلم، وقد اشترك في هذه الحملة وزير الخارجية الأمريكي «جورج شولتز» و«كينيث أولمان» رئيس لجنة الرقابة على الأسلحة النووية وعدد من المسئولين الذين أكدوا على مساندة البيت الأبيض لسياسات الرئيس ريجان القائمة على السلام من خلال القوة، وحاول الجميع في هذه الحملة إظهار السوفييت على أنهم المعارضون لجهود ريجان الخاصة.

ومن النتائج التي تهمنا في دراستنا نتائج المسح الذي شمل الدولة بأكملها والذي أثبت أن الفيلم قد غير بعض الآراء حول احتمال قيام حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فقد ارتفعت نسبة الذين يعتقدون أن الحرب النووية لن تقع قبل عام ٢٠٠٠ من ٣٢٪ قبل الفيلم إلى ٣٥٪ بعد عرضه وذلك في الاستفتاء الذي أجرته مجلة تايم الأمريكية.

كذلك ارتفعت النسبة التي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفعل ما في وسعها لتجنب مثل هذه الحرب من ٣٧٪ إلى ٤١٪ إلا أن شعبية الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) قد انخفضت إلى ٢٣,٦٪ بعد عرض الفيلم بعد أن كانت ٧٤٪ قبل العرض، وفي استفتاء آخر انخفضت نسبة المعتقدين بإمكانية النجاة من الحرب النووية في حالة وقوعها من ٧٪ قبل العرض إلى ٥٪ بعض العرض، فكيف يمكننا تفسير هذه النتائج وتحليلها لمعرفة الأسباب التي تختفي وراء هذا التأثير المباشر لفيلم من أفلام الخيال العلمي.

لا شك أن نفوس المشاهدين كانت مهيأة ومستعدة لقبول وتصديق أحداث الفيلم وذلك لأسباب متنوعة وعديدة نذكر منها:

- إلقاء قنبلتين ذريتين على هيروشيما ونجازاكي في اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ يجعل الإنسان يعتقد أن من الممكن حدوث هجوم نووي في أي لحظة خصوصًا من قبل القوى العظمى الأخرى ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

- قد تشتعل هذه الحرب بطريق الخطأ، وهذا أمر محتمل الحدوث بين لحظة وأخرى إذا عرفنا أنه في عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ذكر في التقرير الرسمي المقدم للكونجرس الأمريكي أن أجهزة الإنذار التي تراقب أي هجوم نووي من قِبل الاتحاد السوفيتي سجلت حوالي ١٤٧ إنذارًا كاذبًا، ولكن كان هناك فسحة من الوقت تسمح بتحليل الإنذار ومراجعته على أجهزة أخرى قبل اتخاذ أي إجراء مضاد، وهذا يعني أنه حتى في حالة ضبط الأعصاب والرغبة التي يمكن أن تكون أكيدة لدى القوتين العظمتين في عدم استخدام رءوس نووية في أي حرب يدخلان فيها فإن أي بلاغ أو إنذار كاذب لا يسمح الوقت بالتحقق من صدقه، أو يصعب تحليله لكشف زيفه كفيل بإطلاق صاروخ يحمل رأسًا نووية.

- يمكن أن ينطلق صاروخ بطريق الخطأ أيضًا من المسئول عن أزرار التحكم في قاعدة إطلاق الصواريخ.

- كذلك يمكن أن تندلع هذه الحرب النووية بقرار متهور ينفرد به واحد من صانعي القرار.

- معنى ذلك أن الردع النووي وهو خط الدفاع الأخير لحماية الإنسانية من الحرب النووية لا يمنع من وقوع هذه الحرب عن طريق الصدفة.

- واكب عرض الفيلم في أمريكا فشل المفاوضات الأمريكية الروسية للحد من التسليح النووي وزيادة الخوف من خطر قيام حرب نووية.

- ازدادت في تلك الفترة وارتفعت أصوات الحركات المناهضة للسلاح النووي والدعوة إلى تجميد الأسلحة النووية، وقامت المظاهرات المطالبة بإنقاذ البشرية من هذا السباق المخيف لهلاك الحياة.

- انتشرت الحروب الإقليمية في جنوب شرق آسيا، وفي أفغانستان ولبنان وجزر الفوكلاند وسقطت طائرة كورية.

- انتشرت الصواريخ المتوسطة المدى الأمريكية على مستوى أوروبا.

- جو الإثارة الذي واكب وأعقب عرض الفيلم والذي وصل إلى حد إعلان حالة الطوارئ في المستشفيات الأمريكية قبل عرض الفيلم بدقائق لكي تستقبل حالات الإغماء .. التي سوف تترتب على مشاهدة الفيلم، وعقدت ندوة بعد عرض الفيلم ناقشت احتمالات وآثار وقوع حرب نووية لتخفيف الأثر الذي قد يكون الفيلم قد

تركه لدى المشاهدين مع تخصيص عدة دوائر تليفونية للرد على الأسئلة التي يطرحها المتصلين بشبكة التليفزيون عقب مشاهدة الفيلم.

- نصائح علماء النفس والاجتماع والتربويين بعد مشاهدة الفيلم لمن هم أقل من الثانية عشر دون مرافق، بل وامتدت هذه النصيحة لتحذر من مشاهدة الفرد الفيلم بمفرده لكي يشعر بالاستئناس.

- كذلك ناشد منتجو الفيلم والذي تكلف سبعة ملايين دولار الآباء والأمهات منع أطفالهم من رؤية هذا الفيلم لما يثيره لديهم على المستوى العصبي والنفسي كما ناشدوا مرضى القلب وضعيفي الأعصاب عدم مشاهدة الفيلم تجنبًا لما قد يسببه من آثار.

- كذلك طلب «انطوني الباردو» مستشار المدارس بمدينة نيويورك من المدرسين توجيه النصح لتلاميذهم بعدم مشاهدة الفيلم بدعوى أنه مجرد فيلم من أفلام الرعب والإثارة، واشترك علماء التربية مع المدرسين وعلماء السياسة وعلماء الاقتصاد وعلماء النفس والإعلاميون وعلماء الاجتماع وغيرهم في التحذير من تأثير هذا الفيلم.

- ومما يذكر أن مجلة (تايم) الأمريكية قد أشارت إلى أن الفيلم كان له تأثير أكبر في الشباب تحت الخامسة والعشرين، والذين قاموا بمظاهرات تندد بسياسة ريجان، وتنادي بالحد من التسليح النووي في الأيام التي تلت عرض الفيلم على شاشة التليفزيون هؤلاء الصغار الذين لمستهم الحرب شخصيًا، والذين رفضوا فكرة الاشتراك في الحرب في استفتاء كان قد أجري في أمريكا منذ سنوات، قد فهموا من الفيلم أن الحرب ممكن أن تندلع في لحظة ما في أي مكان على سطح

الكرة الأرضية وخروج الشباب الأمريكي الذي يمتلك القنبلة النووية، يمكننا تفسيره في ضوء مقولة (ماكلوهان) الشهيرة بأن الإعلام قد أصبح أشبه بالقرية الصغيرة، أي أننا نرى في خروج هؤلاء للتنديد بالحرب النووية انتماءهم إلى العالم أكثر من انتمائهم القومي، الذي ثبت ضعفه من هلال الاستفتاء السابق ذكره، والذي أفصح عن رفض بعض الشباب الأمريكي الاشتراك في حرب فيتنام والذي نشاهده أيضًا من بعض الشباب في فرنسا يرفض مبدأ التجنيد ويستبدله بالخدمة المدنية خارجًا لوطن بالعمل في مجال التدريس أو الطب أو خلافه في أي دولة نامية يوجه إليها من قبل الدولة.

مما سبق يمكننا أن نحدد ثلاثة عوامل قد يكون لها دور فيما نسب لفيلم اليوم التالي من إثارة الرعب والفزع في نفوس المشاهدين في الولايات المتحدة الأمريكية.

- محتوى الفيلم والذي رأينا في الإمكان حدوثه، وقد حدث بالفعل سنة ١٩٤٥ والذي لعب الإخراج دورًا في تجسيده إلى درجة تقتر من الواقعية بالنسبة لبعض المشاهدين على الأقل، كما أن معدي الفيلم قد اعتمدوا على تقرير رسمي أصدره الكونجرس تحت عنوان «الآثار التي تترتب على الحرب النووية».

- خصائص الجمهور الأمريكي الذي شاهد الفيلم وتأثر به ولم يتأثر به من شاهده من المصريين.

- التوقيت الذي أذيع فيه الفيلم والذي قد يكون السبب في خروج المظاهرات في دول أوروبية عديدة تندد بالسلاح النووي.

دراسات خاصة بتأثير وسائل الإعلام في مصر:

في عام ١٩٧٤ توصل الأستاذ فتحي يونس من خلال دراسته للغة الأطفال إلى أن وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون قد ظهرت بوادر تأثيرها في أحاديث الأطفال "[1]. وإذا سألنا المدرسين ونظار المدارس لقالوا لنا إن التلاميذ خاصة في المراحل الأولى من التعليم يرددون ويتغنون في أوقات فراغهم في المدرسة بإعلانات التليفزيون، وهذا التأثير ليس بجديد بالنسبة لنا، فما زالنا نتذكر إعلانًا كان يذاع في الخمسينيات عن طريق الراديو (قبل دخول التليفزيون مصر)، فكان يردده التلاميذ في المدراس الثانوية. وإن كان هذا الإعلان غير موسيقي. إذا قسناه بالإعلانات الملحنة والراقصة مثل (شوف العُقد – ويالللا كوكاكولا- واديها بيبسي). أما الإعلان الذي نقصده فكان « أحذية باتا ظريفة خفيفة لطيفة ...

في عام ١٩٨٥ لوحظ أن محصلة الطفل في عينة عشوائية من تلاميذ الدراسة الابتدائية والإعدادية قد دخلتها مفردات جديدة من الصعب تصور أن يكون لها مصدر آخر غير التليفزيون، وكذلك بالنسبة لخياله الذي تبوح به الرسوم، وكانت هذه الملاحظة بداية الاهتمام برسوم الأطفال حيث انطلق في أثناء حرب تحرير الكويت لمعرفة تأثير التليفزيون على الطفل، وخرج من الدراسات السابقة بوجود ثمة تأثير للتلفزيون على مخيلة الطفل وعلى الصور التي يكونها الطفل عن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمدرسة، وعن الرموز السياسية بالنسبة للعراق على الأقل.

ومن خلال دراسة أجرتها الدكتورة انشراح الشال عام ١٩٧٦ كانت قد توصلت كما توصل الباحثون في هذا المجال إلى أن التليفزيون بوصفه وسيلة إعلامية يساعد على التدعيم أكثر مما يساعد على التعديل والتغيير.

٥- فتحي يونس . الكلمات الشائعة في كلام تلاميذ الصفوف الأولى من الرحلة الأولى . رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية . جامعة عين شمس . ١٩٧٤ .

يخضع تأثير التليفزيون لعدة عوامل أخرى أهمها فهم الرسالة الإعلامية، ويتوقف فهم الرسالة كذلك على الموقف الاجتماعي الذي تستقبل فيه الرسالة على الموقف الاتصالي كما يتوقف بطبيعة الحال على قدرة المستقبل على الفهم .. بأسلوب آخر يمكننا القول بأن فهم الرسالة الإعلامية والذي يترتب عليه نسبيًا تحديد مقدرتها على التأثير يرتبط ارتباطًا طرديًا وإيجابيًا مع المستوى الثقافي للفرد وهي نتيجة منطقية خلافًا لما يقوله بعض الباحثين من أن تأثير وسائل الإعلام مثله مثل تأثير حقنة التخدير مثل تأثير الرصاصة والتي لا تخطئ الطريق وتلمس فورًا تأثيرها، أو ما أطلقوا عليه اسم: التأثير المباشر والفوري لوسائل الإعلام والذي تحدثنا عنه.

وهنا نقول لهؤلاء إن حقنة التخدير هذه التي يشبهون بها تأثير وسائل الإعلام بتأثيرها لا يختلف اثنان في أن تأثير حقنة التخدير هذه يختلف من شخص لآخر، ولما كنا قد ذكرنا قبلاً أن من طبيعة الإنسان أنه متغير، فإن تأثير هذه الحقنة يختلف بالتأكيد بالنسبة للفرد الواحد في فترات عمره المختلفة، في صحته، وفي مرضه سواء كان هذا المرض مرضًا عضويًا أو مرضًا نفسيًا، هذا إلى جانب عوامل وسيطة أخرى تلعب دورًا هنا كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في مقدار المخدر الذي يجب أن يحقن به الطبيب مريضه وكم سمعنا عن حالات لم تتحمل إبرة التخدير والنتيجة معروفة.

أما بالنسبة للقائلين بأن لوسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا فإنه يمكن الرد عليهم بسؤالهم: هل هذا التأثير لوسائل الإعلام ظاهرة عامة لدى الجميع؟ الوضع يختلف بطبيعة الحال من فرد لآخر حيث نأخذ في الحسبان هنا كافة العوامل الديموجرافية والنفسية والاجتماعية والإيديولوجية والعقدية ... وهذا ما دعانا لرفض كلمة من أصل

لاتيني لتعريف هذه وسائل الإعلام وهي كلمة Mass في المصطلح Mass Media [(1)٦] الذي استخدم من قبل بعض المهتمين بوسائل الإعلام في تسمية هذه الوسائل. وكلمة Mass تستخدم في المطبخ الإسباني للدلالة على أن التجانس قد تم بالنسبة للعجين الذي يعد لعمل خبز أو ما شابه؛ لذلك ترفض المدرسة الفرنسية هذه الكلمة في هذا الموضع، حيث ترى أنها أمام جماهير متعددة تتشكل من أفراد كل منهم له كيانه المميز والمنفصل عن الآخرين، فهل يمكن أن يتصور هؤلاء وجود تأثير موحد من الذين يتعرضون لرسالة ما من أي وسيلة من وسائل الإعلام مما يترتب عليه رد فعل موحّد منهم جميعًا في سلوك موحد في الوقت نفسه؟

٦- كلمة Media كلمة لاتينية وهي صيغة جمع لكلمة Medium وهي تعني وسيط ولكن كلمة media دخلت القاموس الفرنسي والتي لم تعد تستعمل حاليًا عند الحديث عن الوسيلة الإعلامية، وبدئ في استخدام صيغة الجمع اللاتينية لها Media عند الحديث عن الوسيلة الواحدة ويتم جمعها بحرف S في نهايتها مثل غالبية الأسماء في اللغة الفرنسية، ولعل أشهر استخدام لكلمة Medium كان في مقولة ماكلوهان المشهورة Tht medium is a massage .

النظريات الخاصة

بالتأثير الإعلامي

فى عام ١٩٦٠ نشر كلاير نتائج موجة جديدة من الأبحاث في كتابه الخاص بتأثير وسائل الإعلام "[7](1) وقد احتوى هذا الكتاب على نتائج حوالي ١٠٠٠ دراسة، ذكر أسماء ٢٧ منها في المراجع.

ومن أهم النتائج التي ذكرت في كتاب كلاير كان إعادة النظر فيما سبق اعتقاده بسبب التحليل السطحي لبعض الدراسات والتي أعطت أهمية كبرى لتأثير وسائل الإعلام كما أشارت هذه الدارسة أيضًا إلى أن وسائل الإعلام لا تعمل منفصلة، ولكنها تعمل من خلال عوامل وسيطة.

وفي عام ١٩٧٠ ظهر كتاب «ملفن دي فلور» عن نظريات الاتصال، وفي هذا الكتاب حاول المؤلف أن يميز بين أربعة عوامل يمكن اعتبارها نظريات هامة لتأثير وسائل الإعلام والتي يمن أن ننظر إليها على أنها أهم العوامل الوسيطة التي تلعب دورًا في تحديد تأثير الرسالة الإعلامية وهي:

- الاختلافات الفردية Individual Differences
- الطبقات الاجتماعية Social Categories
- العلاقات الاجتماعية Social Relationships
- القيم الثقافية Cultural Norms

7 -The Effects of Mass Communication OP.cit - Klapper

الاختلافات الفردية:

تشير الاختلافات الفردية إلى الاستعدادات وخصائص الفرد النفسية التي تؤثر في عملية الاتصال، ويظهر تأثير هذه الاختلافات الفردية بوضوح من خلال العمليات الانتقالية المتعددة من أهمها:

- انتقاء التعرض.
- انتقاء المضمون.
- انتقاء الفهم.
- انتقاء التذكر.
- انتقاء القرار.

الطبقات الاجتماعية:

يرى «دي فلور» أن الطبقات الاجتماعية هي انعكاس للاختلافات الفردية السيكولوجية، فهناك خصائص مشتركة بين الأفراد يمكن أن تنظمهم في جماعات ولها خصائص معينة، هذه الجماعات قد تستجيب لمضمون وسائل الإعلام والتي يهتم فيها الباحثون بخصائص هذه الجماهير من حيث العوامل الديموجرافية؛ الجنس، والسن، ومستوى التعليم، وكيفية تعاملها مع الوسائل المختلفة، بل إن المعلنين يعتمدون على هذه الدراسات للتخطيط لحملاتهم لمعرفة خصائص الأفراد المعجبين ببرامج معينة وأسباب تفضيلهم لهذه البرامج ومدى تأثير ما يشاهدوه في تغيير عاداتهم واتجاهاتهم وأذواقهم.

العلاقات الاجتماعية:

مفهوم العلاقات الاجتماعية لدى دي فلور يحيلنا إلى النظرية الخاصة التي تقول بأن الاتصال يتم على خطوتين Two – Step Flow of Communication التي أظهرتها الدراسات التي أجريت في جامعة كولومبيا تحت إشراف لازر سفيد بأن تأثير وسائل الإعلام وخاصة فيما يتعلق بتبني الأفكار المستحدثة Innovation لا يصل إلى الجميع مباشرة بل يقتنع بها أولاً قادة الرأي Opinion Leader وهم يقومون بنقلها للآخرين.

وقد أظهرت البحوث التي قامت بها جامعة كولومبيا في أمريكا أهمية التأثير الشخصي إلى جانب تأثير وسائل الإعلام، وهذا يجعلنا نتفق تماماً مع ولبور شرام باعتبار هذه البحوث المشار إليها من الدراسات التي تهم علماء الاجتماع.

وقد بنى لازرسفيد وزملاؤه نظريتهم الخاصة بالعلاقة بين قادة الرأي ووسائل الإعلام بعد دراسة ميدانية في بنسلفانيا وإيري، وذلك أثناء الحملة الانتخابية في الأربعينيات، وقد اتضح من دراستهم تلك أن وسائل الإعلام يمكنها أن تؤثر في بعض الأفراد، وهؤلاء يمكنهم بدورهم التأثير في أفراد آخرين، واعتبر الباحثون الجماعة الأولى «قادة الرأي» وهم أكثر احتكاكاً وتعاملاً مع وسائل الإعلام المختلفة، وعن طريق الاتصال الشخصي يقوم قادة الرأي بنقل الأفكار الجديدة إلى الأفراد الآخرين؛ أي أن تأثير وسائل الإعلام أو بأسلوب أدق التدفق الإعلامي يمر على الأقل بمرحلتين:

- من وسائل الإعلام ←—— إلى قادة الرأي
- من قادة الرأي ←—— إلى الآخرين

وقد اتضح من دراسات جامعة كولومبيا أيضًا أن تأثير وسائل الإعلام ليس مباشرًا، بل إنه يخضع لعدة عوامل منها العمليات الانتقائية التي سبق الإشارة إليها كما أثبتت هذه الدراسات أيضًا أن وسائل الإعلام تساعد على التدعيم كما أنها تساعد على التغيير.

وقد استمر لازرسفيد وزملاؤه في دراسة نظرية تدفق الإعلام على خطوتين والتي اكتشفوها في أثناء دراستهم لتأثير الحملة الانتخابية، وحاول الباحثون الكشف عن هذه النظرية في نواحٍ ومجالات أخرى مثل الذهاب إلى دور السينما وشراء الطعام والملابس وذلك للكشف عما إذا كان التأثير الشخصي أقوى أم تأثير وسائل الإعلام، هذا وقد استخلصوا من دراساتهم تلك أن التأثير الشخصي أقوى من تأثير وسائل الإعلام التي كانت موجودة وقتها صحف، ومجلات، وكتب، وراديو.

ولقد حاولت الدراسات التي أُجريت بعد ذلك عن التدفق الإعلامي في خطوتين أن تحدد من هم قادة الرأي، وما أهم خصائصهم، ومن أهم هذه الدراسات الرائدة تلك التي قام بها إلياهو كاتز Katz ونشر نتائجها عام ١٩٥٧ ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث والتي يمكن أن تفيدنا في الدراسات الاجتماعية للإعلام أن قادة الرأي ينتمون إلى الجماعات الأولية للأفراد الذين يؤثرون فيهم، فقد يكونون من العائلة نفسها أو زملاء في العمل أو أصدقاء وهو ما ظهر مثلاً في دراستنا عن «المخدرات والشباب ودور وسائل الإعلام» إلا أن قادة الرأي هؤلاء يتميزن عن الآخرين ببعض الخصائص أهمها التعرض لوسائل الإعلام ولمصادر المعلومات كما سبق أن ذكرنا.

وقد تزامنت الدراسات التي اهتمت بتأثير وسائل الإعلام واهتمام الدول المتقدمة صناعيًا بالدول النامية بحجة رفع مستواها الاقتصادي والصحي لهذه الأخيرة، وقد يفسر ذلك سبب اهتمام علماء الاجتماع الريفي مثلا بنتائج تلك الدراسات التي ساعدتهم في

تحديد الأسلوب الأمثل الذي يمكن أن يتبعوه لنشر الأفكار الجديدة من أجل تبني سلوكيات أفضل سواء في المجال الزراعي أو الصحي أو خلافه.

ومن أهم الدراسات التي تنتمي إلى هذه المدرسة والتي أجريت في مصر نذكر الرسالة التي تقدم بها محمود عودة للحصول على درجة الدكتوراه من قسم اجتماع كلية الآداب – جامعة عين شمس والتي نشرها في كتاب صدر عن دار المعارف عام ١٩٧١ بعنوان «أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية في قرية مصرية».

القيم الثقافية:

لا ينظر دي فلور إلى القيم الثقافية على أنها نظرية ثابتة لكنه يعتبرها مجموعة من الفروض البديهية، وتشكل القيم الثقافية قواعد وقوالب وأنماطا للسلوك يفرضها المجتمع قبل أعضائه ويقبلها منهم.

ويسود الاعتقاد أن وسائل الإعلام يمكنها أن تقوم بتعديل سلوك الأفراد بل وتغييرها لكي يتلاءم هذا السلوك والقيم الثقافية السائدة في المجتمع، وأن وسائل الإعلام يمكنها أن تعلم الطفل بل والبالغين أيضًا القيم الواجب ابتاعها واحترامها داخل المجتمع، وذلك من خلال التمثيلية والأغنية وأفضل من البرامج المباشرة إلا أن هذا لا يمنع من أننا نجد هناك من يحذر من التأثير المضاد لوسائل الإعلام -وخاصة التليفزيون- على القيم الثقافية داخل المجتمع.

الدور الوظيفي لوسائل الإعلام:

بالرغم من أن هناك من قد يرى أن وسائل الإعلام هي تطور طبيعي، وأن التعرض له يحدث تلقائيًا دون أسباب محددة وبغير إعمال فكر أو تدقيق، والذي قد يظهر في البحوث

الميدانية عند الإجابة عن أسباب شراء جهاز التليفزيون بأنه قد اشتراه لأنه لا يريد أن يكون أقل من الآخرين، إلا أننا ننظر إلى هذا الموضوع من الناحية الفسيولوجية مثل نظر الاقتصاديين إلى بعض السلع بأن هناك وظيفة أساسية وهي التي تختفي وراء الأسباب التي تجعل الفرد يُقبل علىَ شراء سلعة.

ووظيفة أو وظائف أخرى تظهر بعد عملية الحيازة، ولنأخذ السيارة مثالاً لذلك. فالفرد قد يلجأ إلى شراء السيارة لكي يتمكن من الذهاب إلى عمله في موعده متجنبًا زحام المواصلات ومشاكل سيارات الأجرة .. وبحلول السيارة في حياته تظهر لدى صاحبها حاجات ثانوية أخرى قد تصبح في حكم الحاجات الأساسية فيما بعد، عند استخدام السيارة مثلاً لقضاء عطلة نهاية الأسبوع خارج المدينة أو الذهاب إلى نزهات في ليالي الصيف أو الخروج إلى الحدائق العامة في الهواء الطلق بعد يوم عمل شاق، ونقيس على ذلك سلعًا أخرى متعددة في حياتنا العادية وإن اختلفت نوعية الحاجات التي تشبعها.

وبالنسبة لوسائل الإعلام تختفي الوظيفة الأساسية هنا أيضًا وراء أسباب شراء أو حيازة الوسيلة، فإنه بالنسبة للصحيفة مثلاً قد نجد بعض الأشخاص يشترونها لمعرفة الأسعار في البورصة المالية، أو لتفقد صفحات الوفيات أو لقراءة الصفحة الرياضية أو لمعرفة برامج التليفزيون، بل إن بعض الأفراد لا يهمهم من الصحيفة سوى قراءة باب الحظ قبل بداية أعمالهم الروتينية اليومية أو حل الكلمات المتقاطعة.

هكذا تختلف الوظيفة الأساسية للصحفية كما نرى تبعًا لعدة متغيرات؛ أهمها: الاختلافات الفردية بين شخص وآخر والجماعات التي ينتمي إليها وقيمه الثقافية.

ولكن الفرد الذي يتخذ قراره بشراء الصحيفة لتلبية حاجة أساسية لنوع معين من المعرفة فإلى جانب باب الحظ في صحيفته المفضلة فإنه يقرأ أبوابًا أخرى وموضوعات لم

تكن تدخل اهتماماته الشخصية، وذلك بطريق الصدفة البحتة لمجاورة بابه لمفضل الذي يهوى الاطلاع عليه في الصحيفة أو تلبية لغريزة حب الاستطلاع ومن باب العلم بالشيء أو لملء فراغ يعاني منه.

وباستمرار التعرض لهذا الموضوع المجاور لبابه المفضل في الجريدة قد يتطور التعرض لكي يصبح في يوم ما دافعًا لشراء الصحيفة فيما بعد ويتحقق التعرض الانتقائي، ولنأخذ لذلك مثلاً الباب الخاص بالبحث عن عريس أو عروس؛ قد يشتري فرد صحيفته اليومية أو الأسبوعية لمعرفة نتائج مباريات كرة القدم إلا أنه وبالصدفة قد يتعرض لباب (أريد عريسًا) أو (أريد عروسًا)، ويدفعه حب الاستطلاع في بداية الأمر إلى إلقاء نظرة على المضمون الذي يحتويه هذا الباب، وقد تطول فترة الاستكشاف هذه عدة أسابيع، تجعله يفكر في الاتصال بكاتب هذا الباب الذي أثار لديه هذه الرغبة الكامنة في البحث عن النصف الآخر الذي يمكن أن يشاركه حياته.

ما سبق ذكره بخصوص البرامج المجاورة يفسر اهتمام المعلن في التليفزيون بوضع إعلانه عن سلعته في الفترة التي تسبق البرامج التي تجذب أكبر نسبة من المشاهدين حتى ولو ارتفع سعر الدقيقة للإعلان فيها عن السعر في أي وقت آخر.

أما بالنسبة لجهاز الراديو وقد لمسنا تطورًا ملحوظًا في وظيفته الأساسية في السنوات الأخيرة، فقد كانت وظيفته الأساسية في فترة من فترات تاريخنا السياسي الاستماع إلى نشرات الأخبار ونقصد هنا بطبيعة الحال أسباب شراء الجهاز، إلا إننا قد نجد وظيفة الراديو الأساسية لدى بعض الأفراد الاستماع إلى تلاوة القرآن الكريم أو التسلية.

الفصل الثالث

التدفق الإعلامي الدولي

التدفق الإعلامي الدولي

وتكوين وجهات النظر

إن منطق النظريات العلمية في المجالات الإنسانية المختلفة يعتمد على مجموعة عوامل مشتركة تنبع من بيئة الإنسان ومجموعة المنبهات والاستجابات التي تتكون استجابة لها. وقد استوعب الإنسان إنسانيته بعد أن تمكن مع مرور الزمن من تشخيص العوامل البيئية والاجتماعية والنفسية المحيطة به، وطور اللغة ومفرداتها لأن اللغة في شكلها الأول وبطبيعتها البسيطة البدائية كانت ضرورية لحياة الجماعة ولازمة أساسًا لتكوين علاقات إنسانية بين أفرادها، ومع مرور الزمن تطورت اللغة المكتوبة، وأصبحت ذاكرة للمجتمع الإنساني ومكنته من تنسيق جهود البشر وتوحيدها في مجرى مشترك، وجعلت من تداول الخبرة بين الأفراد والأجيال والمجتمعات أمرًا ممكنًا.

وبهذا المعنى الواسع أصبحت اللغة الأداة الرئيسية للاتصال بين بني البشر، وتحولت إلى أداة فكر لتبادل الآراء والأفكار، وجاءت المطبعة لتفتح الطريق أمام الثورة الصناعية التي مهدت لها الثورة العلمية، وما أن دخل العالم القرن العشرين حتى صار يعيش ثورة شاملة شملت تقنيات الاتصال والإعلام. وانحسرت المسافات الجغرافية أمام القدرات التكنولوجية لوسائل الاتصال الحديثة، وتم تسخيرها وتوظيفها لخدمة نقل المعلومات وتبادلها بين المجتمعات البشرية مما دعا حكومات الدول إلى إخضاعها لنظرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مما دفع بعلماء الإعلام والاتصال لتأسيس نظريات إعلامية مستنتجه من النظريات السياسية الأوسع انتشارًا ومن تطبيقاتها العملية في مختلف المجتمعات المتقدمة من دينية ورأسمالية وتعاونية واشتراكية وهجينة أو خاصة بتميز عن غيرها.

ولا غرابة في أن يكون لإعلام الدول النامية قول في هذا المجال سيما وأن هذه الدول ابتليت بأوضاع فرضتها عليها السياسات الاستعمارية، ونتج عنها ما تعانيه اليوم من حدّة في الخلافات السياسية مردها الاستغلال للاقتصادي وتكريس التخلف التي انعكست بالنتيجة على فعالياتها الإعلامية. ورغم ولوج عالم اليوم القرن الحادي والعشرين وانتشار العولمة مع تنامي عصر المعلوماتية ووسائل الاستشعار عن بُعد المتطورة فإننا نلاحظ استمرار الدول النامية في تخبطها بمشاكلها الاتصالية والإعلامية الآخذة بالازدياد والصعوبة والتعقيد.

ويعتبر البعض أن الإعلام ما هو إلا ظل للسياسة في العملية الاتصالية اليومية وتطبيق للمناهج السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية والتعليمية والثقافية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك، وأن وعي الإنسان لهذه العوامل الاجتماعية وتقديره للظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به يربطه ربطا مباشرًا بلغته القومية، لاسيما وأنها (أي اللغة) هي المعبر عن تقديرنا للواقع الموضوعي، ومع ظهور الوعي واللغة في المراحل الأولى لتطور المجتمعات البشرية تمكن البشر من التواصل والاتصال ببعضهم البعض.

لماذا؟ لأن اللغة تمنح الإنسان القدرة على استثمار المنجزات الثقافية والمعرفية المحققة، بعد أن أتاح العلم الحديث للغة ممكنات ووسائل متعددة للتعبير عن دقائق الأمور وصورها النظرية والتطبيقية لتلبي الحاجات الإنسانية. ومع تعدد خصوصيات الحاجات الإنسانية وتنوع أساليب إشباعها من وجهة النظر الاتصالية عمد رجال الإعلام إلى وضع نظريات مناسبة تحسن الخطاب الإعلامي وتستخدم وسيلة الاتصال المتاحة لتجسيد المستويات الإعلامية والوظيفية المطلوبة، وهي:

- المستوى المعلوماتي: الذي يتوصل باللغة لتوصيل المعلومات إلى المتلقي بأسلوب مباشر وبصياغة واضحة ودقيقة.

- والمستوى الإقناعي: وهو الذي يهدف إلى إقناع المتلقي ودعوته للالتزام أولاً ومن ثم تبني المضمون المعرفي المطروح أو الفكرة المقصودة أو الرأي المراد إيصاله، ومن ثم تدعيمه عن طريق خلق قناعات معينة لدى جموع الجماهير العريضة.

- المستوى التعبيري: الذي يدخل في باب فن الأدب المستخدم في وسائل الإعلام الجماهيرية المقروءة والمسموعة والمرئية التي أصبحت تستخدم الصور الثابتة والمتحركة زيادة في التأثير.

ومن النظريات الإعلامية السائدة حتى اليوم: نظرية السلطة المطلقة، ونظرية الصحافة الحرة، والنظرية الاشتراكية للصحافة، ونظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة؛ ونظرية المسئولية العالمية للصحافة.

معيقات التدفق الإعلامي:

ويمثل الاستقلال السياسي للعديد من دول العالم أحد خصائص النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور منذ العقد التاسع من القرن العشرين إثر انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي السابق. وتظهر الظروف العالمية الراهنة رغم ذلك اتجاه بعض الدول إلى تبني هيمنة وتأثير بعض الدول على النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور، بينما تتجه دول أخرى إلى رفض تلك الهيمنة والتأثير فيها، إضافة للسعي الحثيث للعديد من شعوب المناطق المضطربة والداخلة ضمن الحدود السياسية لبعض الدول، للاستقلال والتمتع بالسيادة القومية على أراضيها.

وقد كان لمعادلة القوى تأثيرها في التبادل الإعلامي الدولي، كنتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي في مجال تقنيات الاتصال، وأصبحت الدول أكثر ارتباطًا وقربًا من بعضها أكثر من ذي قبل، وأصبح للاتصال والتبادل الإعلامي الدولي دور متميز في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بمكونات الشخصية القومية لمختلف الشعوب، وتشكيل وتوظيف السياسة الخارجية للدول، ووسائل السياسات الدولية بشكل عام، ويمثل عدم التوازن والتفاوت في عملية التبادل الإعلامي الدولي بين مختلف دول العالم أحد الأبعاد الهامة في السياسة الدولية.

وهذا ما يؤكد أن التدفق الحر للمعلومات ليس أكثر من مجرد تدفق للمعلومات في اتجاه واحد، ومن أجل أن يصبح التدفق الإعلامي حرًّا لا بد من تحقيق شيء من التوازن الحقيقي بين الدول.

وعدم التوازن في التدفق الإعلامي قد يحدث داخل دورة التبادل الإعلامي الدولي بأشكال مختلفة، مثلاً: بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا والدول النامية؛ وبين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة؛ وبين الدول المتقدمة المنتمية لنفس المنظومة السياسية، وخاصة من حيث الإمكانيات العلمية والاقتصادية؛ وبين الدول الكبيرة والدول الصغيرة؛ وبين الدول النامية نفسها، مثال الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض، والدول الغنية ذات الدخل المرتفع، من عائدات الموارد الطبيعية مثلاً؛ وبين الأنباء المشجعة والأنباء السيئة.

وكل تلك الأشكال من حالات عدم التوازن، لا تقتصر فقط على التدفق الإعلامي والتبادل الإعلامي الدولي فقط، بل تتعداها إلى جمع وإعداد ونشر المعلومات لأغراض التطور العلمي، ونقل التكنولوجيا المتطورة الجديدة، وحاجات الاقتصاد الوطني ... إلخ،

مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المرسلة، أي منابع التدفق الإعلامي الدولي، وبين الدول المستقبلة، أي المستهلكة للمادة الإعلامية الدولية.

وقد دعت الدول المنتسبة لبعض التكتلات الدولية، كمنظمة الدول غير المنحازة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومنظمة تعاون دول الخليج العربية، ومنظمة آسيان، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وروابط أوروآسيا الاقتصادية، وغيرها من المنظمات، إلى استقلالية وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، وإلى تحقيق نوع من التوازن في تدفق الأنباء والتخفيف من آثارها السلبية، ونادت هذه الدول بإقامة نظام عالمي جديد للتبادل الإعلامي الدولي ليحل مكان النظام القديم، من خلال بناء نظام دولي للاتصال أكثر حرية ومرونة، وأكثر عدلاً وفاعلية وتوازنًا، نظام جديد مبني على أسس المبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين مختلف دول العالم.

ويرتبط التدفق الإعلامي والتبادل الإعلامي ونظام المعلوماتية دوليًا بمفاهيم متداخلة، مثل: حرية الإعلام، والتدفق الإعلامي الحرّ، والتدفق الإعلامي المتوازن، والنمو الحر لوسائل الإعلام والاتصال. وهي ليست أكثر من شعارات براقة تستخدمها بعض الدول للتأثير في البعض الآخر من خلال أطروحاتها عبر الإعلام الموجه، وهو ما تظهره بعض الصعوبات الناتجة عن التصرفات السياسية للبعض المهيمن التي تعيق حرية التبادل الإعلامي الدولي، ويمكن تداركها بسهولة لو توافرت النوايا الحسنة عند أولئك البعض.

ومن بين تلك الصعوبات أيضًا استخدام العنف الجسدي ضد الصحفيين، والتشريعات القمعية، والرقابة المجحفة، وإدراج أسماء الصحفيين في القوائم السوداء، ومنعهم من النشر، وحظر انتقال الصحف والمجلات والكتب ومنع استيرادها، وفي أكثرية الحالات

منع تصديرها من قبل الدول المتقدمة خوفًا من تسرب تقنيات التكنولوجيا المتطورة إلى الخارج.

وقد استخدم مبدأ التدفق الإعلامي الحر كوسيلة سياسية في الصراعات القائمة سابقًا بين الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، والدول الرأسمالية المتطورة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إبان سنوات الحرب الباردة. واستخدم كوسيلة اقتصادية من قبل الدول الغنية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية في الدول النامية، ولهذا رأت الدول النامية في مبدأ التدفق الإعلامي الحر، تأكيدًا لسيطرة عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة على سيل المعلومات المتدفقة إلى الدول النامية، وأن حرية الإعلام تعني أن يكون تدفق المعلومات باتجاهين، تأكيدًا للعدالة في التبادل الإعلامي الدولي. وقد أدى مبدأ التدفق الإعلامي الحر عمليًا إلى تدفق أحادي الجانب للمعلومات والرسائل الإعلامية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وبرامج الكمبيوتر والمنتجات الثقافية من الدول المتطورة صناعيًا إلى الدول الصغيرة والأقل تطورًا والدول النامية، مما عزز من سيطرة مراكز القوة في العالم، وأحكم سيطرتها على عملية التدفق الإعلامي من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير.

والتدفق الإعلامي باتجاه واحد الذي يعتمد على أنماط تاريخية وثقافية معينة، يؤثر حتى في بعض الدول الداخلة في إطار إقليم جغرافي واحد؛ إذ نرى في أوروبا أن بعض الدول تسيطر على سيل المعلومات المتدفقة من القارة الأوربية، وتتجاهل الإنجازات الضخمة والنجاحات التي حققتها بعض الدول الأوربية الصغيرة أثناء بثها للمعلومات من خلال عملية التبادل الإعلامي الدولي.

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع استنتاج: أنه هناك سيل جارف باتجاهين من

المعلومات يجري بين شمال القارة الأمريكية والقارة الأوربية دون عوائق؛ وهناك تدفق إعلامي باتجاه واحد، يتركز من شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها يستقبل من خلاله العالم أكثر من ٩٠ ٪ من المواد الإعلامية عبر لندن وباريس ونيويورك.

ويظهر بوضوح عدم التوازن بإنتاج الصحف والمجلات والكتب والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من المواد الإعلامية، ونشرها وتوزيعها عبر الشبكات الدولية لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، ويعكس في الوقت نفسه الوضع الحقيقي للتبادل الإعلامي الدولي. وكانت ردة فعل الدول المتقدمة والمسيطرة على وسائل الاتصال وعملية التدفق الإعلامي، على مساعي مجموعة الدول غير المنحازة لتقوية وضعها في عملية التبادل الإعلامي الدولي غير مرضية.

لأن التدفق الإعلامي باتجاه واحد يعد انعكاسًا لسيطرة النظم السياسية والاقتصادية للدول المتطورة، ويؤكد دائمًا تبعية الدول الأقل تطورًا والدول النامية للدول المتقدمة من خلال تركيز وسائل الإعلام الدولية للدول المتقدمة على تصوير الأزمات والإخفاقات والصراعات والصدامات العنيفة والفشل في الدول النامية والأقل نموًا.

والتدفق الإعلامي الدولي عمليًا هو رأسيًا، بدلاً من أن يكون أفقيًا كونه أحادي الجانب، يأتي من الأعلى من الدول المتقدمة، إلى أسفل إلى الدول الأقل تطورًا والدول النامية. وهو ما يظهر معادلة القوة في التبادل الإعلامي الدولي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

ومن الظواهر الواضحة في التبادل الإعلامي الدولي بعد التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة، طرح المعلومات كسلعة تجارية وخدمات تتمثل في نقل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات، واحتلال الأنشطة التجارية حيزًا كبيرًا من المساحة الإعلامية، وهو

ما تظهره الصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وبرامج الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في القنوات والشبكات العالمية، مما يقلل من القيمة الثقافية والاجتماعية لوسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، في إطار التبادل الإعلامي الدولي.

التدفق الإعلامي الدولي

وتحليل المضمون الإعلامي

في القرن الماضي قام جوهان جالتونج Gohan Galtung بدراسة تناولت اتجاه التدفق الإعلامي الدولي، في النمط الذي صممه (المركز – الهامش) في دراسته عن النظرية الهيكلية للاحتكار الدولي. وقد قسم جوهان دول العالم إلى جزأين «المركز» الذي يمثل الدول المسيطرة، و«الهامش» الذي يمثل المناطق الخاضعة لهيمنة تلك الدول. وخرج بنتيجة مفادها أن التفاعل الرأسي يعد العامل الرئيسي الذي يؤكد انعدام المساواة بين دول العالم. وخلص جالتونج إلى:

- أن «المركز» يسيطر على تدفق الأنباء في العالم؛ وأن الأنباء الذي تتحدث عن «المركز» تشغل الحيز الأكبر من مضمون الأنباء الأجنبية في وسائل الإعلام الجماهيرية لدول "الهامش»، أكثر مما تشغله أنباء دول «الهامش» في وسائل الإعلام الجماهيرية لدول «المركز»؛ وأنه هناك تدفق إعلامي أقل نسبياً للأنباء ضمن مجموعة دول "الهامش».

- وأن التدفق الإعلامي الدولي يعد واحداً من المجالات الرئيسية للاتصال والتبادل الإعلامي الدولي، وأن وكالات الأنباء الأربع AP, AFP, UPI, Reuters تعد من المصادر الإعلامية المسيطرة على تدفق الأنباء الخارجية لمعظم دول العالم.

- وأن وكالة أنباء TASS السوفييتية كانت تعتبر المصدر الرئيسي لمعظم الدول الاشتراكية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي ومعه المنظومة الاشتراكية.

- وأن الحجم الإجمالي للأنباء التي توزعها الوكالات الرئيسية الأربع للأنباء في العالم

يتمثل بحوالي 32.850.000 كلمة يومياً، بينما لا يزيد حجم الأنباء التي توزعها بعض وكالات الأنباء الأخرى في العالم عن ١.٠٩٠.٠٠٠ كلمة يوميًا وهو ما يوضح مدى سيطرة وكالات الأنباء الرئيسية الأربع في العالم على التدفق الإعلامي الدولي إضافة لبثها المواد التلفزيونية المصورة أيضًا.

وأوضحت بعض الدراسات الإعلامية مدى تركيز هذه الوكالات في أنبائها على الأخبار السلبية والسيئة عن الدول الأقل تطورًا والنامية في العالم، كالفساد والعنف، والإخفاق، والكوارث الطبيعية، أكثر من تناولها للأنباء الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية واحتياجاتها، بتأكيد على الأحداث الجارية دون تناول العوامل المسببة لتلك الأحداث، إضافة لتركيز تلك الوكالات على الصفوة في المجتمع، أكثر من اهتمامها بالقطاعات العريضة، وتأثير الفوارق الاجتماعية والثقافية بين شعوب العالم في التدفق الإعلامي الدولي، تلك الفوارق التي شكلت وتشكل عائقًا أمام التبادل الإعلامي الدولي.

وأظهرت بعض الدراسات أن التلفزيون يعتبر من أكثر وسائل الإعلام الجماهيرية تأثيرًا في الجمهور الإعلامي، وأكدت تأثيره النسب المرتفعة لساعات المشاهدة اليومية في أوساط مشاهدي البرامج التلفزيونية.

وأظهرت أن التدفق الإعلامي الدولي عبر القنوات التلفزيونية الفضائية يعد مؤثرًا بصورة خاصة على النساء والأطفال الأكثر تعرضًا للبرامج التلفزيونية في الدول المتقدمة، ومجمل سكان الدول الأقل تقدمًا، وأن النموذج الإعلامي التلفزيوني الغربي المسيطر، أو النموذج الاشتراكي الآخذ بالأفول لا يلبيان الحاجات الإعلامية للدول النامية.

هذا إن لم نتطرق إلى سيل المعلومات الذي تحمله شبكات الإنترنت بحالة شبه فوضوية اليوم دون أي مسئولية إنسانية ودون الإشارة إلى مصادر تلك المعلومات في أكثر

الحالات. خاصة وأن التبادل الإعلامي الدولي يعد واحدًا من الاتجاهات الرئيسية للتدفق الإعلامي العالمي من خلال وسائل الاتصال ونقل البيانات والمعلومات، وتزايد اعتماد البنوك، وشركات التأمين العالمية، وخطوط النقل الجوي، وشركات الملاحة البحرية، والشركات متعددة الجنسية، ووكالات الأنباء، ووسائل الإعلام الجماهيرية وغيرها، على شبكات الاتصال الحديثة لأغراض الاتصال وتبادل البيانات.

وقد أصبح هذا النوع من الاتصال الدولي ممكنًا بعد التطور العلمي والتقني والتكنولوجي الهائل في نظم الاتصال الإلكترونية عبر الفضاء الكوني مما سمح للولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تطورًا في نظم وسائل الاتصال الفضائية الإلكترونية، وتملك أوسع شبكة حاسب آلي كمبيوتر منتشرة عالميًا «الإنترنت» لاحتلال موقع المسيطر في هذا المجال الحيوي للاتصال في العالم.

على سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسئولة في الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٨١) عن نقل وتوزيع ٨٠٪ من البيانات والمعلومات في العالم، وزاد هذا الرقم كثيرًا اليوم بفضل ثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها، ولعل شبكة إنترنت الأميركية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين معلومات واردة من أكثر من 21 ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم، من خلال الحاسبات الإلكترونية، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف الخطوط الهاتفية الأرضية وعبر الأقمار الصناعية لتوصيلها إلى ملايين المشتركين في جميع أنحاء العالم.

جوانب التبادل الإعلامي الدولي:

تساهم وسائل الإعلام الجماهيرية في خلق تصور وفهم أو سوء فهم أو عدم فهم الشعوب لبعضها البعض، وقد تكونت هذه الظاهرة، كنتيجة حتمية لانعدام التوازن في التدفق الإعلامي الدولي، ونتيجة للتشويه الناتج عن وصف الدول المتقدمة للدول الأقل تطورًا والدول النامية من خلال المواد التي تنشرها وتبثها مصادر الأنباء المسيطرة على السوق الإعلامية في العالم، بشكل سلبي يصور حالات الإخفاق والاضطراب والفوضى والعنف والفساد والفشل في تلك الدول، وكأن الدول المتقدمة نفسها خالية منها.

وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن قيام الأفراد ببناء وتقويم التصور الذهني لدى الشعوب تماثل عملية قيامهم ببناء الصورة الذهنية الواقعية، وأن قيمة أحكامهم ترجع إلى خليط من العوامل الجغرافية والدينية والسياسية والعِرقية أو إلى جوانب أخرى عن تلك الدول. ويميل القائمون بالاتصال في الدول الغربية عامة إلى التأكيد على الصراعات والأحداث المشئومة، مع التركيز على التأثيرات السلبية في تقويمهم للحكومات أو المجتمعات.

وخلصت بعض الدراسات الميدانية إلى نتيجة مفادها أن التعليم يظل العامل المستقل والمسيطر على عملية التنبؤ المعرفي في كل بلد، حتى وبعد إضافة عوامل التعرض لوسائل الإعلام الجماهيرية، وأن الرجال أكثر ميلاً من النساء للتعرف على الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبلاد التي يسكنوها. ويتأثر التصور الذهني لدى الإنسان من خلال أخبار العالم التي يتعرض لها بأوجه القصور التالية: أن الأنباء الدولية تركز على الغرب أساسًا؛ لأن مصادر الأنباء هي غربية بشكل عام؛ وأن التغطية الإخبارية للدول النامية تتم بطريقة سلبية واضحة؛ وأن الأنباء الدولية تميل للتعقيد بدلاً من أن تميل للبساطة والوضوح.

ونستطيع من ذلك الخروج بخلاصة مفادها أن التدفق الإعلامي الدولي يخدم ويؤكد تكوين التصور الذهني الإيجابي عن الغرب وحده في الوقت الذي يكوّن تصور ذهني سلبي عن الدول النامية، رابطًا بين تلك الدول والجوانب السلبية من إخفاق وإرهاب وعنف وفشل... إلخ، من صور التشويه في إطار التدفق الإعلامي الدولي والتبادل الإعلامي الدولي.

التبادل الإعلامي الدولي

والتعاون الدولي

ولمواجهة المشاكل التي خلقها التدفق الإعلامي الدولي للدول النامية طالبت الدول النامية عبر المحافل الدولية بإقامة نظام عالمي جديد للتبادل الإعلامي الدولي لتحقيق العدالة وتحسين وضع الدول النامية في عملية التدفق الإعلامي الدولي، وقد تحقق تحسن ملحوظ في إطار التدفق الإعلامي الدولي بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، بعد ظهور بعض الأنظمة الإعلامية الجديدة، وإنشاء العديد من وكالات الأنباء التابعة للتجمعات الدولية والإقليمية.

ومن بين تلك الوكالات، وكالة الأنباء الدولية: (IPS) The Inter Press Service المتخصصة بتوزيع أنباء الدول النامية، وعملت على تدعيم وتشجيع ربط التبادل الإعلامي الأفقي بين الدول النامية، وتوزيع أنبائها على وسائل الإعلام في أوروبا وأمريكا الشمالية، وافتتحت هذه الوكالة مكاتب لها في أكثر من ٦٠ دولة ثلثيها في الدول النامية، وعقدت اتفاقيات ثنائية مع ٣٠ وكالة أنباء وطنية في الدول النامية لتبادل الأنباء بينها، إضافة لتركيزها على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، والتطور الحاصل في الدول النامية. كما عقدت وكالة الأنباء الدولية اتفاقيات مع عدد من وكالات منظمة الأمم المتحدة لتغطية أخبار أنشطتها المختلفة.

وتحصل وكالة الأنباء الدولية IPS على ٧٠ ٪ من الأنباء التي توزعها، من مراسليها الموزعين في مختلف الدول النامية، أما الـ ٣٠ ٪ الباقية فتحصل عليها من وكالات الأنباء الوطنية في الدول النامية التي أبرمت معها اتفاقيات تبادل إعلامي، بالإضافة لبعض

وكالات الأنباء الصغيرة. وتوزع أخبارها يوميًّا من خلال شبكتين رئيسيتين ناطقتين باللغتين الإسبانية حوالي ٣٠،٠٠٠ كلمة يوميًّا، والإنجليزية ٢٠،٠٠٠ كلمة يوميًّا، وتضم الشبكتين وكالات الأنباء الإسبانية، والنمساوية، والمكسيكية، والفينزويلية، والنيكاراغوية، والكوبية، والبوليفية، والمكسيكية، والكولومبية، والإكوادورية، والبنمية، والدومنيكانية، والغرينادية، والنيجيرية، والفلبينية، والنيبالية، والسريلانكية، والفلسطينية، والعراقية، والإمارات العربية المتحدة، والقطرية، والليبية، والتونسية، ووكالة أنباء IFDA الدولية. إضافة لقيامها بترجمة وتوزيع مجموعة مختارة من تلك الأنباء إلى اللغات الفرنسية والألمانية والعربية والبرتغالية والهولندية والنرويجية والسويدية.

ومن كل ذلك نستنتج أن وكالة الأنباء الدولية IPS تشارك بشكل مختلف تمامًا في التدفق الإعلامي الدولي، وفي عملية التبادل الإعلامي الدولي، فهي تعكس أوضاع الحياة في الدول النامية بكل مشاكله وتحدياته، وتسعى إلى خلق تأثير إيجابي في المعرفة والآراء واتجاهات الرأي العام الدولي المتعلقة بقضايا الدول النامية، ونستخلص من ذلك أن التدفق الحر للإعلام في وضعه الراهن، ليس أكثر من تدفق لسيل من المعلومات باتجاه واحد يخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة المسيطرة على وسائل الاتصال الحديثة.

وأن الدول النامية تنظر بقلق بالغ نحو الواقع المؤلم الذي تعيشه والمتمثل بسيطرة الدول الصناعية المتقدمة على وسائل الاتصال الحديثة، ومصادر الأنباء وتوظيفها لصالح دعايتها على حساب المصالح الوطنية للدول النامية العاجزة اقتصاديًّا وتقنيًا وعلميًّا عن حل هذه المعضلة التي تقف عاجزة أمامها، وأن التبادل الإعلامي الدولي بحد ذاته هو تبادل رأسي لا يراعي متطلبات التبادل الأفقي بين كل دول العالم، وفي أكثر الأحيان يكون تدفقًا إعلاميًّا باتجاه واحد ووجهة نظر واحدة تعبر عن رأي القوي المهيمن فقط.

وهذا الوضع يحتاج إلى الاستمرارية في الجهود والصبر وعدم التراجع من قِبل الدول الأقل تطوراً والدول النامية، للانتقال إلى وضع أفضل ومناسب، يستفيد من التغييرات العالمية السريعة والتطورات التي تلت انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي السابق، وهيأت العالم لتقبّل نظام دولي جديد بعيد عن ظروف الحرب الباردة بين الشرق والغرب ونتائجها على الدول النامية. وهذا يرتبط بتغييرات فعّالة وجذرية في بنى وسياسات عديدة للتخلص من المعوقات التي تقف حائلاً دون ظهور نظام إعلامي دولي ديمقراطي جديد يشمل تطوير النظام الدولي للاتصال ليتمشى والتحديات القائمة من قضايا مثل: القائم بالاتصال، ومضمون الاتصال، ووسائل الاتصال، وجمهور الاتصال، وتأثير الاتصال، وأهداف الاتصال، واختيار أنسب العناصر الملائمة للتبادل الإعلامي الدولي ليسهم -على المدى القريب- في تحسين وضعية الدول النامية والدول الأقل تطوراً في إطار نظام إعلامي ديمقراطي عالمي جديد وما الدعوة إلى نظام إعلامي جديد سوى دعوة من قبل أكثرية دول العالم لتحقيق العدالة والتوازن في عملية التدفق الإعلامي.

وهي دعوة للتأثير المعنوي لا أكثر؛ لأن تغيير واقع النظام الإعلامي الدولي، وتحسين ظروف التبادل الإعلامي الدولي لا يتم إلا بالاعتماد على النفس، والسعي الدائم من قِبل الدول النامية لتطوير إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية، وإقامة وسائل إعلام جماهيرية حديثة قادرة على مخاطبة الرأي العام الدولي دون وسيط.

أساليب وتقنيات وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية:

أشارت بعض الأبحاث العلمية إلى أن من أهم عناصر نجاح الحملات الإعلامية الموجّهة لجمهور إعلامي خارج بلد المنشأ، هي الأساليب والتقنيات والتكتيكات التي يستخدمها الصحفيون للوصول إلى الأهداف، وإقناع القارئ والمستمع والمشاهد،

بما يقدمونه له وصولاً للأهداف المرسومة في الخطة الإعلامية، وبينت أن الأساليب المستخدمة في الحملات الإعلامية والدعائية الدولية تساعد على جذب انتباه مستقبل الرسائل الإعلامية وشده إلى مضمونها من خلال مراعاتها لاهتماماته وميوله الثقافية.

باستعمال أسلوب شيق لصياغة المادة الإعلامية بشكل تصبح معه قابلة للتصديق بعيدة عن الشك أو التشكيك لأنهما يؤديان إلى استغلالهما من قبل الحملات الإعلامية المضادة، ويصبح الشك أو التشكيك عنصر إضعاف للحملة الإعلامية وعائقًا لوصولها إلى النتائج المرجوة منها.

وأن استخدام تقنيات الكذب وحبكه بشكل محكم يحرك مشاعر مستقبل الرسالة الإعلامية ويصعب عليه اكتشاف الكذب المخفي داخل الرسائل الإعلامية بالإضافة إلى سعي الحملات الإعلامية لتوريط مستقبلي الرسائل الإعلامية، وشدهم للمشاركة معها في العمل مجبرة إياهم على تأييد خططها وأسلوبها في العمل، والبحث عن تبريرات لذلك التأييد تلقائيًا.

كما وتستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية في حملاتها الدعائية أسلوب التكرار وعرض الموضوع أكثر من مرة للتأكد من وصوله إلى الجمهور الإعلامي المقصود والتأكد من تحقق أكبر قدر ممكن من التأثير المطلوب، ويتم ذلك عادة بمراعاة الوقت الملائم والظروف المؤاتية والوسائل الناجعة للتكرار، واستخدام أسلوب المبالغة بشكل يصعب معه اكتشافها من قبل القارئ والمستمع والمشاهد للتهويل على الجمهور الإعلامي وصولاً للحد الأقصى من التأثير المعنوي فيه.

ومرافقته باستخدام أسلوب الكذب والتضليل لتبرير مواقف معينة جرت فعلاً. ومن الأساليب الشائعة جدًا أسلوب التلميح والغمز عند توجيه اتهام لشخص ما أو جماعة

معينة أو دولة بحد ذاتها، كون تأثير هذا الأسلوب أكبر من تأثير الاتهام المباشر في الجمهور الإعلامي، واستخدام أسلوب عرض المواضيع بقالب يوحي بأنها حقيقة ثابتة، لا تقبل الجدل لمنع تسرب الشك إلى أذهان الجمهور الإعلامي.

ووسائل الإعلام الجماهيرية الدولية تسعى دائمًا للتقرب من الجمهور الإعلامي باستخدامها لأشخاص يعرفون ثقافة وميول ورغبات واستعدادات مستقبل الرسالة الإعلامية، ويعرضون المادة الإعلامية بالصورة واللغة التي يفهمها الجمهور الإعلامي المستهدف جيدًا، إضافة لمحاولة تقمُّص شخصية المستهدف أثناء تنفيذ الحملات الإعلامية.

وهذا بات واضحًا في القنوات التلفزيونية مجهولة الهوية والارتباطات والمصادر والآخذة بالازدياد منذ العقد التاسع للقرن الماضي تحت ستار شركات تجارية مختلفة، تجاوز عدد الناطقة منها باللغة العربية الـ ١٥٠. كما وتلجأ وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، في حملاتها الإعلامية إلى الاعتماد على مصادر موثوقة عند إعداد وصياغة المواد الإعلامية، بهدف زيادة الثقة لدى الجمهور المستهدف وتدعيم تقبُّله للمواد الإعلامية الموجَّهة له، أو إلى التجاهل المتعمد لأحداث معينة أو ما تروجّه وسائل الإعلام الجماهيرية المضادّة، من مواضيع لا يمكن الرد عليها بسبب ضعف الموقف المواجه للدعاية المضادة.

وقد تلجأ وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية إلى استخدام لغة إعلامية واضحة من خلال العبارات المستخدمة تجنبًا للالتباس في المعاني والتفاسير، وتأكيدًا للوصول إلى الهدف المرسوم. أو تلجأ إلى الربط المزيف لترك مستقبل الرسالة الإعلامية، يتقبل موقفًا معينًا ويرفض موقفًا آخر، معتمدًا على خبراته السابقة دون وعي أو إدراك أو تفكير، ويزداد أثر هذا الأسلوب على الجمهور الإعلامي الذي يتمتع بمستوى تعليمي ضعيف.

وكثيرًا ما تستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية في حملاتها الدعائية العاطفة وغريزة القطيع في توجيه حملات إعلامية لجماعات إنسانية تربط بينها روابط مشتركة كالدين أو العقيدة أو العنصر أو الجنس أو البيئة أو المهنة أو العمل أو الانتماء لتنظيم معين أو حمل جنسية واحدة. ومعروف كم هو صعب تحديد مدى التزام، أو عدم التزام، وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية بأخلاقية العمل الصحفي، إذ قد تلجأ في بعض الأحيان -مضطرة، أو عن سابق ترصد وإصرار- إلى أساليب وتقنيات تتعارض مع أخلاقيات العمل الصحفي المعروفة والمعترف بها دوليًا، في حملاتها الإعلامية للوصول لأهداف معينة، في نفس الوقت الذي تنفي فيه عن نفسها هذه التهمة، مؤكدة التزامها بأخلاقيات العمل الصحفي؛ لأن اعترافها بالخروج عن مواثيق أخلاق العمل الصحفي الدولية يعني فقدانها لمصداقيتها وانتهاء لدورها الإعلامي الدولي، وهذا وضع لا يقبل به أحد.

الجانب الثقافي للتبادل الإعلامي الدولي:

هناك جانب ثقافي للحملات الإعلامية الدولية يطلق عليه اسم الدعاية الثقافية الدوليةInternational Cultural Propaganda وتزداد فاعلية هذا الدور طرديًا بالتناسب مع قوة ومكانة ودور الدول التي تمارسه في النظام الدولي. حيث تركز تلك الدول على نشر ثقافتها داخل الدول الأخرى مما حذا بالبعض لوصف هذا النشاط الموجه لمجتمعات الدول الأضعف بالاستعمار الثقافي إلا أن تطور العلاقات الدولية يقتضي تفاعلاً أكثر بين ثقافات مختلف الأمم خاصة في الظروف التي يركز البعض فيها على دفع وتكريس صراع مزعوم بين الثقافات والحضارات، وهناك فرق واضح بين التفاعل الحر بين الثقافات وبين فرض ثقافة معينة على حساب تحطيم الثقافة الأصلية لشعب معين، من خلال استغلال التبادل الإعلامي الدولي من قبل الدول المتقدمة في حملات دعايتها الثقافية الموجهة للدول الأقل تطورًا والدول النامية.

ويدخل هذا النشاط الثقافي الهادف في إطار التأثير في المجتمعات الأخرى ضمن حملات الدعاية الدولية، ويشمل في طياته الآداب والفنون والتعليم والرياضة والتبادل الثقافي والمنح التعليمية ودعوة الصفوة من مثقفي الدول الأضعف لزيارة الدولة الأقوى والأكثر تطورًا للاطلاع على ما ترغبه هي من منجزاتها الثقافية، وعلى سبيل المثال تمارس الولايات المتحدة الأمريكية حملات دعايتها الثقافية، من خلال وسائل إعلامها الجماهيرية الدولية وهيئة الاستعلامات الأمريكية التي تمارس أنشطة متعددة خارج الولايات المتحدة، ومن خلال المكتبات والمراكز الثقافية المنتشرة في العديد من دول العالم.

ومن خلال سعيها الحثيث لنشر تعليم اللغة الإنكليزية وأنظمة التعليم الأمريكية في الخارج، وتقديم المنح الدراسية لطلاب من الدول الأخرى، واستيعاب الطلاب الوافدين من الدول الأخرى الراغبين في الحصول على التعليم في مؤسسات التعليم والجامعات الأمريكية ومن خلال اتفاقيات التعاون الثقافي الموقعة بينها وبين الدول الأخرى، إضافة لبرامج المساعدات الثقافية الأمريكية للدول النامية.

أما بريطانيا فهي إضافة لوسائل إعلامها الجماهيرية الدولية تمارس حملاتها الإعلامية والدعائية الثقافية الدولية من خلال المجلس البريطاني الذي تمده بثلث مخصصاته المالية، مؤسسة التنمية البريطانية فيما وراء البحار Overseas Develop-ment Administration وتدخل معظم الوظائف التعليمية التي يقوم بها المجلس البريطاني في إطار برنامج المعونة الفنية، ويعمل المجلس في أكثر من ثمانين دولة على تعليم اللغة الإنكليزية مركزًا على تدريب معلمي اللغة الإنكليزية في هذه الدول. وللمجلس البريطاني مكتبات في أكثر من خمسين دولة، ويعمل على تنمية الاتصالات بين العلماء والفنانين والمهنيين وغيرهم من مثقفي الدول النامية، إضافة لإيفاده العديد من الدارسين من تلك الدول إلى بريطانيا للتحصيل العلمي والدراسي، وتختلف أوضاع العاملين في الخارج من

موظفي المجلس البريطاني عن الدبلوماسيين المعتمدين، وفي حالات نادرة يكون ممثل المجلس في البلد المتواجد فيها ملحقًا ثقافيًا في سفارة بلاده.

أما فرنسا فتمارس حملاتها الإعلامية والدعائية الثقافية الدولية، إضافة لوسائل إعلامها الجماهيرية الدولية، من خلال رابطة أليانس فرنسيس Alliance Francaise التي أحدثت عام ١٨٨٣ بهدف مضاعفة تأثير فرنسا في الخارج، ونشر الثقافة واللغة الفرنسية في العالم، ويتبع لرابطة أليانس فرنسيس أكثر من ١٠١٠ لجنة وجمعية في الخارج تقوم بتنظيم مؤتمرات واجتماعات وافتتاح مكتبات، و٦٠٠ مركز منتشرة في أنحاء مختلفة من العالم.

والشائع أن تمارس الدول نشاطات دعايتها الثقافية من خلال المراكز الثقافية التابعة لسفاراتها في الدول الأخرى، ويتولى إدارة تلك المراكز المستشارون أو الملحقون الثقافيون المعتمدون في السلك الدبلوماسي المتواجد في ذلك البلد، بينما تكتفي الدول غير القادرة على افتتاح مركز ثقافي أو إعلامي لها في البلدان الأخرى على نشاط المستشارين والملحقين الثقافيين المعتمدين في سفاراتها بالخارج.

وتبدلت الصورة بعد أن جاء عصر التخطي المعلوماتي للحدود القومية خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وتضمن تحولات جذرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات، والنمو السريع لتقنيات الاتصالات اللاسلكية، وتقنيات الميكروويف، والألياف البصرية، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية للاتصالات، وبرامج الحاسبات الآلية (الكمبيوتر)، والإذاعة والتلفزيون عبر الأقمار الصناعية أو الموجات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية المستأجرة من قبل جهات دولية مهيمنة إعلاميًا في بعض الدول النامية والأقل تطورًا أو عن طريق مشاركتها تجاريًا وهو الأسلوب الأنجع الذي تستخدمه تلك الجهات

حاملة معها ظاهرة الثقافة عابرة القوميات، وهي عملية أساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة، تنظيم الشعوب في مجموعات «أفقية" محل تنظيمهم رأسياً في مجموعات وطنية، وبمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب إلكترونية، وليس بالجوار الجغرافي، وليس بالثقافة الوطنية أو القومية.

ويذهب البعض إلى أن ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود المعترف بها لدول العالم، أو الثقافة عابرة القوميات، وهي ظاهرة الأمركة بسبب التفوق الأمريكي الواضح في هذا المجال. ويثير التخطي المعلوماتي للحدود القومية والوطنية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات بغض النظر عن وضعها الاقتصادي الراهن أو المشاكل التي تواجهها أو الضغوط التي تتعرض لها.

وتتصل هذه التساؤلات بعدد من القضايا الأساسية، منها: السيطرة على الإنتاج الثقافي وتوزيعه، والتسلل إلى المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للدول الأخرى؛ وخلق نظام إعلامي عالمي جديد، وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود، والتحكم فيها عن بعد؛ وتحديد سياسة الدولة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها؛ وتنمية طاقات وطنية تكنولوجية وإنتاجية؛ وإعادة بناء الفهم لما هو وطني وقومي بالمعنى الثقافي والتاريخي والتراثي وغيره، وهو من أخطر مظاهر الغزو الثقافي المتمثل في عالم اليوم.

ورغم انتشار المحطات التلفزيونية الناطقة باللغة العربية بكثرة ليصبح عددها حوالي ١٥٠ محطة تتراوح ما بين سياسية وفنية ورياضية وثقافية ودينية ومنوعة وغيرها إلا أن وكالات الأنباء العالمية تحاول حشر أخبارها بالطريقة التي تريدها دون أن يكون للعرب حق القبول أو الرفض، وإذا ما أرادوا الاعتراض أو التعبير عن وجهة نظرهم فيحاربوا

ويمنعوا من الوصول إلى الساحة العالمية في الوقت الذي نرى فيه أن الإعلام السوري بوسائله المختلفة يواجه مجموعة من التحديات، على ضوء التغيرات الهائلة في أشكال ملكية وسائل الإعلام الجماهيرية، وفي الهياكل التنظيمية والإدارية إلى جانب حاجات التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية والإنتاج الصحفي بالإضافة لما أفرزته هذه التغييرات مجتمعة من تعديلات جوهرية في السياسات الإعلامية، وفي مفاهيم المسئولية المهنية والاجتماعية للإعلام، إضافة لمعاناة الإعلام الجماهيري السوري من مسائل التحديث والتطوير ليكون قادرًا على المنافسة وحل المشكلات التي تولدت نتيجة لأربعين سنة من ملكية الدولة لوسائل الإعلام التي أفرزت (حسب تعبير صحيفة الثورة) حزمة من التأثيرات السلبية على الإدارة وبيئة العمل الصحفي والمهني والتمويلي في المؤسسات الصحفية والإعلامية.

في الوقت الذي نجد فيه قطاع الطباعة في منطقة الشرق الأوسط يشكل قفزة نوعية بشكل عام، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ويحقق معدلات نمو واعدة بلغت في سوق الطباعة بدول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٦,٧ مليار ريال سعودي عام ٢٠٠٦، وحققت سوق الطباعة في السعودية اتجاهًا متصاعدًا في معدلات النمو بسبب تنامي القطاع الخاص الذي يشكل حوالي ٤٦٪ من القوة الشرائية في المملكة، وما رافقه من زيادة في الطلب على مواد الطباعة والمواد الدعائية ليبلغ معدل استهلاك الفرد من الورق في المملكة حوالي ١٣ كيلوغرام عام ٢٠٠٦، لتصبح سوق الطباعة فيها من أكبر أسواق المنطقة من حيث الحجم لوجود أكبر عدد من الناشرين، فقد بلغ حجم سوق الطباعة في المملكة نحو ٢,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي 44% من حجم سوق الطباعة في منطقة الخليج العربي.

وتلتها سوق الطباعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعادلت نحو ٢,٥٥٦ مليون

ريال في العام ٢٠٠٦؛ أي حوالي ٣٨% من إجمالي حجم السوق في المنطقة، وشكّلت سوق السعودية والإمارات مجتمعتين حوالي 82% من حجم السوق الكلي للطباعة في الخليج، فيما ظلت الطباعة في السعودية أقل كُلفة منها في الإمارات التي تعد سوق الطباعة فيها الأكثر نُموًّا بين أسواق الطباعة في الخليج العربي.

وتضم سوق الطباعة في السعودية أربعة قطاعات رئيسية؛ هي: طباعة الصحف والمجلات، وطباعة الكتب بما فيها الكتب المدرسية، والطباعة التجارية، وطباعة الكرتون وورق التغليف، لتكون في صدارة الدول الخليجية في مجال استقطاب آلات الطباعة الحديثة منذ بدايات القرن الماضي، محدثة نقلات نوعية من حيث مدى تطور صناعة الطباعة وتوسعها مع دخول الشركات الأجنبية ونمو الطلب على الطباعة التجارية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي[٨(١)].

ويبلغ حجم النسخ المباعة فعلاً من الصحف اليومية في المملكة العربية السعودية نحو ١,٥ مليون نسخة، وهو ما يشير إلى بقاء الصحف من مصادر المعلومات التقليدية لأفراد المجتمع السعودي، مثله مثل المجتمعات العربية الأخرى. ولهذا يمكننا اعتبار سوق المملكة العربية السعودية من أكبر أسواق طباعة الصحف في الخليج، إذ تبلغ حصتها نحو ٤٥٪ من إجمالي حجم سوق طباعة الصحف في منطقة الخليج العربية، ووصل حجم الطلب على سوق طباعة الصحف في المملكة العربية السعودية إلى نحو 328.9 مليون ريال عام ٢٠٠٦، وتطبع فيها ٢١ صحيفة يومية تصدر معظمها باللغة العربية، وتطبع نسخ خاصة من بعض الصحف البارزة الصادرة في بعض الدول العربية الأخرى بشكل يومي، وتتوقع

٨- (١) الإنفاق الإعلاني في السعودية يرتفع ١٦٪ بإجمالي ٥٤٣,٢ مليون دولار خلال عام، السعودية الأولى خليجياً والثانية عربياً والصحف مفضلة لدى المعلنين بنسبة ٧٤٪. الرياض: الشرق الأوسط، 29/8/2004.

بعض المصادر نمو سوق الصحف والمجلات في المستقبل مع انتشار الصحف غير التقليدية والمجلات المتخصصة، بعد أن بلغ عدد النسخ المباعة من المجلات الشهرية مليوني نسخة، لتشكل الصحف والمجلات معًا نحو ٢٤,٤٪ من سوق الطباعة في المملكة، وقدر حجم سوق طباعة الصحف والمجلات معًا عام ٢٠٠٦ بنحو 722.6 مليون ريال.

بينما شكلت طباعة الصحف والمجلات نحو ٣٤٪ من حجم سوق الطباعة في الإمارات العربية المتحدة، بحجم طلب قدر بنحو ٨٦٥ مليون ريال، وكان لافتتاح مدينة دبي للإعلام ومنطقة الإعلام الحرة دوره الكبير في تنامي حجم سوق هذا القطاع إلى جانب نشر عدد من الصحف والمجلات الجديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وغدت المملكة العربية السعودية أحد أقطاب نشر الكتب في المنطقة[٩][1] وشملت طباعة كافة الكتب المدرسية والجامعية وكتب الثقافة العامة، والكتب الدينية، والكتب السياسية، والكتب الاقتصادية والروايات والقصص القصيرة، وزادت أعداد الكتب المنشورة وتعددت دور النشر فيها حتى وصلت إلى 1100 ناشر خلال عام ٢٠٠٥ نشرت ٥٢٠٠ كتاب؛ أي ٨١,٤٪ من حجم الطلب على طباعة الكتب في منطقة الخليج العربية.

وشكل قطاع الطباعة التجارية في الإمارات العربية المتحدة حوالي ٦٠٪ من حجم سوق الطباعة، ووصل إلى نحو ١,٥٢٥ مليون ريال العام ٢٠٠٦، نتيجة لنمو حجم طلب الشركات التي زاد عددها، وخصوصًا بعد استحداث مناطق التجارة الحرة، على المنتجات الدعائية والمكتبية والتقارير ومنتجات الطباعة التجارية، وساهم دخول التكنولوجيا الحديثة في زيادة جودة منتجها النهائي، مما ساعد في ازدياد عوائد هذا القطاع نظرًا لتوفير خدمات

٩- [1] معادلة الورق والألوان في ميزان الاستثمار تضع السعودية كأكبر سوق للطباعة في الخليج تستحوذ على ٤٤٪ من حجم السوق تليها الإمارات بحجم طلب يعادل ٢,٥ مليار ريال. الرياض: الشرق الأوسط، 3/7/2007.

متخصصة، ويتوقع البعض أن تظل السعودية أكبر سوق للطباعة بين دول الخليج العربية، بينما تواصل الإمارات تحقيق أسرع معدلات نمو في سوق الطباعة مقارنة بباقي دول الخليج العربية.

ولهذه القضايا المطروحة للبحث دائمًا بعدها العالمي وانعكاساتها على معظم دول العالم، إلا أنها تبدو بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث أكثر ضغطًا وإلحاحًا؛ لأن الدول الأمريكية اللاتينية والإفريقية والآسيوية ومنها الشرق الأوسط، بالمعنى الجوهري هي من الدول التي بمعظمها من الدول التي استقلت بعد خضوع طويل للاستغلال الاستعماري، وما زال بعضها يعاني من مشاكل التخلف الموروثة عن العهود الاستعمارية تلك.

وتضاف إليها الدول المستقلة حديثًا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي السابق، والتي لم تزل تعاني من مشاكل انتقالها من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية الحرة واقتصاد السوق والسيادة الوطنية، في سعي مستمر لإيجاد مكانها اللائق في النظام الإعلامي العالمي، وللمشاركة الإيجابية والفاعلة في عملية التبادل الإعلامي الدولي.

الفصل الرابع

أمن الموارد الإعلامية

المعلوماتية وأمن الموارد الإعلامية

لا أعتقد أن أحدًا يختلف على أنه من محاسن تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد وشبكات الاتصال والمعلوماتية العالمية أنها أصبحت توفر للمستخدم في أي بقعة من بقاع العالم التي تملك تكنولوجيا وتقنيات الاتصال الحديثة فرصة متابعة الأحداث التي تدخلها أطراف عملية التبادل الإعلامي في شبكات الاتصال وخاصة منها شبكة الإنترنت العالمية التي يُستفاد منها بالدرجة الأولى في موطنها الأصلي الولايات المتحدة الأمريكية والعالم المتقدم، وتوضع تلك المعلومات غير المشفرة والمفتوحة قيد التداول في موعدها دون تأخير مع إمكانية العودة إليها في أي وقت في حال عدم تعرضها لنشاطات تخريبية تنال محتويات شبكات الاتصال والمعلوماتية.

وهناك بعض التوصيات التي أهمها: أهمية أمن المعلومات وضرورة قيام كل من وزارة الاتصالات والتقنية والجمعيات الأهلية التخصصية والشركات بالاستمرار في نشر الوعي لدى مسئولي ومستخدمي المعلومات وتعريفهم بالأخطار والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها تلك النظم وطرق حمايتها. وكأن أولئك المسئولين والمستخدمين المختصين جاهلون بتلك الأخطار والتهديدات!

ويلاحظ أن تلك التوصيات ركزت على أهمية دعوة المديرين وأصحاب القرار لإيلاء موضوع امن المعلومات الأهمية المناسبة ورصد الميزانية اللازمة في موازنات مؤسساتهم لهذا الموضوع بالإضافة إلى دعم إجراء دورات خاصة بأمن المعلومات ودعم وتمويل إعداد نظام إدارة لأمن المعلومات في مؤسساتهم والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية لإجراء عمليات تدقيق لأمن المنظومات بشكل دوري كل ستة أشهر، وتحديد الثغرات الأمنية في المنظومة، وأن تتضمن الإجراءات الأمنية اتخاذ إجراءات الحماية الفيزيائية للخدمات

المركزية وتجهيزات الاتصالات والشبكات المحلية وضبط ومراقبة الدخول لمواقعها، وحفظ وسائط التخزين في مواقع آمنة، وتركيب تجهيزات وبرامج الحماية الأمنية والتشفير، وكشف الاختراق والحماية منه في مكان تواجد النظم المعلوماتية، وضمان استمرارية عملها في جميع الحالات العادية والطارئة، وإجراء التحديثات الخاصة بأنظمة التشغيل بشكل دائم وكذلك بتجهيزات الاتصالات وأمن المعلومات والتأكد من تفعيل تشفير خدمات الاتصالات على الشبكة وإعداد التعليمات والنشرات الخاصة بالتوعية الأمنية للعاملين في هذا المجال.

ويلاحظ أيضًا من هذه التوصيات أنها تركز على مطلب استباحة الإجراءات المتخذة لضمان أمن شبكات المعلومات الوطنية دوريًا من قِبل خبرات محلية وأجنبية دون التنبيه أو الإشارة لخطر تلك التوصية على المصالح الوطنية العليا! وقد طالب مؤتمر عُقِد بخصوص هذا الشأن من وزارات الاتصالات والتقانة والجمعيات الأهلية التخصصية دراسة هذا الموضوع بالتعاون مع الجهات القضائية بوزارة العدل لمعالجة الجرائم الإلكترونية على الشبكة والانتهاكات الأمنية للمنظومات المعلوماتية وتحديد مسئولية الأفراد العاملين في هذا الإطار والعقوبات التي ستفرض بحقهم بالإضافة إلى المساهمة في إعداد قانون يشرع استخدام الوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني واعتماد جهات مصدرة لشهادات التوثيق الرقمي ومركز اعتماد trust center نظرًا لأهميتها للتعاملات المصرفية ولأعمال التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية والسعي لتعديل قانون التجارة ليأخذ بعين الاعتبار مواضيع التجارة الإلكترونية والوثائق الإلكترونية.

ولكن ومع الأسف الشديد نجد تلك التوصيات سطحية لا تعبّر عن خبرة الخبراء الوطنيين المشاركين في ذلك المؤتمر، ولمست بعدها وتجاوزها للواقع الفعلي الذي بات يشكل حواجز فعلية في وجه تبادل المعلومات، وأصبحت تحول دون جعل شبكاتها من قنوات تبادل

المعلومات باتجاهين في عصر المعلوماتية الذي دخله القرن الحادي والعشرين معطيًا أمثلة كثيرة عن نجاعة استخدام شبكات المعلوماتية والاستشعار عن بُعد التي تملكها الدول المتقدمة في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتحول دون استفادة الدول الأخرى منها، وكمثال بسيط أذكر أن اعتقال المتهم بإلقاء قنبلة يدوية لم تنفجر على منصة الرئيس بوش الابن أثناء زيارته الأخيرة عام ٢٠٠٦ للعاصمة الجورجية تبليسي تم استنادًا لصورة فوتوغرافية أخذت من على متن قمر التجسس الأمريكي الصنع الذي كان يتابع الزيارة عن بُعْد من الفضاء الكوني.

ويلاحظ أيضًا بأن الممارسات الخاصة بحماية المعلومات ما زالت تحبو خطواتها الأولى في الدول العربية معتبرًا أن الإجراءات المطبقة حاليًا لا تتسم بالأمان الكافي.

نستطيع أن نقول: إن الدول العربية تتعرض اليوم إلى حصار تكنولوجي، وهذا ينعكس سلبًا على أنظمة المعلومات، فأمن أي بلد يتعرض إلى أمن معلومات منخفض يسبب ذلك تهديدًا وخطرًا على أمن المعلومات الدولي» .

ولأن الاستقلال السياسي للعديد من دول العالم يمثل اليوم أحد خصائص النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور منذ العقد التاسع من القرن العشرين، ورغم ذلك فإن الظروف العالمية الراهنة تظهر اتجاه بعض الدول إلى تبني هيمنة وتأثير بعض الدول المعينة على هذا النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور، بينما تتجه دول أخرى لرفض تلك الهيمنة والتأثير فيها، إضافة للسعي الحثيث للعديد من شعوب المناطق المضطربة والداخلة ضمن الحدود السياسية لبعض الدول، إلى الاستقلال السياسي عنها والتمتع بالسيادة القومية على أراضيها. وقد كان لمعادلة القوى تأثيرها في الأمن والتبادل الإعلامي الدولي، كنتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي في مجال تقنيات الاتصال، فقد أصبحت الدول أكثر ارتباطا

وقريبًا من بعضها البعض أكثر من ذي قبل، وأصبح للاتصال والتبادل الإعلامي الدولي دور متميز في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمكونات الشخصية القومية لمختلف شعوب العالم، وتشكيل وتوظيف السياسة الخارجية للدول، والسياسات الدولية بشكل عام.

ويمثل عدم التوازن والتفاوت في توفير الاتصال وأمن التبادل الإعلامي الدولي بين مختلف دول العالم، أحد الأبعاد الهامة في السياسة الدولية. وهذا يؤكد أن التدفق الحر للمعلومات لا بد أن يكون أكثر من مجرد تدفق معلومات في اتجاه واحد. وليصبح التدفق حرًّا لا بد من تحقيق شيء من التوازن الحقيقي بين الدول. وقد يحدث عدم التوازن داخل دورة التبادل الإعلامي الدولي بأشكال مختلفة، مثلاً: بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا والدول النامية؛ بين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبين الدول المتقدمة المنتمية لنفس المنظومة السياسية، خاصة من حيث الإمكانيات، وبين الدول الكبيرة والدول الصغيرة؛ وبين الدول النامية نفسها، الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض، والدول الغنية ذات الدخل المرتفع، من عائدات الموارد الطبيعية مثلاً بين الأنباء المشجعة والأنباء السيئة.

وكل هذه الأشكال من حالة عدم التوازن لا تقتصر فقط على التدفق الإعلامي والاتصال والتبادل الإعلامي الدولي وأمنه فقط، بل تتعداها إلى جمع وإعداد ونشر المعلومات لأغراض التطور العلمي، ونقل التكنولوجيا المتطورة الجديدة، وحاجات الاقتصاد الوطني ... إلخ. وبالتالي يؤدي هذا إلى اتساع الفجوة بين الدول المرسلة، أي منابع التدفق الإعلامي الدولي، وبين الدول المستقبلة؛ أي المستهلكة للمادة الإعلامية الدولية.

وقد دعت الدول المنتسبة لبعض التكتلات الدولية، كمنظمة الدول غير المنحازة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية،

ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول وسط آسيا وغيرها من المنظمات، إلى استقلالية وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، وإلى تحقيق التوازن في تدفق الأنباء والتخفيف من آثارها السلبية، ونادت هذه الدول بإقامة نظام عالمي جديد للتبادل الإعلامي الدولي، ليحل مكان النظام القديم، من خلال بناء نظام دولي للاتصال أكثر أمنًا وحرية ومرونة، وأكثر عدلاً وفاعلية وتوازنًا، نظامًا جديدًا مبنيًا على أسس المبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين مختلف دول العالم.

وترتبط مواضيع الأمن الإعلامي، والتدفق الإعلامي، ونظام الاتصال الدولي، والتبادل الإعلامي الدولي، بمفاهيم متداخلة، مثل (حرية الإعلام)، و(التدفق الحر للإعلام)، و(التدفق المتوازن للإعلام)، و(النمو الحر للوسائل الإعلامية).

هذا إن لم نتعرض لبعض الصعوبات الناتجة عن التصرفات السياسية لبعض الدول التي تعيق حرية التبادل الإعلامي الدولي، والتي يمكن تداركها بسهولة لو توفرت النوايا الحسنة، مثل: حظر انتقال الصحف والمجلات والكتب ومنع استيرادها، أو تصديرها في بعض الأحيان من قبل الدول المتقدمة، خوفًا من تسرب التكنولوجيا المتطورة.

وقد استخدم مبدأ التدفق الحر للإعلام كوسيلة سياسية واقتصادية من قبل الدول الغنية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في الدول النامية، ولهذا رأت الدول النامية في مبدأ التدفق الحر للإعلام تأكيدًا لسيطرة عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة على سيل المعلومات المتدفقة إلى الدول النامية. ورأت أن حرية الإعلام تعني أن يكون تدفق المعلومات باتجاهين تأكيدًا للعدالة في التبادل الإعلامي الدولي.

وقد أدى مبدأ التدفق الحر للإعلام إلى تدفق أحادي الجانب للمعلومات والرسائل الإعلامية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وبرامج الكمبيوتر والمنتجات الثقافية من الدول

المتطورة صناعيًّا إلى الدول الصغيرة والأقل تطورًا والدول النامية، مما عزَّز من سيطرة مراكز القوى في العالم، وأحكم سيطرتها على عملية التدفق الإعلامي من الشمال الغني إلى الجنوب الفقير.

والتدفق الإعلامي باتجاه واحد يعتمد على أنماط تاريخية وثقافية معينة، يؤثر حتى في بعض الدول الداخلة في إطار إقليم جغرافي واحد، إذ نرى في أوروبا أن بعض الدول تسيطر على سيل المعلومات المتدفقة من القارة الأوربية، وتجاهل وسائل إعلام تلك الدول المسيطرة للإنجازات الضخمة والنجاحات التي حققتها بعض الدول الأوربية الصغيرة أثناء بثها للمعلومات من خلال عملية التبادل الإعلامي الدولي.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية: أنه هناك سيل جارف من المعلومات باتجاهين بين دول شمال القارة الأمريكية، والقارة الأوربية، وأنه هناك اتجاه واحد للتدفق الإعلامي يتركز من شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها، يستقبل من خلاله العالم أكثر من ٩٠ ٪ من المواد الإعلامية عبر لندن وباريس ونيويورك.

ويظهر هذا بوضوح في عدم التوازن في إنتاج الصحف والمجلات والكتب والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وغيرها من المواد الإعلامية، ونشرها وتوزيعها عبر الشبكات الدولية لوسائل الإعلام الجماهيرية، ويعكس في نفس الوقت الوضع الحقيقي للتبادل الإعلامي الدولي.

وكانت ردة فعل الدول المتقدمة والمسيطرة على وسائل الاتصال والتدفق الإعلامي بشكل عام غير مرضية على مساعي مجموعة الدول غير المنحازة لتقوية وضعها في التبادل الإعلامي الدولي.

ومن الظواهر الواضحة في التبادل الإعلامي الدولي، بعد التطور الهائل في وسائل الاتصال الحديثة، طرح المعلومات كسلعة وخدمات تتمثل في نقل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات، واحتلال الأنشطة التجارية حيزًا كبيرًا من المساحة الإعلامية، وهو ما تظهره الصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وبرامج الحاسب الآلي في القنوات والشبكات العالمية، مما يقلل من القيمة الثقافية والاجتماعية لوسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، من ضمن عملية التبادل الإعلامي الدولي.

ولمواجهة المشاكل التي خلقها التدفق الإعلامي الدولي للدول النامية طالبت هذه الدول عبر المحافل الدولية بإقامة نظام عالمي جديد للتبادل الإعلامي الدولي. لتحقيق العدالة وتحسين وضع الدول النامية في عملية التدفق الإعلامي الدولي، وقد تحقق تحسُّن ملحوظ في إطار التدفق الإعلامي الدولي، بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، بعد ظهور بعض الأنظمة الإعلامية الجديدة، وإنشاء العديد من وكالات الأنباء التابعة للتجمعات الدولية والإقليمية.

وهنا تجب الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الدولية تساعد على تكوين المواقف من القضايا المطروحة، أو تضخيمها، وتلعب دورًا كبيرًا في عملية التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري لدى القراء والمستمعين والمشاهدين، وتساعد في تدعيم سلوك الجمهور الإعلامي من موقف معين، أو التشكيك به، أو رفضه، أو تغييره لصالح موقف جديد. وهذا متوقف على مدى تكثيف الحملات الإعلامية والوسائل المستخدمة فيها ومدى وضوح موقف مستقبل الرسالة الإعلامية للقائم بالاتصال، أو تعرض مستقبل الرسالة الإعلامية لموقف إعلامي غير متماسك أو لصور نمطية سبق لمستقبل الرسالة الإعلامية وتعرض لها، ومدى تحيزه لمضمون الرسالة الإعلامية بحد ذاتها.

ولكن الحديث عن الأمن الإعلامي والمعلوماتي الوطني لا بد من الإشارة إلى وظائف الدولة التي تنحصر عامة في ثلاث وظائف رئيسية، هي: حماية الاستقلال، وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع بما يتضمنه من وجود سلطات شرعية تعمل على تحقيق الحياة الأفضل، أو تحقيق الرفاهية، وإشباع رغبات الأفراد في كافة المجالات.

وسعي الدولة لتحقيق تلك الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق واحدة من تلك الأهداف، ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين تلك الأهداف من خلال استراتيجية واحدة تضعها في محاولة لأن يكون هناك تناسق بين تلك الأهداف وبين متطلبات تحقيقها على المستويين الداخلي والخارجي، ويتفق على أن هذه السياسة الواحدة هي سياسة الأمن القومي التي تهدف بشكل عام إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من القوى والدول بما يمكنها من المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها، ولا تختلف الدول مهما تباعدت مصالحها في فهم وتطبيق الوظيفتين الأولى والثانية، ولكن عندما نأتي إلى الوظيفة الثالثة، أي تحقيق الحياة الأفضل لمواطنيها، تظهر خلافات ناتجة عن تباين الأنظمة والمصالح.

وتحاول الدولة من خلال سياسة الأمن القومي الدفاع عن كيانها اعتماداً على قدراتها الذاتية في مواجهة ما قد يتهددها من أخطار، فتخصص من الموارد والإمكانيات ما يتناسب مع حجم وطبيعة هذه الأخطار، واضعة نصب أعينها عجز الأمم المتحدة عن القيام بمسئولياتها كاملة، وتأثير الدول الكبرى في كل تحرك تقوم به الأمم المتحدة، ولذلك تحاول الدولة أن تقدر بطريقة موضوعية المخاطر التي تواجهها في الداخل، أو من الخارج، آخذة بعين الاعتبار ما لديها من مقدرات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وكيف يمكن استخدام تلك المقدرات استخداماً سليماً حينما يتطلب الأمر استخدامها، وبعبارة أخرى كيف توازن الدولة بين مواردها والغايات التي ترجوها.

وسياسة الأمن القومي تتضمن كافة الإجراءات التي تراها الدولة كفيلة بحماية كيانها، وتحقيق أمنها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعادة تتولى هيئات متخصصة داخل الدول وضع تلك السياسات التي تشمل عادة ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

المجال السياسي:

الذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

السياسة الخارجية: إذ أدى تشابك المصالح بين الدول بفعل التقدم العلمي والتقني في مجال النقل والاتصال إلى إلغاء الحدود والمسافات بين الدول. لتصبح لكل دولة مجموعة من العلاقات المختلفة مع العديد من الدول بمختلف اتجاهاتها الإيديولوجية، وتتراوح السياسة الخارجية للدولة مع غيرها من الدول بين التعاون الكامل الذي يصل أحيانًا إلى الوحدة أو الاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة، أو اللجوء إلى الحرب الباردة، ومحاولة فرض السيطرة والنفوذ.

السياسة الداخلية: وهي كل ما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية كنظام الحكم، كما تحدده دساتيرها وقوانينها وتشريعاتها المختلفة. ويدخل في ذلك الإطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفير الأمن والنظام داخل الدولة.

العمل الدبلوماسي: إذ تتصل الدولة بغيرها من الدول بالطرق الدبلوماسية، وتعمل على تدعيم أجهزة هذا الاتصال ووسائله، حتى تتجنب الصدام المباشر مع الدول الأخرى عن طريق اللجوء إلى المفاوضات وإلى الإقناع، أو إبرام الاتفاقيات والدخول في تحالفات.

وتعمل على الاستفادة من نظام الأمن الجماعي، في إطار الأمم المتحدة، لتحقيق أهدافها، وتهدف سياسة الأمن القومي في هذه الحالة إلى تأكيد مكانة الدولة في المجتمع الدولي، ومحاولة التأثير وممارسة النفوذ على غيرها من الدول المجاورة والبعيدة.

المجال الاقتصادي:

ويعد المجال الاقتصادي لسياسة الأمن القومي من الأهمية بمكان، لارتباطه أساسًا بتوفير الاحتياجات الاقتصادية للدولة أو بقدراتها تجاه الدول الأخرى. وتشعر الدول باحتياجاتها الاقتصادية من الدول الأخرى، فهي تشعر أيضًا بأهمية ما تملكه من إمكانيات اقتصادية تستطيع استخدامها كورقة رابحة لتحقيق أمنها.

وقد تتمثل تلك الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رءوس أموال، أو خبرة، أو منتجات مصنعة، أو مواد أولية، أو أسواق لامتصاص التجارة ورءوس الأموال. ولهذا تسعى الدول لزيادة قدراتها الصناعية، وتعمل على توفير المواد الخام والمواد الغذائية اللازمة، ورفع كفاءة العاملين في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى دعم قدراتها المالية للوفاء بالتزاماتها المالية دون المساس باحتياجات الدولة الأساسية.

ويشمل الجانب الاقتصادي في هذا النطاق مجالاً واسعًا يتجاوز إمكانيات الدولة الفعلية ومجموع نشاط الأفراد، ليشمل العلاقات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تطوير إمكانيات التطور العلمي والتكنولوجي لوسائل الإنتاج وغيرها.

عن طريق استغلال العوامل الاقتصادية لمباشرة النفوذ في ميدان العلاقات الدولية، من خلال أساليب معينة وفقًا لما تمليه عليه سياستها الخارجية.

ونتيجة لأهمية تأثير الجانب الاقتصادي في سياسة الأمن القومي، فقد أصبح للمعلومات الاقتصادية أهمية قصوى جعلتها تماثل أهمية المعلومات العسكرية والدبلوماسية، فهي تشمل كل ما يتعلق بمصالح الدولة الاقتصادية من مختلف جوانبها، سواء المتعلقة بمصالحها الذاتية أو بمصالحها مع مختلف دول العالم، أيًا كانت درجة علاقاتها بها، ولذلك فإن المجال الاقتصادي يمثل جانبًا هامًا لما له من تأثير في الأمن القومي.

المجال العسكري:

ويهدف الجانب العسكري لسياسة الأمن القومي حماية استقلال الدولة، وسلامة ووحدة أراضيها ضد أي عدوان خارجي قد تتعرض له من الخارج، لذلك فهي تعمل على تدريب قواتها العسكرية، وتسليحها بالأسلحة الحديثة، والاهتمام بخطط الدفاع سواء في أوقات النزاع المسلح، أو في أوقات السلم، وتقوم بإعداد الخطط الدفاعية، والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة أو المتوقعة، كما تقوم الدولة في ذات الوقت بالارتباط بمجموعة من مواثيق الدفاع القادرة على ردع أي عدوان من أي نوع قد تتعرض له من الخارج.

وعادة ما يكون الجانب العسكري في سياسة الأمن القومي للدول الصغرى مقتصراً على دعم قدرة الدولة دفاعًا عن النفس، في مواجهة ما يمكن أن تتعرض له من عدوان، أما الدول ذات السياسات التوسعية فتنمي قدراتها العسكرية لتهديد الدول الأخرى أو العدوان عليها؛ لذلك تسعى تلك الدول إلى زيادة نفوذها من خلال مجموعة من مواثيق الدفاع أو التحالفات العسكرية مع غيرها من الدول التي يكون الهدف المعلن عنها عادة الدفاع عن النفس.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر القدرة العسكرية للدولة لا يقتصر على المسائل المرتبطة بالدفاع عن الدولة فحسب؛ لأنه من الواضح لا يمكن إنكار أهمية ما تملكه الدولة من قوة عسكرية حتى في مجال المفاوضات السياسية، حيث تكون الدولة ذات القوة العسكرية في مركز القوة في مواجهة الدولة الأضعف تسليحًا . ولتحقيق الأمن القومي الحقيقي لا بد من إيجاد توازن بين المصادر المتاحة، والأهداف المطلوب تحقيقها، وبمعنى آخر تقدير الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار القدر اللازم من الموارد لدعم

قدرات الدولة العسكرية، والحد الأدنى الواجب الحفاظ عليه من أجل مواطني الدولة، ومدى قدرة البناء الاقتصادي للدولة على تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن تحقيق سياستيها الداخلية والخارجية.

إضافة للعوامل الأخرى التي تشكل بمجملها سياسة الأمن القومي الداخلية والخارجية وأسلوب تنفيذها. الذي ينبع أساسًا من التصرفات البشرية والرغبات الجماعية والفردية التي تمارس على نطاق الدولة، مستمدة من خصائص مواطني تلك الدولة ومدى ثقافتهم، وشكل الحكومة التي تدير شئونهم، والأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع، والزعامات الموجودة فيه في وقت معين، وكذلك النظريات والأفكار التي يتبناها الرأي العام داخل الدول.

وبعبارة أخرى، القوة البشرية التي تمتلكها الدولة ومدى ما يمكن أن تقدمه هذه القوة من تضحيات من أجل سلامة الدولة، والتنظيم الاجتماعي السائد الذي ينظم الأوضاع الداخلية، ومصادر الثروة التي تمتلكها الجماعة، ومدى قوتها العسكرية وقدرتها على استخدامها، وكلها عوامل هامة وأساسية لنجاح سياسة الأمن القومي، وتحتاج قبل كل شيء للمعلومات.

إذ لا يكفي أن تتمتع الدولة بنظام داخلي يحفظ لها تيسير علاقاتها الخارجية، بل يجب حتى تمارس الدولة علاقاتها الدولية بنجاح أن يكون لديها الإمكانيات التي تيسر لها العلم بما يدور في أرجاء العالم المختلفة، والقدرة على تحليل المواقف والأشخاص، والزعامات القادرة على حُسن التوجيه حتى تصل إلى تحقيق أهدافها القومية.

وليس للمعلومات في ذاتها أهمية للدولة، ما لم تحسن استغلالها، ولذلك يتطلب الأمر وجود ثلاثة أنواع من الأجهزة: الأول: ويناط به جمع المعلومات وتوخّي الدقة الكاملة قدر

المستطاع؛ الثاني: ويتولى تفسير المعلومات، وعادة ما تقوم به أجهزة فنية متخصصة تعمل على تحليل المعلومات وتصنيفها حسب أهميتها ودلالاتها؛ الثالث: ويقوم بمراجعة هذه التحليلات واتخاذ القرارات النهائية بشأن المشاكل التي تواجهها الدولة.

وقد أصبح من المتعارف عليه قيام الدول بجمع المعلومات اللازمة لها في مختلف المجالات، على الرغم من عدم وجود سند قانوني يبيح لها هذا العمل، ولم يأتِ القانون الدولي التقليدي صراحة بالتزامات، ولم ينصّ على منح الدول حقوقًا في مجال الحصول على المعلومات، أو تقديمها لغيرها من الدول، إلا إذا اعتبرنا حق الدولة في إرسال البعثات الدبلوماسية والتزامها باستقبالها هو الأساس في تحقيق هذا الحق على ضوء ما هو معروف من أساليب المراقبة بهدف الحصول على المعلومات في نطاق القيود التي يفرضها القانون الدولي. والممارسة الفعلية لهذا الحق، هو أحد الوظائف الرئيسية للبعثات الدبلوماسية، ونتيجة لذلك يثير العمل الذي تقوم به البعثات الدبلوماسية كثيرًا من الخلافات، خاصة وأن التفرقة بين العمل الدبلوماسي البحت، والعمل الدبلوماسي الذي يقوم أساسًا، أو ينطوي على جمع للمعلومات هو من الأمور الدقيقة التي يصعب وضع الحدود بينها، وتحديد ما يعتبر من المعلومات التي تدخل في إطار السرية، وتلك التي لا تدخل في هذا الإطار، هي مسألة معقدة، والحد الفاصل بين النوعين يكاد يكون متداخلاً.

وتتزايد هذه المشكلة تعقيدًا في عالم اليوم الذي يشهد ثورة معلوماتية، أصبح الحصول فيها على المعلومات أمرًا هينًا بفعل التقدم العلمي المستمر في مجال رصد وتجميع ونقل المعلومات التي يسري عليها هذا القيد، فتدخل في إطار الأسرار التي تهدد أمن الدولة، وتلك التي تخرج عن دائرة السرية. ويثير قيام الدولة بجمع المعلومات اللازمة لها عن غيرها من الدول قضية هامة؛ لأن المعلومات التي قد تحصل عليها دولة من دولة أخرى تؤثر على أمنها القومي، خاصة إذا تعلق الأمر بمعلومات تراها الدولة المعنية مرتبطة

بأمنها وسلامتها، ومن ثم فإنه من الضروري التفرقة بين المعلومات التي يترتب على الحصول عليها مساس بأمن الدولة وسلامتها وتلك التي لا ينطبق عليها هذا الوصف.

ونظرًا لأهمية المعلومات المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها جرت العادة على استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات المباشرة، سواء في داخل الدولة أو خارجها، وتفرض عليها نطاقًا من السرية والكتمان، معتبرة أن محاولة الحصول عليها -أو الحصول عليها- يدخل في دائرة التجريم وفقًا لتشريعاتها الجزائية. وتتعدد تلك المعلومات بتعدد المصالح المرتبطة بها، وهي تنحصر عادة في الأسرار السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، التي هي بالنظر إلى طبيعتها يجب أن تبقى في طي الكتمان حرصًا على سلامة الدولة، أو التي يقتصر العلم بها على أشخاص محدودين بذواتهم، أو التي يترتب عن كشفها تقييم المقدرة الدفاعية للدولة في جوانبها السلبية والإيجابية. وتختلف الدول فيما بينها من حيث طبيعة هذه المعلومات أو الصفة التي تلحق بها، نظرًا لارتباط هذا الموضوع بموضوعات أخرى كالحريات العامة، داخل الدولة نفسها، أمام مشكلة تحقيق التوازن بين مقتضيات أمنها، وبين ما ينشده الفرد من حماية لحقوقه وحرياته، فمن الأهمية بمكان إحداث التوازن والتوافق بين حق الدولة في الأمن وحقوق الأفراد في المعرفة، دون أن يطغى أحدهما على الآخر.

تشريعات بعض الدول:

ذهبت تشريعات بعض الدول إلى تحديد طبيعة المعلومات لتي تدخل في دائرة السرية. فقد تكون هذه المعلومات متعلقة بحماية إقليم الدولة وتأمينها كما في بلجيكا ولوكسمبورغ، وقد تكون معلومات تتعلق بحقوق الدولة تجاه الدول الأخرى كما في أيسلندا، أو الأمور التي يفترض أنها تهم أمن الدولة كما في هولندا، أو تلك التي تتعلق بمصالح الدفاع

القومي، أو المتعلقة بالأسرار العسكرية والاقتصادية والسياسية كما في سويسرا، وفرنسا، ولم تتناول تشريعات دول أخرى كبلجيكا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وسويسرا، وضع تعريف محدد للأسرار المتعلقة بأمنها والدفاع عنها باعتبارها فكرة واسعة تختلف وتتنوع إلى صور كثيرة، مما لا يجوز معه تقييدها بتعريف ضيق محدد. ويؤدي هذا الاتجاه إلى تخويل القضاء سلطات واسعة في تفسير النصوص القانونية. بينما حاولت دول أخرى التصدي لمحاولة وضع تعريف لأسرار الدفاع، وتعدادها في صيغ عامة، مثل التفرقة التي أقرها القانون الفرنسي، وقانون العقوبات الإيطالي.

معلومات وجب الحفاظ عليها:

ومن خبرات الدول النامية نرى أن المشرع قد أخذ مجموعة الأسرار المرتبطة بالدفاع عن البلاد، بحكم طبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك، مع مراعاة أنه لمصلحة الدفاع عن البلاد يجب أن تبقى سرًا على ما عدا أولئك الأشخاص»، وتشمل:

المعلومات العسكرية: الحقائق التي تتعلق باستعداد البلاد العسكرية وكفايتها الدفاعية، ووسائل الدفاع عنها، وعملياتها الحربية في البر والبحر والجو، سواء في وقت السلم أم في وقت الحرب؛ كالمعلومات المتعلقة بسلاح سري، أو طرق الوقاية منه، والخطط العسكرية وتاريخ ومكان إجراء التجارب العسكرية، والتعليمات الصادرة من القيادة العسكرية لضباطها وجنودها.

والمعلومات السياسية: وهي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية المتبعة، أو التي تنوي الدولة السير عليها، متى كانت ترتبط بشئون الدفاع عن البلاد، ولو بطرق غير مباشرة، فلا عبرة بالمعلومات التي تتعلق بسياسة الحكومة في السابق: والمعلومات الدبلوماسية: الحقائق المتعلقة بعلاقة الدولة دبلوماسيًا مع غيرها من الدول، مثال: اعتزام الدولة قطع

علاقاتها السياسية بدولة معينة، أو الاعتراف بهيئة ثورية تناهض الحكومة، والاتصالات الدبلوماسية بين الدولة ودولة أجنبية أخرى للتوسط في حل نزاع دولي يمس أمن الدولة.

والمعلومات الاقتصادية: وهي ليست إلا نوعًا من المعلومات الاقتصادية التي ترتبط بالمجهود الصناعي للدولة، ولا يقتصر الأمر على الإنتاج الصناعي للدولة، بل يمتد إلى الشركات الخاصة التي تفيد الدولة في إنتاجها في الدفاع عن البلاد، مثال: ما تورده إحدى الشركات من إنتاج للقوات المسلحة لاستعمالها الخاص في العتاد الحربي.

ولا ينبغي أن يفهم أن جمع المعلومات العسكرية أو السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية تعد متعلقة بأسرار الدفاع عن البلاد، بل يجب توافر شرطين لذلك:

الأول: أن تكون المعلومات متعلقة بالدفاع عن البلاد، أي تتعلق بسلامة الدولة وسيادتها، ووسائل الدفاع عنها وعن كيانها في شتى الميادين في زمن السلم وفي زمن الحرب.

والثاني: أن تكون هذه المعلومات بطبيعتها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك، ومن ثم لا يقتصر معنى الدفاع عن البلاد على المدلول العسكري وحده، بل يتسع لكل ما يتعلق بأمن الدولة الخارجي، من النواحي العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية في زمن السلم أو في زمن الحرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى ذلك فالسرية ليست صفة لصيقة بالمعلومات، ولكنها صفة تخلعها عليها الدولة من زاوية معينة، فهي طبيعة اعتبارية للمعلومات، وهي مسألة نسبية، فما يعتبر سرًا في فترة معينة لا يعتبر سرًا بعد مرور فترة زمنية معينة، والسرية صفة تلحق بالمعلومات في لحظة معينة تمليها سلامة الدولة في تلك اللحظة. ولهذا على المتخصصين بالمعلوماتية والإعلام والمراسلين الأجانب والمستشارين والملحقين الإعلاميين المعتمدين في أي دولة أن

يتعرفوا على مضمون ليس القوانين الناظمة للعمل الصحفي في البلاد المعتمدين فيها وحسب، بل والتعرف على مضمون قوانين العقوبات فيها، وخاصة ما يمس منها العمل الإعلامي والمعلوماتي.

مشكلات تواجه الدولة في الحصول على المعلومات:

هناك طائفة أخرى من المشكلات التي ترتبط بقيام دولة ما بالحصول على المعلومات عن غيرها من الدول بغير الطرق المشروعة أو العلنية، وهي مشكلة نتجت عن التقدم العلمي في مجال المعلومات ونقلها، فالصورة التقليدية للحصول على المعلومات هي عبارة عن علاقة مباشرة بين دولة وأحد الأفراد الذين ينتمون إليها، أو من رعايا دولة أخرى، يقوم بنقل المعلومات إليها، أو قيام مواطن دولة محايدة بجمع المعلومات لصالح إحدى الدول، ولكن الصورة التقليدية تغيرت وأصبحت العلاقة مباشرة بين دولتين دون طرف آخر، يتوسط عملية نقل المعلومات، وذلك نتيجة لحصول الدولة على المعلومات اللازمة لها بصورة مباشرة عن طريق الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية أو طائرات التجسس والوسائل الإلكترونية الأخرى، وكان الهدف أو الغاية، فيما مضى هما اللذان يحددان طبيعة الفعل، ثم حدث تطور بظهور العنصر العام للدولة في هذه العلاقة فأصبحت الوسيلة هي التي تحدد طبيعة الفعل، وترتبط بذلك أيضاً، مشكلة أخرى يثيرها الحصول على المعلومات عن طريق الأقمار الصناعية، أو طائرات التجسس أو الاستشعار عن بُعد بواسطة دولة معينة، ولا تكون الدولة صاحبة الشأن على علم بذلك. وهو ما يطرح بدوره تساؤلات عن مدى التزام الدولة التي حصلت على هذه المعلومات باطلاع الدولة صاحبة الشأن عليها، أم أن لها أن تبقيها كورقة رابحة تستخدمها في مجال الضغوط السياسية! وما مدى مسئولية الدولة التي حصلت على هذه المعلومات، إذا قامت بتزويد دولة ثالثة بما حصلت عليه من معلومات؟

الأمم المتحدة والأسلحة

المعلوماتية الدولية

وقد حاولت منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1960 من خلال اللجان المتخصصة، ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي، البحث عن إطار قانوني يحدد هذه العلاقة، بالإضافة إلى تنظيم اكتشاف ثروات الأرض عن طريق الاستشعار عن بُعد والمشكلات الأخرى المترتبة على الثورة في مجال نقل المعلومات أو ما يمكن أن يطلق عليه النظام الدولي الجديد للاتصالات والمعلومات New Word Information and Communication Order واحتمالات تأثير هذا المجال الجديد في سيادة الدولة وأمنها القومي، وقدرتها الاقتصادية والصناعية وغيرها، وكررت منظمة الأمم المتحدة محاولة التصدي للمشكلات الناتجة عن الحصول على المعلومات بواسطة الأقمار الصناعية في أعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١. ولكن جهود اللجان الفرعية ومجموعات العمل الفنية باءت بالفشل بسبب الخلاف على المصالح القومية للدول، وعلى وجه التحديد بين الدول المتقدمة في هذا المجال وتلك التي لم تنلْ حظها منه بعد. وبمعنى آخر خلاف الدول التي تستطيع الحصول على المعلومات، وتلك التي تتلقى المعلومات فقط، وهو صراع بين حرية نقل المعلومات والتمسك بالسيادة القومية، بما في ذلك مصادر الثروة الطبيعية وأية معلومات عنها، فالدول المتقدمة ترى أن المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، قد نصت على مبدأ حرية نقل المعلومات، في الوقت الذي تمسكت فيه الدول الأخرى بالفقرة 3/ب من نفس المادة التي قيدت هذا الحق بمقتضيات الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والأخلاقيات.

ومن ثم تبلور خلاف بين فريقين: الأول: ويضم الدول الصناعية المتقدمة؛ والثاني:

ويضم الدول التي تدافع عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي نص عليه قرار منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

وبمعنى آخر الخلاف بين دول الشمال، ودول الجنوب. وقد توصلت المناقشات التي تمت بين أعضاء اللجان الفرعية الفنية إلى ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين الدول في حالات الكوارث الطبيعية، وبضرورة إبلاغ الدول المعنية بأية معلومات قد تتوافر في هذا الشأن. أما بالنسبة للمعلومات الأخرى، التي يتم الحصول عليها بواسطة الأقمار الصناعية، فكان هناك نوع من الاتفاق على بعض الموضوعات الخلافية، ومنها: أن تمتنع الدولة التي تقوم بالاستشعار عن بعد دون موافقة الدول التي يتم تصوير أراضيها، عن تقديم المعلومات لدولة أخرى أو منظمة دولية أو المؤسسات العامة أو الخاصة. وقد أيدت غالبية الدول النامية هذا الاتجاه في حين عارضته الدول المتقدمة؛ وأن يكون الاستشعار عن بُعد بما يتفق مع حق الدولة المعنية في التصرف في مصادرها الطبيعية بما في ذلك المعلومات المتاحة عنها.

ولكن في ظل القواعد القانونية غير الواضحة لا يزال المجتمع الدولي بعيداً عن وضع قواعد لتنظيم نقل المعلومات والحصول عليها عن طريق الأقمار الصناعية، مما يدعو إلى وضع بعض القواعد العامة التي يمكن أن يسترشد بها في هذا المجال. أولها: تقييد حرية الفضاء الخارجي باعتبارات الأمن للدولة صاحبة الشأن؛ وثانيها: حق جميع الدول في الحصول على المعلومات التي تتعلق بأراضيها وثرواتها؛ وثالثها: ضرورة التعاون الدولي من أجل مساعدة جميع الدول على الحصول والاستفادة من المعلومات التي يتوصل إليها. هذا مع الإبقاء على حق الدولة المعنية في إثارة المسئولية الدولية ضد الدولة التي تحصل على معلومات عنها، وأن تطالبها بتقديم هذه المعلومات مع اعتبار أن ما قامت به يشكل عملاً غير مشروع.

والحل يبقى في التعاون الدولي، وفي النوايا الحسنة بين الدول؛ لأن الصراع غير ملائم لعالم اليوم، ويؤدي إلى تشتيت الجهود الدولية التي يمكن أن توجه إلى ما فيه صالح المجتمع الدولي نفسه. خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجالات النقل والاتصال التي عملت على تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وأصبح العالم معها اليوم أكثر ترابطًا من ذي قبل، وهو ما يؤكد أن تحقيق الأمن القومي لا يتم من خلال الصراع بين الدول، بل من خلال التعاون الوثيق بينها. ولا ريب في أن تخلي الدول عن سياسة القوة، والتزامها بمبادئ القانون الدولي وقواعده، بروح من التضامن والإخاء، لن يؤتي ثماره بتحقيق الأمن لدولة بعينها فحسب، بل سوف يحقق الأمن لكافة الدول في العالم، ويجنب البشرية ويلات الحروب المدمرة، التي ضاعف من خطورتها التطور التكنولوجي الهائل في كل ميادين الحياة ومن بينها ميدان صناعات وإنتاج أسلحة التدمير الشامل الفتاكة والمدمرة.

وأن تصب جهود التعاون الدولي في مجال مواجهة الآثار الناجمة عن المخاطر الاقتصادية داخل الدول، وأن تسعى الدول إلى توفير الغذاء ورفع المستوى الثقافي والاقتصادي لمواطنيها، وأن تعيد البناء الاجتماعي داخل الدولة، بما يحقق تنمية حقيقية بدلاً من إضاعة الوقت والجهود في الصراع من أجل تركيز القوة للمواجهة.

خاصة وأن الاكتشافات العلمية في مجال النقل والاتصالات ونقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية وقنوات الاتصال ونقل المعلومات الأخرى قد أحدثت تغييرًا شاملاً في مفهوم السيادة، وأصبحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة أو ما يتيسر لها من إمكانيات يوفرها التقدم العلمي في شتى المجالات؛ لأن الإطار الجديد للتنافس بين الدول في العالم قد أصبح اقتصاديًا، وأصبح تحقيق التفوق أو التقدم الاقتصادي يعادل القوة العسكرية، كما أن التقدم الإنتاجي يعادل تطوير الأسلحة الفتاكة،

وأن اقتحام الأسواق العالمية الذي تسانده الدولة، لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول الأجنبية، ولا يقل أهمية عن النفوذ الدبلوماسي في تلك الدول.

وكانت منظمة الأمم المتحدة دائمًا السباقة في دراسة مشاكل التدفق الحر للمعلومات منذ تأسيسها وحتى اليوم. ولهذا لم يكن غريبًا أن تتضمن الوثائق الهامة التي صدرت عن الدورة ٥٤ للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وثيقة حملت في مضمونها أبعادًا سياسية وإنسانية عميقة، تناولت موضوع «العولمة الإعلامية» واستقرار استراتيجية العمل السياسي والدبلوماسي في القرن الحادي والعشرين، بعد أن اعترف المجتمع الدولي وللمرة الأولى بوجود مشكلة الأمن الإعلامي الدولي كنتيجة حتمية لـ«العولمة الإعلامية»، على أنها مشكلة تهدد المجتمع الإنساني في المرحلة التالية للقرن النووي. وجاء هذا الاعتراف من خلال القرار ٥٤/٤٩ الذي تناول مشكلة «تحقيق الأمن الدولي في الإعلام والاتصالات المسموعة والمرئية».

وقد برزت تلك المشكلة بحدة بعد التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلوماتية ووسائلها المختلفة، وخلق هذا التقدم إلى جانب النواحي الإيجابية التي حملها للبشرية التي تنتظر منه الكثير في المستقبل مجالاً جديدًا تمامًا من التهديد تمثل في خطر استخدام منجزات التقدم التكنولوجي في الإعلام والاتصال والاستشعار عن بُعد لأغراض تتعارض والمهام المنتظرة منها في دعم وتعزيز التفاهم والأمن والاستقرار الدولي. ومشكلة الأخطار التي تهدد الأمن الإعلامي للدول الأقل تطورًا، ولم تعد مشكلة منتظرة بل حقيقة قائمة خلقت نوعًا من التبعية الواقعية للدول الأكثر تطورًا في كل مجالات النشاط الإنساني داخل المجتمعات المحلية في الدول ذات السيادة، وشملت كل النواحي الاقتصادية والسياسية والعلمية، والثقافية، والإعلامية، وأصبحت الحاجة معها ملحة لتأمين نوع من الأمن القومي داخل المصالح الدولية المتشابكة بفعل "العولمة الإعلامية» وابتعاد التبادل الإعلامي الدولي

عن دوره الطبيعي، وابتعاد استخدام شبكات المعلومات الدولية وشبكات الاتصالات المرئية والمسموعة العالمية، وتقنياتها ووسائلها عن أداء وظيفتها الإيجابية المنتظرة منها.

فالتقدم الهائل في تقنيات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام الجماهيري أصبح اليوم يعادل في خطره، خطر السلاح النووي الذي كان سمة من سمات القرن العشرين، وأصبح فرعًا من فروع سباق التسلح، الذي أصبح مرة أخرى يستنزف موارد ضخمة، كان يجب أن توجه لخير البشرية وليس لتهديدها. خاصة وأن أكثر دول العالم غير مهيأة حاليًا وغير مستعدة، أو غير قادرة على إقامة أو تحديث وسائلها المعلوماتية المؤثرة، رغم أن الكثير منها بدأت بالميل نحو شراء وامتلاك مثل تلك الوسائل، من الدول المتقدمة التي أصبحت مسيطرة تمامًا على الأشكال الجديدة من أسلحة الدمار الشامل ومن بينها السلاح المعلوماتي، ولم يقتصر الأمر على الدول فقط، بل اتسع ليشمل القوى السياسية المختلفة المتصارعة، والتنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة مما خلق نوعًا جديدًا وسوقًا مربحة لتجارة الأسلحة الجديدة التي أصبحت تتضمن قوائمها تقنيات وتكنولوجيا وبرامج الحاسب الآلي ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

وفي ظروف «العولمة الإعلامية" وتشابك الحياة على الكرة الأرضية، وظهور وتشكل شبكات وبنى معلوماتية دولية فوق الدول أصبحت بما لا يدع المجال لأي شك تستخدم كسلاح معلوماتي مؤثر في العقول والمواقف، ووسيلة لشن حروب واسعة النطاق تطال الإنسان أينما كان بفاعلية يمكن أن تؤدي نتائجها بل وتعادل قوتها وتأثيرها التدميري وتتفوق في بعض الظروف على أسلحة الدمار الشامل التقليدية المعروفة، وليس عبثًا أن ترصد بعض الدول المتقدمة في ميزانياتها مخصصات للأمن المعلوماتي تعادل بمستواها المخصصات التي ترصد لمواجهة أخطار استخدام أسلحة الدمار الشامل التقليدية، رغم اختلاف استخدام السلاح المعلوماتي في الحرب عن الأشكال التقليدية من أسلحة الدمار الشامل؛ لأن تأثيرها يمكن أن يطال الجبهة الداخلية في الصميم.

مع إمكانية استخدام الأسلحة المعلوماتية الدولية التي تتميز بالقدرة المؤثرة الكبيرة ضد الأهداف المدنية، كوسيلة من وسائل الصراع على السلطة، وفي الصراعات القومية والعرقية والدينية. والأمثلة على ذلك في عالم اليوم كثيرة، ولا ينحصر تهديدها الواقعي على القوى البشرية فقط، بل اتسع ليشمل الأنظمة المعلوماتية التي تملكها الدول، والمنظمات والهيئات الدولية، من قبل دول معادية أو قوى الإرهاب والإجرام المنظم على السواء، مما أعطى لطابع تأثيرها طبيعة كارثية من خلال ليس التسلل لداخل تلك الأنظمة وحسب، بل وفي تخريب تلك الأنظمة، والتأثير في محتوياتها من معلومات وإتلافها، وهو ما كان الدافع على ما أعتقد لاتخاذ القرار ٤٩/٥٤ أثناء الدورة ٥٤ للهيئة العامة للأمم المتحدة في الأول من كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٩.

وكان من الطبيعي أن تتوصل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتفاهم حول موضوع هام يمس البشرية بأسرها في ظل "العولمة الإعلامية". سبق ونوقش في أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء المؤتمر الدولي للعولمة في المجتمع الإعلامي الذي انعقد في ميدراند بجنوب إفريقيا.

واستعرض بجدية موضوع التهديدات الجديدة للعولمة، وأسفر عن نتائج واستجابة عاصفة من قبل كل المشاركين في المؤتمر، مما رفع من مستوى القضية لتصبح من بين القضايا الملحة التي تنتظر الحل من قبل المجتمع الدولي، وتتطلب إيجاد حل ملائم لها قبل أن تتفاقم وتصبح مستعصية كغيرها من المشاكل العالقة في إطار الدبلوماسية الدولية حتى اليوم، وقد تبلورت المشكلة أكثر أثناء التحضيرات التي جرت للإعداد للقاء القمة بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الروسي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨. فقد اقترح الجانب الروسي مشروع بيان مشترك للقاء القمة تناول مشكلة الأمن الإعلامي.

لكن الأمريكيون اكتفوا بالاطلاع على المشروع، وامتنعوا عن مناقشته، ورغم ذلك فقد تضمن البيان الختامي للقاء القمة إشارة صريحة للتهديدات العامة للأمن على عتبة القرن الحادي والعشرين، حيث أعلن الجانبان أنهما: وافقا على «تنشيط الجهود المشتركة للتصدي للتهديدات عبر القوميات في الاقتصاد والأمن للبلدين، بما فيها تلك التي تعتبر جرائم عن طريق استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي وغيرها من الوسائل التكنولوجية المتقدمة»؛ واعترفا بأهمية الجهود الإيجابية المشتركة لإضعاف التأثيرات السلبية الجارية الآن نتيجة لثورة تكنولوجيا الاتصال، التي تعتبر مهمة وجادة في الجهود الرامية لحماية مصالح الأمن الاستراتيجي للبلدين في المستقبل.

وأصبح بعد ذلك عزم روسيا واضحًا لإثارة المشكلة أبعد من ذلك، فقام وزير الخارجية الروسي إيفانوف بتوجيه رسالة خاصة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ تضمنت اقتراحًا بإدراج مشكلة الأمن الإعلامي الدولي بين مواضيع عمل المنظمة الدولية، والنظر في مشروع قرار خاص حول هذا الموضوع. وأعلن في كلمته من على منبر الدورة ٥٣ للهيئة العامة للأمم المتحدة، بأن جوهر الاقتراح الروسي يتضمن الاقتراح على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، التوصل لمفهوم محدد حول التهديد في مجال الأمن الإعلامي، وأن تقدم كل دولة تقديراتها الخاصة للمشكلة، بما في ذلك إعداد مبادئ دولية توفر الأمن في ظروف عولمة منظومات المعلوماتية الدولية، وأن تتضمن تلك التقييمات التي تقدمها الدول الأعضاء في المنظمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، إلزامه بتقديم تقرير خاص عن المشكلة يبحث خلال الدورة التالية للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. بشكل تتوضح معه جوانب الصراع المبدئي حول موضوع التهديد باستخدام المنجزات العلمية والتقنية والتكنولوجية الحديثة في أغراض تتعارض مع أهداف تعزيز الأمن والاستقرار العالمي.

وجاء القرار الذي استند على الاقتراح الروسي خلال الدورة ٥٣ للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ٥٣/٧٠ عن «المنجزات في مجال الإعلام والاتصالات المرئية في إطار الأمن الدولي» في ٤ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٨، بشكل ملطف عن المشروع الروسي حيث اختفت من القرار الكثير من المقترحات التي حددت الإجراءات اللازمة حسب التصور الروسي لتنظيم عملية التصدي لإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلوماتية في الحرب، وشرح خطر تطوير السلاح المعلوماتي، وإشعال الحروب المعلوماتية.

وبذلك يكون المجتمع الدولي قد اعترف من خلال منظمة الأمم المتحدة ولأول مرة بوجود الحرب المعلوماتية على المستوى الدولي، واعتبر هذا الإنجاز تقدمًا سياسيًّا هامًّا رغم عدم استعداد أكثرية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لتقبل القضية كمشكلة من كل جوانبها، وعاد المجتمع الدولي وغير من موقفه من المشكلة خلال الدورة ٥٤ للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

الإعلام والسلاح المعلوماتي

فالمعارك للسيطرة على عقول الكثير من الشخصيات السياسية في موقع القرار وتوجيهها هي «حرب غير مرئية» على الرغم من أنها أخذت خطًا واقعيًا، وأصبحت بالتدريج تهدد جوهر الصراع من أجل السيطرة على وعي صاحب القرار، ولتحد من إمكانيات أي مواجهة جادة للأخطار الخارجية، إضافة لأخطار التأثير والتخريب المتعمد للموارد المعلوماتية المتاحة لكل دولة، ووسائل الحصول عليها وحفظها ونشرها واستعادتها والتعامل معها. مما دفع ببعض الدول إلى الشروع بتطبيق برامج حكومية طويلة المدى على المستوى القومي، الهدف منها تأمين الأمن المعلوماتي القومي وسلامة البنى التحتية لنظم الإعلام الوطنية. في نفس الوقت الذي بدأت فيه بالتعامل مع «العولمة الإعلامية» وآثار التشابك المتبادل بين المجالين الإعلاميين الوطني والدولي. واضطرت مجبرة على الاعتراف بأن نجاح الجهود الوطنية للحفاظ على الموارد المعلوماتية الخاصة بكل دولة، ليست في النهاية سوى جهود حثيثة لرفع مستوى «المناعة السلمية» للنظام الإعلامي الوطني في مواجهة الساحات الإعلامية للدول الأخرى التي أصبحت تشمل دولاً بعيدة عنها جغرافيًا، وليس بالضرورة أن تكون تلك الدول مجاورة، ولكن يكفي أن تكون متشابكة معها من خلال شبكات الاتصال الدولية وفي الموارد الإعلامية بشكل موضوعي ومتشعب يصعب فصله.

وموضوع «السلاح الإعلامي» و «الحرب الإعلامية» أصبح مثارًا للمناقشة من قبل المتخصصين بشكل واسع، منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر أعدادًا كبيرة من المقالات والدراسات حول هذا الموضوع الهام في العديد من الصحف والمجلات. وبدأ يناقش ضمن موضوعات الكثير من المؤتمرات واللقاءات العلمية

الوطنية والإقليمية والدولية، التي صبت اهتمامها بمعظمها على مواضيع الأبحاث التي لا تتفق ومبادئ السلام العالمي، وبرامج تطوير التكنولوجيا الخاصة بطرق حماية الموارد المعلوماتية من التأثير الخارجي. ولكن كل تلك المناقشات والمقالات والدراسات المنشورة حملت طابع المحلية، وكانت بعيدة كل البُعد عن المناقشات الدولية التى كان يجب أن تتناول مشاكل «العولمة الإعلامية، والأمن الإعلامي».

رغم أن المشكلة حظيت ليس باهتمام المتخصصين وحسب، بل واستحوذت على اهتمام عدد كبير من غير المتخصصين وقادة الرأي، ولهذا يمكننا اعتبار صدور القرار ٧٠/٥٣ عن منظمة الأمم المتحدة بمثابة إنذار يشير بجدية للخطر الجاثم، الذي وقعت فيه البشرية ويهدد صميم النظم الإعلامية الوطنية، ويهدد الإنسانية في القرن الحادي والعشرين بعد أن ظهر جليًا للمجتمع الدولي بما لا يدع مجالاً للشك، أنه أصبح متوفرًا لدى العديد من الدول المتقدمة تكنولوجيا معلوماتية متطورة، ونتائج أبحاث جاهزة وهامة يمكن استخدامها في التأثير في الموارد الإعلامية للغير.

وحقائق لا تقبل الجدل من أن نتائج الأبحاث تلك أدت إلى صنع وسائل تستخدم في الأغراض العسكرية البحتة، حتى ولو لم يتم تسميتها بالأسلحة الإعلامية.

وأصبح واضحا آيضا بعد توفر معلومات كافية تتحدث عن شروع العديد من الدول الصناعية المتقدمة في إجراء أبحاث للحصول على تقنيات وتكنولوجيا متطورة في مجال الاتصال، وإعداد تكنولوجيا متطورة وتقنيات وطرق لاستخدامها بهدف السيطرة المباشرة على الموارد المعلوماتية للخصم، والتأثير المباشر عليه، حيث أشارت بعض المصادر إلى أن أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم وصلت وفي مستويات مختلفة لنتائج ملموسة في هذا المجال الذي لا يقل خطورة عن السلاح النووي، بينما تجرى أبحاث لتطوير السلاح النووي

في ٢٠ دولة فقط من دول العالم تقريبًا. وتذكر بعض المصادر أن بعض الدول أصبحت تملك وسائل جاهزة للدفاع ضد أخطار السلاح المعلوماتي ضد العدو المتوقع في ظروف الصراعات العسكرية على مختلف المجالات والمستويات، حتى في زمن السلم.

ويشمل الإطارين الاستراتيجي والعملياتي التكتيكي وصولاً إلى أرض المعركة، وأن الاهتمام منصبٌ الآن على مواضيع تتعلق بحماية المجال المعلوماتي الخاص بتلك الدول من تأثير استخدام السلاح المعلوماتي من قبل دول معادية تفاديًا لتأثير الحرب غير المعلنة في المجال المعلوماتي. كما وبات معروفًا أيضًا من أن بعض الدول التي تقوم فعلاً بشن الحرب المعلوماتية، أو شنتها قد أدخلت السلاح المعلوماتي فعلاً في نظمها العسكرية وتقوم بإعداد وحدات عسكرية مدربة خاصة ومدعومة بالمتخصصين في هذا المجال الهام، للقيام بالعمليات الإعلامية الهجومية كأداة من أدوات الصراع الأخرى لتحقيق النصر العسكري الحاسم على العدو. ويعتبر المهتمون بالمشكلة أن الستار قد انكشف فعلاً عن استخدام السلاح المعلوماتي عمليًا في الحروب الأهلية الجارية هنا وهناك، وفي الصراع على السلطة في معظم دول العالم، وفي الصراعات القومية والعرقية والدينية، وأن الأسلحة المعلوماتية أظهرت مقدراتها الفريدة على أرض المعركة وتأثيرها النفسي والمادي والمعنوي سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، وتجاوزها عمليًا لكافة الحدود الوطنية والسياسية والجغرافية بتجاهل تام لاستقلال وسيادة تلك الدول.

واكتشف المراقبون أن معظم الصراعات الداخلية الأخيرة والهامة تتم بمساعدة ودعم كبيرين من الخارج وهو ما نفهم منه أن تلك الصراعات لم تنجُ من استخدام بعض الوسائل الحديثة في الصراع ضمن المجال المعلوماتي، والتي يمكن اعتبارها أسلحة معلوماتية، ليصبح واضحًا: أن وقت الأشكال التقليدية من «التخريب الإيديولوجي» و«عمليات الاختراق الفكري» و«الحرب النفسية» قد ذهبت لتحل محلها الوسائل الحديثة، وعلى

مستوى جديد من التأثير، وأن مستوى استخدام تلك الوسائل قد ارتفع بشكل لا يوصف. إذ لا يمكن مقارنة الخطابة أمام حشد من الجمهور يمكن تفريقه، أو مقالة في صحيفة يمكن مصادرتها، أو برنامج إذاعي مسموع أو مرئي يمكن التشويش عليه، بسرعة انتشار المعلومات في كل أنحاء العالم، أو اختفاء تلك المعلومات مباشرة وبسرعة هائلة من كل أنحاء العالم، عبر شبكات الحاسب الآلي، وأشهرها شبكة "الإنترنت» العالمية، وهي معلومات أصبحت اليوم مزودة بالصورة الثابتة والمتحركة، والتسجيلات المرئية والمسموعة.

ويمكن أن تعادل بفعاليتها الأسلحة المعلوماتية، التي يهدف من استخدامها أن تكون فوق القوميات، وفوق الدول، وثبت عمليًّا أن في كل أنواع «الحروب المعلوماتية الأهلية» وبشكل غير مباشر هناك قوة ثالثة، وضعت ضمن أهدافها الحيوية الاختراق وتخطي الحدود لداخل ضمير تلك المجتمعات الضحية. وظهر ذلك جليًّا خلال الأعوام الماضية عندما استخدمت أراضي غيرها لإدارة هذا النوع من الصراعات كما حدث في العراق (قبل وأثناء وبعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١)، واجتياح العراق عام 2003، وإندونيسيا (أثناء انفصال تيمور الشرقية)، وجمهورية إشكيريا (الشيشان) في حربها المستمرة من أجل الاستقلال، والحرب التي خاضتها وتخوضها بعض دول الاتحاد اليوغوسلافي السابق من أجل الاستقلال، وقيام إسرائيل بالاستيلاء حتى على الأقراص المدمجة لأجهزة الكمبيوتر خلال حملاتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فعلى مثال يوغوسلافيا انكشفت محاولات توريط الاتحاد الدولي للاتصالات الإلكترونية من خلال مبادرة الأمم المتحدة في كوسفو، وقرار تحديد نهايات الأقنية المستقلة للاتصالات التلفونية والاستيلاء على الرمز الدولي لتلك الدولة، وكان من الممكن أن يبقى ذلك الإجراء شبه مجهول لو لم يعلن عنه. ومثل تلك الخطوة يمكن اعتبارها بالكامل جهودًا إضافية، الهدف منها عزل الأقنية الإعلامية للخصم، وبالتالي الحد من تأثيرها

وإخراجها من معادلة الصراع، ومثال أدوات الصراع من أجل استقلال تيمور الشرقية، قيام منظمة "East Timor campaign" مباشرة بعد الاقتراع على استقلال المحافظة الإندونيسية السابقة تلك، ومن أراضي إسبانيا والبرتغال وفرنسا بهجوم كاسح استهدف المواقع الحكومية الإندونيسية في شبكة الإنترنت العالمية، خربت بنتيجتها صفحاتWEB، الخاصة ليس بالحكومة وحدها، بل وصفحات المنظمات الإندونيسية، وأطلقت فيروسات كمبيوتر جديدة، بدأت بالعمل مباشرة للقضاء على المواقع الإعلامية الإندونيسية في شبكات الكمبيوتر العالمية.

ولا يمكن أن تعتبر تلك العملية المعلوماتية المنفذة من أراضي دول أوروبية بعيدة جداً عن جنوب شرق آسيا، إلا حقيقة تثبت «لا حدودية» استخدام الأسلحة المعلوماتية، ومثال لاستخدامات الأسلحة المعلوماتية بشكل مباشر من أجل الوصول إلى أهداف سياسية داخلية محددة رغم البعد الجغرافي الشاسع بين المؤثر والمتأثر من استخدام السلاح المعلوماتي.

وفي الحالة العراقية عندما وضعت بعض المواقع العراقية تحت المراقبة المستمرة من قبل أجهزة مراقبة متطورة ثبتتها فيها فرق التفتيش الدولية، وعندما أجبرت الحكومة العراقية على إغلاق مواقعها في الإنترنت بعد أن تم التسلل إليها، وتغيير مضمونها لصالح المعارضة العراقية، وفقًا للنبأ الذي أذاعته إذاعة صوت العراق الحر من براغ يوم ٣/٦/٢٠٠٠.

وعندما سيطرت القوات الأمريكية على الساحة الإعلامية العراقية تمامًا قبل وأثناء وبعد دخول قوات التحالف الدولي للأراضي العراقية للقضاء على نظام حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣.

العزل والتعتيم الإعلامي الدولي:

هذا إن لم نتحدث عن العزل الإعلامي والتعتيم الإعلامي شبه الكامل، من قبل أكثرية وسائل الإعلام الدولية المؤثرة والتي هي فوق الدول، لرأي الجانب العربي في الصراع الدائر من أجل تحقيق سلام عادل وحقيقي بين العرب وإسرائيل، والاستعاضة عنه بإبراز رأي الجانب الإسرائيلي فقط وبشكل سافر، وزج الإسلام بأحداث لا علاقة له بها، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، تحدث هنا وهناك في أنحاء مختلفة من العالم عن طريق تشويه الحقائق بشكل مقصود، مما يوحي بخلق رأي عام دولي متحيز أحادي الجانب يشوه الحقائق وينصر المعتدي على الضحية، ويؤدي إلى حرمان المعتدى عليه ضمن إطار هذا الوضع غير الطبيعي من التعبير عن رأيه وتوضيح الحقائق أمام الرأي العام العالمي.

ناهيك عن الحرب الإعلامية غير المعلنة من الخارج لإشعال نار الفتنة وتفعيل الخلافات العربية العربية، والعربية مع دول الجوار الإقليمي، والإسلامية الإسلامية. وهي أحادية الجانب لا تواجه أية مقاومة تذكر لضعف أدوات وفعاليات الإعلام العربي والإسلامي الموجه نحو الساحة الدولية حاليًا على الأقل.

ولا بد أن تلك الصورة هي التي أثرت بشكل نهائي في تقدير المشكلة بالكامل من قبل دول العالم الأقل تطورًا وهي التي أدت إلى تغيير مواقف الكثير منها بشكل جذري عما كان في السابق. وظهر هذا من خلال مؤتمر جنيف حول الأمن الإعلامي الذي انعقد في آب/ أغسطس ١٩٩٩، والذي نظمه معهد الأمم المتحدة لمشاكل نزع السلاح(يونيدير)، وإدارة قضية نزع السلاح في الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، من ضمن إطار إجراءات تطبيق القرار ٥٣/٧٠ للهيئة العامة للأمم المتحدة وشارك في المؤتمر ممثلين عن أكثر من ٥٠ بلدًا،

من بينهم كل اللاعبين الأساسيين على أرض تكنولوجيا المعلوماتية الدولية المتقدمة، مما سمح برفع مستوى نتائجه، ولو في إثارة المشكلة على المستوى العالمي على الأقل، بعد أن كانت حصرًا بلقاءات المتخصصين وحدهم.

الأمن المعلوماتي

في الظروف المعاصرة

تغيرات فرضتها ثورة الاتصال والمعلوماتية:

جرت في عالمنا المعاصر تغيرات جذرية وطرقت أبواب القرن الحادي والعشرين حاملة معها ثورة حقيقية في مجال الاتصال والمعلوماتية. ودخلت معها الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلوماتية المتطورة مجالات: التعليم، والتجارة، والاقتصاد، والصناعة والإنتاج، والأبحاث العلمية والعسكرية. وعلى ضوء منجزات الثورة العلمية والتقنية تطورت متطلبات الأمن القومي بعد أن كان اهتمام الدول منصباً حتى وقت قريب على مجالات توفير الأمن من جوانبه العسكرية فقط، وأصبحت المعلوماتية وسيلة وأداة رئيسية تستخدمها السلطات الإدارية والعسكرية والأفراد في المجتمع الجديد الذي اصطلح على تسميته بـ «المجتمع المعلوماتي».

ولا أحد ينكر التغييرات الاجتماعية الجذرية التي جرت في العالم مع نهاية القرن العشرين، ولا ينفي أحد الحاجة لدراسة وتحليل إيجابيات وسلبيات الوسط المعلوماتي الجديد السائد في المجتمع الدولي. بعد أن برزت بشدة مشاكل لم تكن معروفة من قبل، وعرفت باسم الأمن المعلوماتي وتجاوزتها عن عمد معظم الدول المتقدمة المحتكرة لتكنولوجيا المعلوماتية في العالم المعاصر، معتبرة أن حلها ممكن من خلال فرض السرية التامة على تكنولوجيا وتقنيات المعلوماتية الحديثة وفرض مختلف القيود على انتقالها للغير.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت بعض الدول المتقدمة تعترف بأهمية هذه المشكلة، ومن بين تلك الدول كانت الفيدرالية الروسية التي أحدثت مع نهاية القرن العشرين لجنة حكومية خاصة اشتركت فيها مختلف الأجهزة والإدارات الحكومية المختصة

للإشراف على إجراءات الأمن المعلوماتي ومتابعتها . وأعدت مشروعًا تضمن طرقًا ووسائل لحماية المصالح الحيوية للفرد، والمجتمع، والدولة، داخل عالم الفضاء المعلوماتي الحديث.

وفرضت الأوضاع الجغرافية والسياسية على الفيدرالية الروسية ودول رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ضرورة وضع مداخل جديدة تمامًا لمواجهة الأخطار التي تواجه الأمن القومي لتلك الدول وفي مقدمتها الأبعاد الجغرافية والسياسية والمعلوماتية التي نتجت عن انتهاء «الحرب الباردة» بين المعسكرين الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفييتي السابق والغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. في ظروف استراتيجية صعبة تعتبر المعلوماتية من أهمها، وكادت أن تكون متساوية بين الأطراف المالكة لبنية تحتية متطورة للمعلوماتية.

وحتى إن بعض الباحثين العرب أخذوا يشيرون للجدال الدائر حول ما يحققه الهجوم الفضائي الذي تقوم به معظم دول العالم المتقدم وتتوجه به للناطقين بالعربية، وكأن العالم بأسره بات يريد التحدث مع العالم العربي الغائب عن مخاطبة العالم باللغات التي يفهمها، ورأى البعض في ذلك غزوًا ثقافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، ورآه البعض الآخر انفتاحًا غربيًّا وعالميًّا يرفد المجتمعات العربية بثقافات جديدة تفتح أمامها خيارات واسعة لم تكن لتحلم بها قبلاً. هذا إن لم نتحدث عن عمليات الاستطلاع الدائمة التي تقوم بها الدول المتقدمة لاستطلاع مقدرات العرب الاقتصادية والعلمية والعسكرية عن طريق الاستشعار عن بُعد.

وجاء هذا إثر انشغال العالم المعاصر ولسنوات طويلة بالحديث عن إيجابيات سرعة التواصل والخدمات اللا مسبوقة التي قدمتها تكنولوجيا المعلوماتية والاستشعار عن بُعد، ومن المفيد هنا أن نتوقف قليلاً عندها ونعيد النظر في بعض الآثار الجانبية النفسية والأخلاقية والسياسية والقانونية التي خلقتها الثورة المعلوماتية على القضايا المطروحة والمسائل الشائكة

في أنحاء عديدة من العالم. ولنرى ما إذا كان استخدام وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية وتقنيات المعلوماتية تسهم في إحلال العدالة أم تزيد المسألة تعقيداً وتشابكاً.

ولا شك أنّ التواصل الذي حققه عالم اليوم لم يسبق له مثيل، وأنه في الكثير من النواحي خدم الحوار وتبادل الآراء والأفكار والتفاعلات الثقافية والحضارية الجارية بين مناطق وثقافات متباعدة جغرافيّاً وتاريخيّاً، وظهر أن هذه التقنيات يساء استخدامها بعد أن غدت تهدّد بأن تكون مصدراً لواقع بديل لا يساعد على فهم ما يجري على كوكب الأرض، بل أخذت تخلق تصورات بديلة عن الواقع المعاش، وبرز معها خطر التعامل مع تصورات ومفاهيم تتجاهل الواقع وتعقيداته وآلامه ومآسيه الإنسانية الصارخة، ولو افترضنا حُسن النية فيما يجري، فإننا نرى أن على وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية أن تكون انتقائية بكل الأحوال؛ لأنه لا يمكن أن تنقل لنا وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية العالمية الأوجه المتداخلة لأي قضية في حين تصبح معه تلك الانتقائية موجهة لأغراض سياسية أو عدائية محددة، وهو ما تكمن فيه الخطورة الحقيقية.

ومن خلال تتبع واقع تبعية الإعلام العربي لما تنشره وكالات الأنباء ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الغربية، وغياب المرجعية الإعلامية العربية التي يمكنها نقل رؤية العرب وهواجسهم للإعلام الدولي، فإن ما نتلقاه من إعلام عمّا يجري في المنطقة العربية يتناقض تماماً مع المشهد المعاش، ويتناقض مع الحقائق الصارخة التي تتحرك باتجاه، في الوقت الذي يتحرك فيه الإعلام العربي باتجاه معاكس تماماً، ويبدو معها أن المهم اليوم هو إخراج الخبر والصورة والحديث بنبرة واثقة، وتصميمه بعد دراسة متأنية من قبل المتخصصين في علوم الاتصال والإعلام العرب، وإخراجه بصياغة لغوية ونفسية محددة تخدم الأهداف المحددة مسبقاً، ليصبح العمل الإعلامي العربي مستقلاً إلى حدّ ما عن مجريات الأحداث ويسايرها بموضوعية علمية؛ لأن الصورة التي روج ويروّج لها الإعلام

الغربي بدأت تأخذ سبقًا صحفيًا وأهمية تضاف لمجريات الواقع، وما أن تشير وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الغربية، إلى حقيقة معينة في حدث سياسي رسمي مهم، حتى يأتيك الجواب من وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية العربية، بأننا نتعامل مع المفهوم السائد الذي هو أهمّ من الواقع، ويفرض علينا أن نبني تحركاتنا وفق هذا المفهوم وليس وفق الأحداث الفعلية التي لا يعرفها سوى قلة مختارة في منطقة محددة. وهو ما يسمح لنا بالقول: إن أحداث المنطقة العربية كما تظهر في الإعلام الغربي، وإلى حد ما في الإعلام العربي، تختلف بشكل جوهري عن حقيقة ما يجري في الواقع الفعلي، ولا تلامس الهدف المتوسط المدى والبعيد المدى وراء مجريات الأحداث، الأمر الذي يضفي على معظم العرب شعورًا بالإحباط والقلق والبحث عن طريقة للفت نظر الرأي العام العالمي لجوهر المسائل التي يواجهها العالم العربي فعلاً.

المواجهات المعلوماتية أسهمت بانهيار الاتحاد السوفييتي السابق:

ومن التجارب الفعلية التي عايشها العالم المعاصر «الحرب الباردة» التي أثبتت نتائجها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لوسائل المعلوماتية المتقدمة بشكل واسع لتحقيق تفوق كبير حتى على المجالات العسكرية. وانهزم فيها الاتحاد السوفييتي السابق لعدم قدرته على المواجهات المعلوماتية التي فرضت عليه. وغدت تقديرات القيادة العسكرية والسياسية الأمريكية بعدها مبنية على مفهوم ودور المعلوماتية والاستشعار عن بُعد في الصراعات الحديثة، مما دعاها لزيادة إنفاقها على تطوير وترشيد تكنولوجيا المعلوماتية والاستشعار عن بُعد المتطورة، التي كانت تبلغ في عام ١٩٨٠ نحو ٨ مليار دولار أمريكي لتصبح أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٤.

ومن تحليل موضوعي للأسباب السياسية التي أدت لهزيمة الاتحاد السوفييتي

السابق في «الحرب الباردة»، نرى أنه كانت هناك أسباب موضوعية أخرى تضمنت أسبابًا اقتصادية وسياسية وأيديولوجية ومعلوماتية عجزت القيادة السياسية والعسكرية السوفييتية عن تقديرها مما جعلها عاجزة عن المواجهة التي فرضت عليها في مجالات تكنولوجيا المعلوماتية وغيرها من الأسباب. بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومن مطلع ثمانينيات القرن العشرين تبدي اهتمامًا خاصًا لدور التأثير المعلوماتي والنفسي في الأمن القومي.

وما أن تم انتخاب (رونالد ريجن) لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حتى جرى تقديم استراتيجية جديدة للأمن القومي، تضمنت أربعة عوامل رئيسية: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، ومعلوماتية. وجرى التركيز في الاستراتيجية الجديدة على العامل المعلوماتي، وهو ما أوضحته وثائق الأمن القومي. وفي مطلع عام ١٩٨٣ وقع الرئيس (رونالد ريجن) على خطة لـ«قيادة الأجهزة الدبلوماسية الحكومية لعملية تحقيق سياسة الأمن القومي» وتضمنت تحديدًا أكثر وضوحًا لمفهوم النشاطات الدبلوماسية، وأكدت على أن «نشاطات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موجهة لتوفير الدعم لسياسة الأمن القومي ضد الاتحاد السوفييتي». وهذا يعني أن تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم وتنفيذ نشاطات معلوماتية وثقافية واسعة.

وتضمنت الخطة التي أقرتها الإدارة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية إعداد آليات لتخطيط وتنسيق نشاطات اجتماعية، ومعلوماتية، وسياسية، وآليات البث الإذاعي المسموع والمرئي، وتبعتها في عام ١٩٨٧ أولى المحاولات التي قام بها جورج سوروس لدخول الساحة المعلوماتية للاتحاد السوفييتي السابق بقصد تنفيذ البرامج الواردة في خطة الرئيس (رونالد ريجن) للكفاح ضد «إمبراطورية الشر» أي الاتحاد السوفييتي، وتنفيذ المكونات المعلوماتية لسياسة الأمن القومي الأمريكية. ومن المعروف أن جورج سوروس حصل على

شهرة عالمية لأول مرة عام ١٩٩٢، إثر عملياته المالية التي أدت لانهيار الجنيه الإسترليني، وحقق بنتيجتها أرباحًا بلغت نحو ٢ مليار دولار أمريكي، وظفها لإنشاء صندوق سوروس للعمل في الدول الاشتراكية السابقة في شرق أوروبا، وعمل الصندوق منذ تسعينيات القرن الماضي في ٣٠ دولة، ولم توقف نشاطاته تحت طائلة القانون عمليًا سوى بيلاروسيا التي شملت نشاطات الصندوق فيها تمويل النشاطات المعارضة لرئيس الجمهورية، وسرعان ما شمل وقف نشاطات صندوق سوروس الفيدرالية الروسية، وجمهورية أوزبكستان بعد الأحداث الدامية التي جرت في أنديجان عام ٢٠٠٥، وغيرها من الدول على الساحة السوفييتية السابقة.

وتشير بعض الدراسات إلى تبادلات عميقة جرت في نظرية وتطبيق التأثير المعلوماتي مع وصول (رونالد ريجن) إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ معها عصر الصراع العالمي للسيطرة على وعي الشعوب عن طريق استخدام أحدث منجزات تكنولوجيا المعلوماتية والاستشعار عن بعد، وتنسيق نشاطات كل الأجهزة الحكومية والتجمعات العابرة للقارات.

وبدأت الأجهزة الحكومية في عهد الرئيس (رونالد ريجن) باستخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاستشعار عن بُعد كمراكز تنسيق موجهة للتأثير المعلوماتي والنفسي بشكل متصاعد. ولعب مجلس الأمن القومي الدور المركزي في عملية تنسيق نشاطات أجهزة المعلوماتية والنفسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان مجلس الأمن القومي في خطة «الدعاية النفسية للأمن القومي» كفقرة مركزية متخصصة في نظام العمليات النفسية إلى جانب الإدارات الحكومية، والمنظمات الأمريكية العاملة على الساحة الدولية، وإدارة الأمن القومي المركزية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية «يوسيدا».

ومع تلك النشاطات ظهرت آلية عالمية جديدة لتنسيق التأثير المعلوماتي والنفسي على المجتمع الدولي، وضمت آلية التنسيق العالمية تلك: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس الأمن القومي، والوزارات، والإدارات، والمنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن دون شك أن النشاطات المعلوماتية والنفسية المنسقة للأجهزة الحكومية، والمنظمات الاجتماعية، والتجارية أتت بثمارها، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية معها الساحة المعلوماتية العالمية في القرن الـ٢٠، ومع تطور شبكات الإنترنت العالمية سعت الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على الساحة المعلوماتية العالمية في القرن الـ٢١. وأظهرت الأبحاث والدراسات العلمية والتجارب العملية أفضليات وظواهر تداخل مسائل الأمن القومي، ونتج عنها ظهور وتطور أشكال جديدة أطلق عليها تسمية «الأمن النفسي».

وكانت ردة الفعل الأولى ما جرى في الفيدرالية الروسية مع نهاية القرن الماضي حيث بدأ نظام خاص بالعمل لتوفير ضروريات حماية مواقع الأمن الشخصي والاجتماعي والحكومي، وجاء إحداثه من خلال القاعدة القانونية لـ«الأمن» والمؤلفة من مجموعة من القواعد القانونية المرتبطة بالأمن القومي الروسي، ولكنها بمجموعها لم تتطرق لمفهوم «الأمن النفسي».

وتسارعت المتغيرات الجوهرية وأصبحت تحتاج لوضع حلول لمشاكل المعلوماتية والأمن النفسي وتوفير الأمن القومي، وتوفير الحماية النفسية للسكان المدنيين والعسكريين من التأثيرات السلبية المعلوماتية والنفسية. وتستخدم في الوقت الحاضر الكثير من أحدث الوسائل للتأثير في سلوك وتصرفات الناس، والإدارة الحكومية المدنية والعسكرية. ورافقها ظهور المعلومات على البرامج الأمريكية «م ك – أولترا»، وأرتيشوك، والبرامج المشابهة المعدة في فرنسا، وألمانيا، واليابان، وغيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال. وزادت إمكانيات التأثير في نفسية وسلوك الإنسان بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة. وكانت النجاحات

الكبيرة التي تحققت في الدول المتقدمة بمجال التأثير النفسي، والسيكولوجي، والطاقة البيولوجية، وغيرها من الظواهر النفسية والجسدية من الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة.

وبدأت مجموعات بشرية كبيرة في أكثرية دول العالم المتقدم تبحث عن أشكال وطرق جديدة للتأثير في نفسية وسلوك الإنسان. وفي طليعة تلك الدول كانت الولايات المتحدة الأمريكية، التي تملك أوسع شبكة من المعاهد، والمراكز، والمختبرات، والجمعيات العلمية لإجراء الدراسات النظرية والتطبيقية وإيجاد الحلول للمسائل ذات الطبيعة العسكرية والتطبيقية والمدنية. وأبدت الإدارة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا بمثل هذه الدراسات. وأصبح ممكنًا معها وعن طريق تكنولوجيا المعلوماتية التأثير في نفسية والسلوك البشري عن طريق الأقمار الصناعية. وهو ما دعا العالم إلى ضرورة تحديد خطر انتشار نظم «تيليديسيك» عن طريق الأقمار الصناعية، وهي الأنظمة التي سعى الملياردير الأمريكي (ب. غيتس) تحقيقها بواسطة الصواريخ الروسية ((CC-18 PC-20))، المشروع الذي بلغت تكاليفه ٥ مليارات دولار أمريكي.

ويمكن استخدامه لأغراض عسكرية، وللقيام بمواجهات على الساحة المعلوماتية، من خلال عدد كبير من الأقمار الصناعية (أكثر من ٣٠٠) توفر إمكانية تغطية أي نقطة على كوكب الأرض، ووفر المشروع إمكانية تحقيق الغرض من خلال قمرين اصطناعيين كحد أدنى فقط.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك الآن في الفضاء الكوني ٢٤٠ قمرًا صناعيًا، والفيدرالية الروسية ١٦٠ قمرًا صناعيًا، فستكون الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الـ ٢١ المسيطرة تمامًا على الفضاء المعلوماتي الكوني. وأن معظم دول العالم أدخلت قيد الخدمة فعلاً نظمًا خاصة بها لاستخدام المعلوماتية كمؤثر نفسي

وسلوكي وكجزء من نظم الأمن القومي، وتتضمن إجراءات لحماية المواقع الاجتماعية والشخصية، والحكومية من أخطار التأثير المعلوماتي.

ومن بينها الفيدرالية الروسية التي اعتبرت أن مهمة توفير الأمن في مجالات المعلوماتية النفسية والسلوكية هي جزء من نظام الأمن القومي، وسمحت بتنظيم وتنسيق نشاطات الوزارات، والإدارات، والمؤسسات، والمنظمات، والتشكيلات العسكرية، وأجهزة الإدارة الحكومية والعسكرية، والهيئات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والمواطنين بشكل عام، من أجل توفير الأمن المعلوماتي والنفسي والسلوكي للأوساط الاجتماعية، وتوفير الأمن النفسي والسلوكي للسكان المدنيين والعسكريين على حد سواء.

مواقع الأمن المعلوماتي والنفسي والسلوكي في سياسة الأمن القومي:

تشمل مواقع الأمن المعلوماتي والنفسي والسلوكي في الأمن القومي:

- الوسط المعلوماتي والنفسي والسلوكي للمجتمع، والذي يعتبر جزءًا من الوسط المعلوماتي للمجتمع الدولي الناتج عن استخدام المعلوماتية، ووسائط المعلوماتية، والبنية التحتية للمعلوماتية من أجل الإسهام والتأثير على نفسية وسلوك بشر غير مرئيين.

- الموارد المعلوماتية للقيم المعنوية، والثقافية، والتاريخية، والقومية، والمعادات والتقاليد، وغيرها.

- نظم تشكيل الوعي الاجتماعي، وخلق التصورات العامة، والآراء السياسية، وغيرها.

- نظم تشكيل الرأي العام.
- نظم اتخاذ القرارات السياسية.
- نظم تشكيل الوضع النفسي والسلوكي للإنسان.

أهداف الأمن المعلوماتي النفسي والسلوكي في سياسة الأمن القومي، وتشمل أهداف الأمن المعلوماتي والنفسي والسلوكي في سياسة الأمن القومي:

- حماية نفسية وسلوك السكان والجماعات الاجتماعية المدنية، والعسكريين من التأثير السلبي للمعلوماتية، والتأثير النفسي والسلوكي على المجتمع.
- ومواجهة محاولات التأثير على عملية تقبل السكان المدنيين والعسكريين للمعلومات المرسلة من قبل القوى السياسية المعادية للدولة بهدف إضعاف قدراتها الدفاعية.
- حماية المصالح القومية، وأهدافها وقيمها في الفضاء المعلوماتي العالمي، والإقليمي، والقومي.
- المتابعة الدائمة للعلاقة الاجتماعية بأهم مشاكل الأمن القومي، وتوقعات ومواقف الرأي العام، والأوضاع النفسية للمدنيين والعسكريين.
- ومواجهة الغزو المعلوماتي الذي تقوم به الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات النفسية والمعنوية والأخلاقية.

ولم يغفل الباحثون في دراساتهم أن بعض الدول الغربية تصطنع صورًا سيئة عن دول العالم الأخرى، ومنها ما تنشره وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الدولية من

شائعات تسيء لبعض الدول والبنوك والشركات العاملة فيها. ورافقتها زيادة ملحوظة في إنتاج هوليود لأفلام سينمائية تقدم صور مشوهة عن بعض الشعوب وتصورها كمنابع للإرهاب، والاغتصاب وتستهدف الدول الأقل تقدمًا، وشعوب العالم الثالث وخاصة الشعوب الإسلامية.

ولم تقف عند هذا الحد بل استهدفت حتى واحدة من الدول العظمى العضو الدائم بمجلس الأمن الدولي عن طريق نشر شائعات عن «المافيا الروسية»، بقصد الإساءة للبنوك والشركات الروسية العاملة خارج روسيا، واستهدفت وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الدولية في واحدة منها العقد الذي أبرمته شركة «غازبروم" الروسية عام ١٩٩٧ مع شركة إيرانية بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي لتجهيز مواقع إنتاج الغاز في جنوب باريس بالتعاون مع شركات فرنسية وماليزية.

وهو ما أثار حفيظة كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي اعتبر الصفقة دعمًا للإرهاب الدولي. ورافقتها زيارة مفاجئة قام بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الفيدرالية الروسية ج. كولينز بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٧ لرئيس إدارة الشركة الروسية المساهمة «غازبروم» ر. فياخيريف، وتصريحه بأن نشاطات «غازبروم» في إيران يمكن أن تؤدي لفرض مقاطعة أمريكية على الشركة الروسية المذكورة. هذا إن لم نتعرض للدور الروسي في تطوير أبحاث استخدام إيران للطاقة النووية.

كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطًا سياسية كبيرة على قيادة الفيدرالية الروسية بعد إصدارها قانون «حرية الضمير والهيئات الدينية» في عام ١٩٩٧ والذي أدى إصداره للحد من نشاطات الجماعات الدينية المتعصبة والمبشرين الأجانب على الأراضي الروسية.

وسبق إصدار القانون المذكور زيارة قامت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك م. أولبرايت لموسكو. والتقت خلالها مع المطران الروسي أليكسي الثاني، وطلبت منه عدم التعرض لنشاطات الجماعات الدينية الغربية على الأراضي الروسية.

واعتبرت عدم التعرض لنشاطات الجماعات الدينية الغربية على الأراضي الروسية إثبات لتمسك الفيدرالية الروسية بالمبادئ الديمقراطية وممارسة الحرية. ولكن الذي حصل كان ردة فعل سلبية من قبل المطران الروسي الذي أدلى بتصريح قال فيه: «تعمل في روسيا اليوم أعدادًا كبيرة من الكنائس الأجنبية، ويعمل مبشرون لجماعات دينية، ونشاطات الكثير منهم لها طابع شمولي ومعادي. وأنهم يستخدمون في نشاطاتهم أساليب تدعو للتعصب أو الإيحاء بالتعصب. ويمارسون وسائل وأساليب للتأثير النفسي والسلوكي. وهو ما يمثل نوعًا من الضغوط على السلوك الشخصي والفردي».

المواجهات المعلوماتية كانت ولم تزل مادة للصراع في مختلف مراحل التطور التاريخية:

ولا أحد ينكر أن المعلوماتية كانت ولم تزل تستخدم في مختلف مراحل التطور التاريخي كمادة للصراع الفكري والأيديولوجي. وأدت المواجهات الفكرية عمليًّا إلى نشوب كل الصراعات والحروب عبر التاريخ، وكانت تستخدمها الأطراف المتصارعة ولفترة طويلة كمادة للتجسس ومواجهة النشاطات التجسسية. ومع قيام الساحة المعلوماتية العالمية الواحدة لوحظت تغيرات كمية ونوعية في المواجهات الفكرية والمعلوماتية. وأدت الثورة العلمية والتقنية الحديثة إلى انقلاب حقيقي في مجال توفير المعلومات للنشاطات الإنسانية المختلفة. وظهرت معها معلوماتية جماهيرية: مطبوعة، ومسموعة، ومرئية، وغيرها، وجهت لعدد غير محدد من الأشخاص، ورافقها ظهور واستخدام وسائط سريعة لنشرها مما فرض الحاجة لضرورة التمييز بين المعنى الواسع والمعنى الضيق لمصطلح «المعلوماتية» في المجالات الحربية الهجومية والدفاعية وفي مجال المواجهات المعلوماتية المستمرة.

وبالمعنى الواسع نرى أن المواجهات المعلوماتية هي شكل من أشكال الصراع عن طريق استخدام طرق وأساليب خاصة سياسية، واقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية وغيرها، وطرق ووسائل من أجل التأثير في الوسط المعلوماتي للجهات المتصارعة وحماية الذات، من أجل الوصول للأهداف الموضوعة.

والمواجهات المعلوماتية في المجالات العسكرية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات المعلوماتية بالاستشعار عن بُعد عن طريق الأقمار الصناعية ووسائط متقدمة أخرى لتوفير التأثير المعلوماتي وحماية المعلومات المتداولة من أجل تحقيق فكرة أو خطة للاستيلاء أو تحقيق التفوق المعلوماتي على الخصم أثناء الاستعداد أو أثناء القيام بعمليات حربية، ورصد وتوجيه القوات والأسلحة الهجومية عن بُعد لأهدافها، أو الدخول للمجالات المعلوماتية العالمية، والإقليمية، أو العابرة للقارات، أو القومية بهدف الحصول والتأثير على المعلومات المتداولة ضمنها أو تخريبها.

وهنا يجب التمييز بين شكلين من المواجهات المعلوماتية في المجالات العسكرية وهي: المعلوماتية التكنولوجية، والمعلوماتية النفسية والسلوكية؛ لأنه في حال القيام بعمليات المواجهة المعلوماتية التكنولوجية يكون موقع التأثير نظم المعلوماتية التكنولوجية وحمايتها كنظم للاتصالات والاستشعار عن بُعد، ونظم الرصد والاتصالات المرئية، ووسائط الاتصال المسموعة وغيرها. بينما يكون الموقع الرئيسي للتأثير وتوفير الحماية في مجال المواجهات المعلوماتية النفسية، سلوك أفراد القوات المسلحة، والأجهزة الخاصة، والسكان لدى الأطراف المتواجهة؛ ونظم تشكيل الوعي والرأي العام، وتشكل الآراء التي تؤدي لاتخاذ القرار.

المواجهات المعلوماتية في المجالات العسكرية

تتألف المواجهات المعلوماتية في المجالات العسكرية من ثلاثة أقسام هي:

الأول: مجموعة الإجراءات المتبعة للحصول على معلومات عن الخصم في ظروف المواجهات المعلوماتية؛ وجمع المعلومات عن تحركات الجيوش وأماكن تمركزها؛ والتعامل مع المعلومات وتبادلها مع أجهزة ونقاط الإدارة بهدف تنظيم وتنفيذ العمليات الحربية. وفي هذه الحالة يجب أن تكون المعلومات حقيقية، ودقيقة وكاملة، وأن يتم اختيارها في موعدها دون تأخير. وأن يتم إقرار المهام الموضوعة بشكل منطقي يوفر المعلومات اللازمة لإدارة القوات واستخدام الأسلحة.

الثاني: التأثير المعلوماتي. ويتضمن إجراءات الحصول والتعامل وتبادل المعلومات وعزلها، ونشر معلومات مضللة.

الثالث: إجراءات حماية المعلومات، وتتضمن أعمال عزل المعلومات الضرورية الخاصة بالتعامل مع قضايا الإدارة العسكرية واستخدام الأسلحة، وعزل المعلومات المضللة، المنشورة والمنفذة عبر نظام الإدارة المستخدم.

ولكن عند إعداد نظريات المواجهات المعلوماتية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المواجهات المعلوماتية تجري على مستويات استراتيجية وعملياتية وتكتيكية. وتجري أساسًا على المستوى الاستراتيجي، وتشارك فيها الأجهزة العليا للسلطة الحكومية، وأجهزة الاستطلاع والاستعلامات الخاصة، والقطاعات العسكرية على المستويين العملياتي والتكتيكي.

مفهوم المواجهات المعلوماتية:

ومفهوم المواجهات المعلوماتية» يختلف لأن المواجهات المعلوماتية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات المشتركة تستخدم فيها القوى المتوفرة، ووسائل المواجهات المعلوماتية، والقوات المسلحة والأسلحة في الصراع، وتختلف الصراعات المعلوماتية عن الصراعات المسلحة؛ لأنها تجري في أوقات السلم وفي أوقات العمليات الحربية على حد سواء ودون توقف.

ويزداد دور ومكانة المواجهات المعلوماتية في نظم الأمن القومي لأي دولة بشكل دائم، وتملك دول العالم المتقدمة في الوقت الحاضر مقدرات معلوماتية قوية، ومن بينها اللاعبين الرئيسيين وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وفرنسا، وألمانيا وغيرها من الدول العظمى، التي تمكنها منجزاتها من الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في ظل غياب القواعد القانونية الدولية التي تقيد القيام بالمواجهات المعلوماتية.

ومن الضروري اليوم إقامة نظم لتوفير المعلومات النفسية والسلوكية كجزء رئيسي من سياسة الأمن القومي وحماية المواقع الاجتماعية من التأثيرات السلبية أثناء المواجهات المعلوماتية العالمية. وبشكل يوفر الحماية النفسية والسلوكية للسكان المدنيين والعسكريين من التأثير السلبي للمؤثرات المعلوماتية والنفسية والسلوكية. وإسناد المهمة الرئيسة لتلك النظم من أجل توفير الأمن النفسي والسلوكي للأفراد، والمجتمع، وأجهزة السلطة الحكومية؛ لأن التأثير المعلوماتي النفسي والسلوكي هو تأثير موجه عن طريق نشر معلومات خاصة، تؤثر بشكل مباشر في عمل وتطور الوسط المعلوماتي والنفسي والسلوكي للمجتمع، وتؤثر في نفسية وتصرفات السكان مدنيين، وعسكريين بشكل إيجابي أو سلبي، وممارسة مختلف أشكال التأثير المعلوماتي والنفسي والسلوكي هو بالأساس تأثير دعائي ونفسي.

تأثير وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الإلكترونية على الرأي العام.

ومع ظهور وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية الإلكترونية وتطورها السريع زاد بشدة دور الرأي العام الاجتماعي، وأصبح يؤثر بشكل أكثر في التفاعلات الاجتماعية والسياسية، وخاصة على الوسط المعلوماتي والنفسي والسلوكي في المجتمع، والوضع النفسي والسلوكي للعسكريين أثناء الحرب والصراعات المسلحة. ولهذا يعتبر نظام تشكيل الرأي العام واحدًا من المواقع الأساسية لتوفير المعلوماتية النفسية والسلوكية. وتتبع ضرورته عند دراسة خصائص تشكل وأداء الرأي العام أثناء الصراعات المسلحة، وهو ما يفرض ضرورة اختيار طرق عملية لتوفير الأمن النفسي للعسكريين والمدنيين.

وأساليب تزويد القوات المسلحة بتقنيات المعلوماتية أحدثت وضعًا نوعيًا جديدًا لتطوير العمل العسكري. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك الصراعات المسلحة والحروب التي جرت خلال القرن العشرين، ومنها: الحروب الإسرائيلية العربية، والصراع الذي دار على الأرض الأفغانية بعد الاجتياح السوفييتي لأراضيها عام ١٩٧٩، والحروب التي شنها حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم.

ومن تحليل لخصائص تلك الحروب تظهر دلائل عن أن سير العمليات الحربية على أي مستوى في العالم الحديث أظهر في الكثير أهمية استخدام تقنيات وفنون المواجهات المعلوماتية. ومن دراسة للصراعات المسلحة التي جرت في النصف الثاني من القرن العشرين يظهر أنه جرى تركيز الجهود على استخدام القوة العسكرية في آنٍ معًا مع وسائل التأثير المعلوماتي والنفسي في المراحل الأولى لكل صراع، وبدأت تلك الجهود قبل شهر أو شهرين أو حتى قبل بضع سنوات من بداية العمليات العسكرية، وظهرت معها وسائل وأساليب جديدة للتأثير المعلوماتي والنفسي أطلق عليها اسم (الأسلحة المعلوماتية).

ومن الأمثلة على ذلك الحالة العراقية منذ انتهاء حرب تحرير الكويت وحتى اجتياح التحالف الغربي للأراضي العراقية. وشملت تركيب أجهزة للرقابة عن بُعد في العديد من المؤسسات العراقية.

وحتى إن المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا علقت آمالاً كبيرة على إغلاق ملفات مبررات الحرب على العراق، ولكنها كانت تفاجأ بضربات جديدة تعيد فتح الملفات من الصفحة الأولى في خضم صناعة الرأي العام في البلدين وفي العالم، وتناولت التهيئة للحرب، وتسويق مسوغات عمدت تلك المؤسسة من خلالها على ممارسة الكذب الصريح، وتشويه الحقائق عن طريق تضخيم صغائرها، وإغفال كبائرها، وفي بعض الأحيان خلق الجديد منها. وكشفت الأكاذيب والتشويهات وأضافت إليها فضيحة التجسس حتى على الأمين العام للأمم المتحدة، وعلى أعضاء مجلس الأمن. ولكن على ما يبدو أن الرأي العام في الغرب راغب بتمرير عمليات التسويف تلك بسهولة، وقبل بإغلاق ملف الحرب بالسرعة التي يأملها السياسيون.

وفي خضم معمعة العمليات الحربية احتلت وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية موقع الصدارة، وكان ينظر إليها باعتبارها رديفًا استراتيجيًّا يجب التعامل معه بجدية. واعتبرت نشاطاتها مركزية لدعم المجهود الحربي، وجزءًا لا يتجزأ منه. ولكن الأداء الإعلامي الذي أعقب قيام الحرب وانتهاء العمليات العسكرية أثبت أنه يقيم نوعًا من التوازن في عمليات التشكيك بالحرب وتبرير الاعتبارات والذرائع التي شنت الحرب بسببها.

ورغم ذلك بقيت الانطباعات العامة في معظم بقاع العالم تحوم حول الاتهامات التي وجهت للإعلام الغربي، وخاصة للإعلام الأميركي والبريطاني والمرئي منه على وجه التحديد، تتهمه بالانحياز لمنطق الحرب، ورغم ذلك لم تجرِ مساءلة القائمين على الحرب؛ لأن الإعلام الأميركي والبريطاني على ما يبدو قد آثر الانضواء تحت مصلحة الحكومات على المهنية والموضوعية في مجالات الاتصال والإعلام الجماهيري.

حتى إن بعض المؤسسات الإعلامية الكبيرة في الولايات المتحدة وبريطانيا تمادت

بنفي التهمة عن نفسها، وراحت تهاجم مناوئيها بقولها إنها لم تكن منحازة لأي طرف قبل وخلال وبعد الحرب، بل كانت منحازة للحقيقية، ولكن الواقع أثبت أن الحقيقة هي الضحية الأولى للحروب. وكانت الإذاعات المرئية الغربية تواظب على نقل أخبار انتصارات التحالف الغربي في العراق. ولا غرابة في ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت لحملات تحسين صورتها في العالم وخاصة في العالم الإسلامي مبالغ تزيد عن المليار دولار سنويًا، وشريكتها بريطانيا رصدت نصف مليار دولار لهذا الغرض، والغرض من هذه المبالغ هو تكريس واقع السيطرة الإعلامية الغربية على العالم.

إلى جانب الأسلحة المعلوماتية المتقدمة التي تملكها واستخدمت في تلك الحروب، وخير مثال عليها الصور التي نقلتها الإذاعات المرئية للصواريخ الموجهة إلى أهدافها عن طريق الأقمار الصناعية.

الأسلحة المعلوماتية:

والأسلحة المعلوماتية هي أدوات ووسائل مخصصة لرصد وإلحاق الضرر والخسائر الجسيمة بالخصم أثناء الصراعات المعلوماتية عن طريق الاستشعار عن بُعد. ومواقع تأثير الأسلحة المعلوماتية يمكن أن تكون: نظم المعلوماتية وتقنياتها؛ ونظم التحليل المعلوماتية التقنية والبشرية؛ ونظم تكنولوجيا المعلوماتية؛ والموارد المعلوماتية؛ ونظم تشكيل الوعي والرأي العام، الذي يعتمد على وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية والدعائية؛ والحالة النفسية وسلوك الإنسان.

وفي هذه الحالات يتم استخدام الأسلحة المعلوماتية بشكل مباشر أو غير مباشر لاستهداف نفسية وسلوك الإنسان والجماعات الاجتماعية، أي التأثير المعلوماتي والنفسي والسلوكي.

وتشير بعض الآراء إلى أن نظم الأمن المعلوماتي والتأثير النفسي والسلوكي قليلة الفاعلية عمليًا. الأمر الذي يدعو الدول الأضعف للقيام بإجراءات عاجلة وأعمال بحث علمية مشتركة وتنظيم مؤتمرات علمية تطبيقية وتنفيذ خطط محددة من أجل الحصول على تكنولوجيا رفيعة فعّالة لتوفير الأمن المعلوماتي في ظروف يواجه فيها العالم صراعات معلوماتية ونفسية عالمية تخطت الحواجز، وأصبحت لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية القائمة اليوم.

يجب على القيادات الإعلامية العربية أن تنهض بعبء المواجهة المعلوماتية ولسوء حظ العرب أنهم وجدوا أنفسهم بعد الحادي عشر من سبتمبر في بؤرة الهدف، وكان على الإعلام العربي أن ينهض بعبء المواجهات في حرب الصور التي باتت ساحة صراع لا تقل أهمية عن ساحات المعارك العسكرية. ووجد الإعلام العربي نفسه مطالبًا بخوض معركة فكرية على عدة جبهات، أهمها الجبهة الداخلية التي يتوجه إليها الإعلام المضاد لتدمير المنظومة الفكرية والثقافية، وهي في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي مزيج من المنظومتين القومية والدينية رغم ما بينهما من فوارق واختلافات؛ لأنهما منفردتان أو متصلتان، وتشكلان الوجدان الجمعي للأمة.

ولئن بدا الإسلام مرشحًا للعب دور العدو الأكبر في مسرحية صراع الحضارات والثقافات، إلا أن العروبة واللغة العربية باتت العدو الثاني، وبدأت تتعرض لاستهداف مركز، كونها الحامل التاريخي للإسلام مثلما يشكل لها الإسلام وعاءها الثقافي والحضاري.

ووجد الإعلام العربي نفسه مطالباً بخوض معركة ثقافية وفكرية، ومن مراجعة سريعة لطبيعة علاقة الإعلام العربي بالثقافة تجعلنا نقر بأنها علاقة شكلية وباهتة جداً. فلم تكن الموضوعات الثقافية والفكرية تحظى باهتمام يذكر في وسائل الاتصال والإعلام

العربية حتى نهايات العقود الأخيرة من القرن العشرين، حين فرض على الثقافة العربية عامة أن تناقش قضايا النظام الدولي الجديد والعولمة وتأثيرات ثورة الاتصال والمعلوماتية ونظريات هنتينغتون، وفوكوياما.

وقد بدت المناقشات توافقية في مرحلة لم يكن قد اعتاد الإعلام فيها على سماع الرأي الآخر. أما البرامج السياسية فكانت برامج دعاية ومتابعات إخبارية تقتصر على عرض رؤية السلطات بطريقة وظيفية باردة.

وحين ابتليت الأمة العربية بتهمة المسئولية عن الإرهاب بدوافع فكرية أصولية اضطر الإعلام العربي إلى فتح ملف الفكر والثقافة مباشرًا دراسة أصول الظاهرة العقدية التي صارت شغلاً شاغلاً للعالم كله.

وقد اتجهت أنظار البشرية إلى العالمين العربي والإسلامي بوصفهما (كما روج الإعلام الصهيوني) المُصدرين الرئيسين لفكر العنف والإرهاب. وجاءت معالجة الإعلام العربي لهذه المأساة التاريخية قاصرة ثقافيًا وفكريًا لأسباب عديدة من أهمها الافتقار إلى الكوادر الإعلامية المؤهلة لخوض هذا الغمار الصعب. ذلك أن الغالبية العظمى من العاملين في الإعلام ليسوا رجال فكر وثقافة بقدر ما هم صحفيون مهنيون يمتلكون ثقافة عامة غير متخصصة في الشئون الفكرية والفلسفية. وقد برز بينهم مهتمون بقضايا الثقافة والفكر، ولكن الاهتمام وحده ليس كافيًا ما لم ينغمس المهتم في أعماق الثقافة والفكر والفلسفة.

وبات الإنسان العربي تحت تأثير التعجب من الكيفية التي تهاجم فيها أمته وعروبته وعقيدته عبر وسائل إعلام عربية بذريعة الحوار الحر؟ بالإضافة إلى ظهور العديد من وسائل الاتصال والإعلام الناطقة بالعربية، والمعادية في طبيعتها وتوجهها للعروبة والإسلام معًا.

وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى حوار حر وصريح داخل الثقافة العربية، فإن الإعلام العربي مطالب بألا ينسى مهمته الكبرى في الحوار العالمي؛ لأنه حتى الآن لم يفلح في إقامة مراصد ومنابر إعلامية في الغرب والشرق لتقوم بهذه المهمة باللغات التي يفهمها الشرق والغرب، وتتصدى لحملات التشويه التي تتعرض لها الأمة العربية، والأمة الإسلامية. ومن يتابع الساحة الإعلامية العالمية لا يجد أي مبرر لهذا الغياب.

بعد أن تمكن خصوم الأمة من اختراق أخطر وسيلة اتصال إعلامية حديثة وهي شبكات الإنترنت، التي باتت واسعة الحضور في حياة الشباب بشكل خاص بالإضافة إلى النخب المتعلمة، التي فوجئت بحجم الحملة المعادية للفكر والمعتقدات العربية والإسلامية، ودهشت لحجم التشويه الحاصل للخطاب الديني والقومي معًا، إلى درجة تدعو إلى الريبة والشك في التوغل الصهيوني المكثف الذي يوجه الصراعات إلى حروب كلامية وفكرية بين المذاهب والطوائف الدينية والأعراق في لغة حاقدة حانقة لا تعرف لها سببًا مباشرًا، وفي انصراف منهجي عن القضايا الرئيسة والمشكلات الحيوية التي تواجه الأمة، وكلها تتطلب الدراسة والتمحيص والتحليل واتخاذ القرار قبل فوات الأوان.

الفصل الخامس

الإعلام الدولي والعلاقات الدولية

العلاقات الدولية

في ظروف الثورة المعلوماتية

العولمة والثورة المعلوماتية أصبحت في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتطور الأحداث على الساحة الدولية. ويجري هذا في الوقت الذي يشكك فيه البعض بإيجابيات العولمة على الجوانب المالية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية والأيديولوجية والإعلامية والاتصالية في العلاقات الدولية المعاصرة. في الوقت الذي يصور صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: «مستوى متصاعد من التكامل الحثيث للأسواق السلعية والخدمية ورءوس الأموال».

وأشار ي.س. إيفانوف وزير الخارجية الروسي في كتابه «السياسة الخارجية الروسية في عصر العولمة» إلى بعض العناصر الرئيسية لعملية العولمة، السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وحاول تحليلها من وجهة النظر الروسية، وذكر أنها فجّرت الحياة الحضارية وغيّرت صورة الإنسانية.

بينما يعتبر أكثر المتخصصين أن مصطلح «العولمة» يعني مرحلة حديثة من التطور الرأسمالي الدولي، أو أنها تمثل المرحلة الأخيرة للإمبريالية. والتعريف الأكثر وضوحًا جاء على لسان الأكاديمي الروسي المعروف أ.ي. أوتكين الذي قال: إن «العولمة فرضت نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظامًا عالميًا يوحد الاقتصادات الوطنية لدول العالم ويجعلها تعتمد على حرية تنقل رءوس الأموال، والاعتماد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وتخفيض الحواجز الجمركية وإطلاق حركة البضائع

ورءوس الأموال، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول الذي هو من ميزات الثورة العلمية التي ترافقها حركة اجتماعية دولية أصبحت تستخدم أشكال جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، وخلقت نوعًا من التعليم الأممي.

ولكن الآراء اختلفت عند التحدث عن بدايات العولمة فالبعض يعتبر بداياتها من عصر الفاتحين الغربيين الأوائل أمثال: ماركو بولو، وماجيلان، وكولومبوس. في الوقت الذي يعتبر البعض الآخر أن نصف العالم كان معولما منذ العصر الروماني القديم، وعصر الإسكندر المقدوني، وعصر جينغيز خان، متجاهلين تمامًا العولمة التي نتجت عن ما قدمته الحضارة العربية والإسلامية للإنسانية في عصر ازدهارها عندما كانت أوروبا تسبح في غياهب الظلمات.

بينما اعتبر بعض الباحثين أن التاريخ المعاصر كان المرحلة الأولى للعولمة، وتلتها المرحلة الثانية التي نعيشها اليوم. ويقولون بأن الأولى بدأت خلال المرحلة الانتقالية التي امتدت خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين؛ أي فترة حروب التوسع الاستعمارية الغربية التي اجتاحت قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والحربين العالميتين الأولى والثانية وما رافقهما من منجزات تكنولوجية وعلمية حديثة سرعان ما تطورت بشكل هائل أثر مباشرة في الاقتصاد الوطني والدولي، ورافقه ظهور وسائل اتصال جماهيرية متطورة دخلت عالم التجارة العالمية، بانتقال رءوس الأموال والأشخاص بشكل واسع، وأدت إلى تشابك المصالح الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية لتصبح معها المصالح المتبادلة بين الدول الكبرى الأهم، وتبعد معها خطر الحروب بين تلك الدول حتى تصبح شبه مستحيلة.

ولم ينسوا طبعًا الإشارة إلى أن ذلك التوجه لم يستطع إبعاد شبح الحرب، وأشعل نيران حربين عالميتين خلال أقل من نصف قرن هي: الحرب العالمية الأولى التي انتهت

بالقضاء على الدولة العثمانية وتثبيت السيطرة الاستعمارية واقتسام معظم مناطق العالم. والحرب العالمية الثانية، التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة القنبلة الذرية أشد أسلحة الدمار الشامل فتكًا مرتين وبشكل متعمد ضد الشعب الياباني، ولم تستطع أية علاقات اقتصادية أو تجارية منعها بل على العكس كانت سببًا لها.

واعتبر بعض الباحثين أن الأرضية التي انطلقت منها المرحلة الثانية للعولمة كانت العقود الأخيرة من القرن العشرين، عندما أشاعوا أن المسيرة نحو العولمة بدأت في الغرب. وكانت في البداية تستخدم كمصطلح «الترابط المشترك»، ولكن الحركة الفعلية باتجاهها بدأت بالفعل مع حملات العلاقات العامة الدولية خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين لتبدو العولمة وكأنه مخطط لها، ودخلت حيز التنفيذ من قبل الأوساط المهيمنة في عالم المال والاقتصاد في الدول الغربية وحكومات تلك الدول والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وأصبحت بعض إيجابيات التطور الإنساني في ظروف العولمة مرئية حتى لضيقي الأفق، وأدت إلى ارتفاع المستوى المعيشي للناس، ووفرت وسائل اتصال وإعلام دولية تجتاز الحدود السياسية للدول بسهولة بالغة.

وحققت لبعض الدول قفزات اقتصادية متقدمة كما حدث في دول آسيان "النمور الآسيوية"، وشملت جنوب كوريا، وسنغافورة، وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية، وأصبحت الهند منتجة للصناعات الإلكترونية الغربية، وتحولت إلى واحدة من كبار مصدري المنتجات الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر إلى العالم. وأدت العولمة بالتدريج إلى نمو حركة تدفق رءوس الأموال حتى أصبح حجم التعامل المالي الدولي اليومي يبلغ حوالي (١,٥) تريليون دولار أمريكي لتصبح عبارة «التصدير يحكم العالم» حقيقة ملموسة.

فمع بدايات خمسينيات القرن الماضي كانت الصادرات العالمية تقدر ب (٥٣) مليار دولار أمريكي، أما اليوم فتشير بعض المراجع إلى أنه بلغ حوالي (٧) تريليون دولار أمريكي. وأخذت تظهر جزر كاملة للتكنولوجيا المتطورة في الدول النامية كـ: سان باولو في البرازيل، والشريط الحدودي من مصانع التجميع في شمال المكسيك، ومدن كاملة في الهند، وكل تايوان وغيرها من الدول.

وسهلت العولمة انتقال القوى العاملة والسياح؛ إذ تشير معطيات البنك الدولي إلى أن العمال المهاجرين يحولون من الدول الغنية التي تستخدمهم إلى أسرهم في الدول الفقيرة حوالي (٧٠) مليار دولار أمريكي في السنة، وهذا الرقم يفوق بكثير الأرقام الرسمية للمساعدات التي تمنحها الدول المتطورة للدول النامية، وأن مئات الآلاف من العائلات تعيش معتمدة على تلك الأموال ولا تعرف أي شيء عن مصطلح «العولمة». وأن تطور السياحة الدولية يعتبر من الظواهر الإيجابية للعولمة حيث وصل عدد السياح في العالم إلى (٥٠٠) مليون سائح في السنة، وأن الإنسان العادي يصطدم يوميًّا في حياته اليومية العادية بمظاهر العولمة بكل أشكالها من شراء البضائع، ومشاهدة البرامج التلفزيونية، واستعمال أجهزة الاتصال المحمولة، وغيرها. حتى إن البعض أصبحوا يقولون أن العولمة وفرت السبل من أجل مشاركة عشرات الدول والشعوب بالتقدم المالي والاقتصادي والعلمي المشترك.

وحتى الآن لم تعلن أية دولة في خطها السياسي الرسمي على الأقل معاداتها للعولمة، وأن الجميع يتقبلون العولمة كمؤشر إيجابي ولكن بوجهات نظر متفاوتة.

سلبيات وأخطار العولمة:

ولكن في حال اعترافنا بحتمية الانتقال إلى العولمة الشاملة من الضروري الإشارة إلى السلبيات والظواهر القاتلة والأخطار التي تفرضها العولمة على الإنسانية والموجودة فعلاً، ومنها:

١. خطر خضوع العالم للشركات متعددة الجنسيات الغربية.

٢. أخطار فرض مفاهيم وأسلوب التفكير والحياة الأمريكية على العالم.

٣. خطر تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم (دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة).

٤. خطر اتساع ظاهرة إضعاف دور الدول القومية، وعولمة الإرهاب، والتضييق على الثقافات واللغات القومية ومحاولة القضاء عليها، وإثارة الفتن في الدول متعددة القوميات.

والنتائج السلبية للظاهرة الأولى قد تحصل على المدى البعيد نتيجة لزيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات الكبرى على إدارة الاقتصاد العالمي وتحويلها إلى أداة دفع أيديولوجية للعولمة لتجني من خلال دورها العالمي أرباحًا خيالية تدعم من قدراتها وإمكانياتها المالية والاقتصادية بشكل يفوق قدرات وإمكانيات بعض الدول في عالم اليوم، وهو ما تشير إليها بعض المصادر التي تقول: إن حوالي (١٦٠) دولة عضوة في منظمة الأمم المتحدة تقل إمكانياتها وقدراتها عن إمكانيات وقدرات الشركات متعددة الجنسيات. وتنبأ البعض أنه في حال استمرار ظواهر العولمة أنفة الذكر فإنها ستؤدي حتمًا إلى سيادة الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان وحكومات تلك الدول على الواقع الاقتصادي والمالي والتجاري في العالم ومن ثم السيطرة التامة عليه وعلى تفاعلات العلاقات الدولية.

الأمر الذي يثير موجة احتجاجات واسعة من قبل الذين يعتبرون العولمة هي محاولة لفرض نمط الحياة الأمريكية على العالم من خلال (٥٠) شركة أمريكية متعددة الجنسيات.

ويرون أن الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع مستمرة بتقدمها متجاوزة مصالح كل الدول الأجنبية، وحتى حلفائها المقربين، في المجالات العلمية والتكنولوجية، والتكنولوجيا العسكرية؛ لأنها تصرف ما يقارب الـ(٤٠٠) مليار دولار على شئون الدفاع في السنة، وأن هذا الرقم يشكل نصف الميزانيات المخصصة في دول العالم للشئون العسكرية.

لأن حجم الإنفاق على مشاريع تطوير التكنولوجية العسكرية المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق بكثير ما تخصصه الدول السائرة في ركب الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأعضاء السبع الأخرى في مجموعة الدول "الثمانية» الكبرى مجتمعة. ولا يخفي القادة الأمريكيون سعيهم الحثيث لتوظيف كل القدرات الاقتصادية والمالية، والعلمية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية من أجل فرض السيطرة الأمريكية على العالم في القرن الحادي والعشرين.

وتتمثل الهيمنة الأمريكية اليوم من خلال تحويل اللغة الإنكليزية باللهجة الأمريكية إلى لغة وحيدة لعولمة وسائل الاتصال والتبادل الإعلامي الدولي والعلاقات الدولية، وهو ما أشار إليه كتاب البريطاني د. كريستال «اللغة الإنكليزية لغة العولمة»، وكتابه «موت اللغات»، حيث أشار إلى أنه في نفس الوقت الذي يتسع فيه استخدام اللغة الإنكليزية تنقرض كل أسبوعين لغة من اللغات النادرة في العالم.

وأشار بعض المتخصصين إلى أن أكثر اللغات جماهيرية على الكرة الأرضية ليست اللغة الإنكليزية بل اللغة الصينية التي يتحدث بها أكثر من 1.4 مليار إنسان، ولكنهم جميعاً خلف سور الصين العظيم، وفي جنوب شرق آسيا، وفي الأحياء الصينية المنتشرة في بعض بلدان العالم. عكس اللغة الإنكليزية التي يتحدث بها الجميع في كل مكان حتى إن الصين ألزمت مدارسها الابتدائية بتعليم اللغة الإنكليزية، ويتعلمها هناك في الوقت الحاضر

عشرات الملايين من الصينيين الصغار والشباب والكبار. مما دفع بالكثيرين في الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبار العولمة على الطريقة الأمريكية الطريق لوضع البشرية في خدمة المصالح الأمريكية والشعب الأمريكي الذي اختاره الله!!

أما خطر تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم فيتمثل بالتفاعل الذي لا يؤدي إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية، بل على العكس يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء، والهوة تلك موجودة فعلاً داخل أكثر دول العالم، وحتى داخل الدول الغنية، ففي الوقت الذي يعاني فيه أكثر من (٣) مليار إنسان من سوء التغذية نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر من (١٠٠) مليار دولار أمريكي في السنة لمكافحة أمراض التخمة التي يعاني منها مواطنيها. في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من (١,٣) مليار إنسان على أقل من دولار واحد في اليوم، ووجود أكثر من مليار إنسان متعطلين عن العمل. وهو ما يعمق الآثار السلبية للعولمة، وأشار إليها حتى التقرير الذي تعده منظمة الأمم المتحدة عن «تأثير العولمة في التطور الاجتماعي» حيث قدر المتخصصون العاملون على إعداده بأنه لا أمل خلال السنوات الخمسين القادمة للتقريب بين الدول الفقيرة والغنية من حيث مستوى الدخل وهو ما ينذر باشتداد المواجهة بينهما.

أما خطر اتساع ظاهرة إضعاف دور الدولة القومية وعولمة الإرهاب والتضييق على الثقافات واللغات القومية ومحاولة القضاء عليها، وغيرها من الظواهر فيتمثل بنمو وانتشار الجريمة المنظمة متعددة القوميات، والتي تنمو سنويًا بمعدل ٥ ٪ في الوقت الذي يبلغ فيه معدل نمو سكان العالم ١ ٪، وأشارت بعض المصادر إلى نمو الجريمة المنظمة الدولية بمعدل أربع مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن (٤٥٠) مليون جريمة سجلت في عام ٢٠٠١.

وأدت العولمة إلى فتح الحدود أمام تدفق الأموال، والمعلومات، وملايين الناس، مما ساعد على نمو الجريمة متعددة القوميات، وأدت بدورها إلى تسارع نمو نوعين من الجريمة وهي: التجارة العالمية للمخدرات ليزيد عدد المدمنين على المخدرات في العالم حتى الـ(١٨٠) مليون مدمن، وليبلغ حجم تجارة المخدرات (٨٠٠) مليار دولار أمريكي، مع اتساع جرائم أخرى كغسيل «الأموال»، حيث أشارت معطيات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي إلى غسل ١,٥ تريليون دولار أمريكي سنوياً في العالم، وهذا يعادل ٥ ٪ من الدخل العالمي.

ولا أحد ينكر أن العولمة ساعدت على انتشار الإرهاب الدولي الذي تحول بالتدريج إلى ظاهرة عالمية يحاول البعض وبإصرار ربطها بالعالم الإسلامي قبل وبعد الأعمال الإرهابية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وأعقبتها أعمالاً إرهابية شملت الكثير من دول العالم كإسبانيا، وبريطانيا، وروسيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وإندونيسيا، وباكستان، والهند، وسورية، والأردن وغيرها من دول العالم وكلها تثبت العلاقة بين الإرهاب والعولمة، مما دفع بالملتقى الدولي الذي عقد في كرواتيا خلال نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٢ لمناقشة مشاكل الدبلوماسية العلنية، ووسائل الإعلام الجماهيرية والإرهاب. وتكرار ذلك من خلال المناقشات التي دارت أكثر من مرة وأظهرت حقيقة جديدة مفادها أنه لولا عولمة البث التلفزيوني لما كان الإرهاب؛ لأن الهدف الرئيسي للإرهاب كما أشار البعض، ليس قتل بضع مئات أو حتى آلاف الناس، بل إخافة ملايين البشر، ولنكون أكثر دقة دب الخوف في قلوب (٢) مليار مشاهد تلفزيوني تقريباً في كل دول العالم يشاهدون عادة الأخبار الرئيسية التي يبثها التلفزيون. هذا إن لم نشر إلى دخول المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة نفسها عالم استخدام وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية لتصعيد مشكلة الإرهاب في عالم اليوم أي عولمة هذا الشر عبر وسائل الاتصال الجماهيرية الإلكترونية الحديثة.

الثورة المعلوماتية:

وتعتبر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية التي بدأت أولى خطواتها مع غزو الإنسان للفضاء الكوني بعد إطلاق الاتحاد السوفييتي السابق لأول قمر صناعي تابع للأرض عام ١٩٥٧ لتصبح تلك الخطوة من القوى الرئيسية الدافعة للعولمة، تتمة لمراحل النجاحات الاقتصادية في تاريخ البشرية منذ الثورة الصناعية التي لم نزل نعيش نجاحاتها كل يوم، إلى أن أحدثت اكتشافات ثورية في مجال الاتصالات والمعلوماتية فاقت بقدراتها اختراع التلغراف في أواسط القرن التاسع عشر، واختراع التلفون السلكي، والراديو، والسينماغراف في نهاية القرن التاسع عشر ليجيء بعدها اختراع التلفزيون الذي أصبح شعار القرن العشرين للعمل على التطوير النوعي والكمي لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، وهكذا تمكنت البشرية مع نهاية القرن العشرين من امتلاك أكثر من (٢,٥) مليار جهاز استقبال إذاعي، وأكثر من (2) مليار جهاز استقبال تلفزيوني، وأكثر من (١٠) آلاف صحيفة يومية .. إلخ.

وأخذ العالم بالفعل بالتحول حسبما توقع م. ماكلوهين، إلى «قرية عالمية"، وأصبح كل سكان العالم تقريبًا يتلقون في نفس الوقت نفس المعلومة. حتى تمكن (٣,٦) مليار مشاهد، في نفس الوقت من مشاهدة افتتاح الألعاب الأولمبية في سيدني عام ٢٠٠٠، والهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ عبر شاشات التلفزيون، وهذا الرقم يمثل عمليًا كل البالغين من سكان الأرض. وحتى إن حوالي (٢) مليار مشاهد من محبي كرة القدم أصبح بإمكانهم متابعة نهائيات كأس العالم بكرة القدم من مختلف عواصم العالم.

وتدريجيًا تحسنت نوعية المصادر المعلوماتية ووسائل نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها، وشهدت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ولادة عشرات شبكات البث

التلفزيوني الدولية كشبكة (سي إن إن) العالمية وغيرها، وشهدت ولوج شبكة الإنترنت العالمية حيز الاستخدام الفعلي واسع النطاق. وتحول البث التلفزيوني إلى أداة من أدوات العولمة. وأصبحت شبكة الإنترنت العالمية أشد تأثيرًا في عالم اليوم، وبعد أن كان عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم عام 1993 حوالي (٩٠) ألف مستخدم قفز هذا الرقم ليصبح (٥٨٠) مليون مستخدم في عام ٢٠٠٤ ليتنبأ البعض بأن يصل هذا الرقم إلى مليار خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهذا النمو السريع لم تشهده أية وسيلة اتصال وإعلام جماهيرية في تاريخ الإنسانية أبدًا، واتجه التفاؤل نحو وسائل الاتصال الجماهيرية بعد أن أصبح عدد الهواتف المحمولة يقدر بحوالي (٨٠٠) مليون جهاز في العالم، إضافة لمئات ملايين الهواتف العادية، وكلها متصلة بشبكة الإنترنت عمليًّا.

ومع اتساع استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية لوسائل النشر الإلكترونية الحديثة، مثل شبكة الإنترنت، زاد إلى حد كبير إشباع الإنسان أينما وجد بالمعلومات، وهو ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات أي دخول المعلومات والمعرفة عصر العولمة، الأمر الذي ضاعف كمية المعارف الإنسانية في سبعينيات القرن العشرين، ولم تزل تلك الزيادة مستمرة حتى اليوم، ويطالب البعض بالقيام بعمليات كثيرة من أجل تحقيق المهام المتعلقة بنشاطات الإنسانية، الاقتصادية، والعلمية، والفضائية، والطبية، وغيرها، رغم أن الآلة في الوقت الحاضر أمست تكمل يد الإنسان، والكمبيوتر أمسى مكملاً لعقل الإنسان.

ورغم أن العقل الإنساني هو أرقى مخلوقات الله، وحسب بعض المعطيات العلمية يتضمن ١٠ مليار نيرون، كل منها لها تقريبًا ألف ارتباط مع غيرها من النيرونات ويمكنها القيام تقريبًا بمائتي عملية في الثانية. ورغم أن المعادن نصف الناقلة لا تستطيع أن تسبق العقل البشري فقد ظهرت إمكانيات لصنع أنواع جديدة من الخلايا الخازنة للكمبيوتر تفوق مليون مرة العقل البشري من وجهة نظر التعامل والإمكانيات.

وكان من المتوقع الانتهاء في عام ٢٠٠٣ من صنع كمبيوتر يفوق بحجمه حجم ثلاجتين منزليتين تبلغ سرعته ألف تريليون عملية في الثانية ويتفوق خمسة عشر مرة على ٥٠٠ حاسب من أقوى الحاسبات الآلية لعام ٢٠٠٠.

وفي الوقت الذي تجهز الدول المتقدمة في العالم نفسها للانتقال إلى المجتمع المعلوماتي نرى أن الاتحاد الأوروبي أعد في عام ١٩٩٩ استراتيجية «الرابطة المعلوماتية الأوروبية»، من أجل تجاوز التخلف عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، إلى جانب النجاح الهائل الذي حققته اليابان في هذا المجال، مما مكنها من أن تصبح في الطليعة في هذا المجال؛ لأن مصطلح «المجتمع المعلوماتي» ولد في اليابان أصلاً، وأنهت سنغافورة برنامجًا لتعميم استخدام الكمبيوتر في كل أنحاء البلاد لتتحول إلى «جزيرة المعرفة"، وهو ما نجده في السياسة القومية للصين، والهند، وجميع الدول المتقدمة.

وحتى أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت أمامها مهمة الانتقال إلى مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي حتى عام ٢٠٢٠. عند ذلك سيشتغل ١٧ ٪ من سكانها فقط في مجال الإنتاج المادي والباقي في مجال المعلوماتية، والتعليم، والخدمات. وأن عمل ١٧ ٪ من السكان سيؤمن الرخاء لكل الشعب الأمريكي، لتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في العالم في كل المجالات. وفي نفس الوقت يعتبر المجتمع المعلوماتي نقطة تحضيرية للانتقال إلى عصر جديد، وهو مجتمع عصر الفضاء الكوني. وأوصل التقدم الحثيث لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة في السنوات الأخيرة إلى ظهور مستقبل آخر للأخطار التي تواجهها البشرية وحصلت على تسمية «الهوة الرقمية»، والحديث هنا يدور عن زيادة الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة من حيث توفر وسائل الاتصال والمعلوماتية.

و«الهوة الرقمية» عرفت من خلال تواجد من (٢٥٠) مليون كمبيوتر على الكرة الأرضية اليوم، ٤٠ % منها في الولايات المتحدة الأمريكية، ونفس الكمية تقريبًا في الدول «السبع الكبرى" الأخرى، و٢٠ % فقط هي حصة (٥,٥) مليار إنسان. فحوالي ثلث مستخدمي الإنترنت في العالم اليوم يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، ونفس الكمية في أوروبا، وأقل قليلاً في اليابان، وجنوب كوريا، وجنوب شرق آسيا، وأقل من ١٠ ٪ في دول العالم الأخرى.

وللمقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد (٦٠٠) هاتف لكل ألف نسمة، بينما في تشاد تليفون واحد لكل ألف نسمة، وهذا يظهر عمليًا أن كامل المعلومات وكل الاكتشافات في هذا المجال متمركز في الدول التي يعيش فيها ١٥ ٪ من سكان الأرض (وهذا يعني «المليار الذهبي»)؛ في الوقت الذي يستطيع استخدامها ٥٠ ٪ من السكان، ليبقى ٣٥ % يعني ٢ مليار إنسان) خارج هذه العملية. وأن عدم توفر شبكات الهاتف يفسر أسباب عدم تمكن أكثر من نصف الكرة الأرضية من إجراء اتصال هاتفي عام ٢٠٠٠. والتفوق الهائل للغرب في هذا المجال يشكل تهديدًا، بل ويمهد لإساءة استخدام الساحة المعلوماتية من أجل العدوان، من خلال تحكم الغرب وتوجيهه للحملات الإعلامية لتحقيق أهداف محددة له، وخير مثال على ذلك أن قصف أفغانستان، وقصف العراق، وقصف يوغسلافيا، وقصف لبنان، وقصف فلسطين بدأ والأمريكيون والأوروبيون يتابعون تلك الأحداث باهتمام على شاشات التلفزيون، وكأنها ألعاب كمبيوتر لا غير.

مستقبل العلاقات الدولية

في مقارنة قام بها بعض المؤرخين للتنبؤات التي وضعها السياسيون عام ١٩٠٠ وما حدث فعلاً خلال قرن من الزمن ظهر أنهم لم يتوقعوا من خلال تنبؤاتهم بالأحداث الهامة التي جرت خلال القرن العشرين، لا الحربين العالميتين، ولا ثورة أكتوبر البلشفية في روسيا، ولا تشكل الدول الاشتراكية، ولا انهيار النظم الاستعمارية العالمية، ليثبت أن التنبؤ في مجال التطور العالمي صعب جدًّا، وهو أصعب بكثير من التنبؤ في مجال برامج الاستنساخ الطبية أو في مجال غزو الفضاء وانتقال البشر إلى الكواكب الأخرى، ومع ذلك فقد حاول البعض وضع سيناريوهات ممكنة للمستقبل منطلقين من حقائق العصر، منها:

أنه من الممكن توقع مستقبل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها لفرض هيمنتها على العالم خلال السنوات العشرين القادمة؛ لأن هذه الدولة مستمرة في المضيّ على طريق زيادة الهوة بينها وبين المجتمع الدولي في مجالات العلاقات المالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والحربية والسياسية وغيرها، وخلال سنوات الفترة الرئاسية الأولى من حكم كلينتون (1992 – 1996) للولايات المتحدة الأمريكية ارتفع المؤشر الاقتصادي للدخل القومي بحوالي ٤ ٪ سنويًّا، وهو ما حدث للدخل القومي الألماني، وخلال الفترة الرئاسية الثانية لكلينتون (1996 - 200) زاد الدخل القومي الياباني، وتحدث الكثيرون عن «المعجزات الاقتصادية» الأخرى، وفي الواقع أن المعجزة جرت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ لأن العولمة في ظروف القطب العالمي الواحد تضيق على الدول المستقلة الكبرى الأخرى، ولا تدعهم يسلمون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة. ولا يستبعد أن واشنطن كقائد ستقوم بتنفيذ خطط استراتيجية لإضعاف أو إنهاك تلك الدول. وهنا لا بد من التذكير بما كتبه (س. هنتنجتون): من أن «النظام أحادي القطبية يبشر بقيام

دولة عظمى واحدة، وغياب الدول العظمى الأخرى وعدد كبير من الدول الصغيرة".[7] لنستنتج أن دولاً كبيرة مثل روسيا، والصين، والهند غير مرغوب بها من الولايات المتحدة الأمريكية ليبرز سؤال مهم: إلى متى ستستمر حالة عالم القطب الواحد هذه؟

وهو ما حاول الإجابة عنه الأكاديمي الروسي (ن. مويسييف) معتمدًا على قوانين الرياضيات مؤكدًا عدم إمكانية الاحتفاظ بهذا الوضع لفترة طويلة؛ لأن التاريخ أثبت أنه في كل مرة أدارت فيها قوة عظمى واحدة العالم دون أن يكون لها قوة معادلة انهارت كروما والإمبراطوريات الأخرى التي سيطرت على العالم القديم منفردة، وشبه هذا الوضع بكرسي يستند على ساق واحدة. وذكر أنه: "بعد التدمير الإجرامي لمركز القوة الثاني (الاتحاد السوفييتي السابق)، الذي قامت به جماعة صغيرة انهار التوازن السلمي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ودمرت طبيعة تطور الأحداث في عملية التفاعل الكوني، وأصبح كل شيء مرتبطًا بشكل جديد من أشكال القوة العسكرية، وبدأت تظهر مساعي واشنطن التي تعلم أنه لا يمكنها الصمود طويلاً وحيدة، للحصول على مساندة غرب أوروبا لتكون الشريك الاستراتيجي الأصغر.. في الوقت الذي أخذت فيه بعض الدعوات بالظهور تدعو الغرب بالسعي لبناء تحالف أمريكي أطلسي من أجل تحقيق الاستقرار في العالم.

وأدى تركيز مراكز القوى المالية والاقتصادية والتجارية إلى تحول شرق وجنوب شرق آسيا إلى مركز لنصف الاقتصاد العالمي المالي والتجاري والسكاني. وتوقع البعض أن تملك الصين حتى عام ٢٠٢٠ أكبر اقتصاد عالمي مشيرين إلى أن هذا لا يعني وزنها العسكري والسياسي بل بمستوى الحياة في الصين نفسها الذي سيتفوق على نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن الصين لن تترك واشنطن تتحكم بالعالم وحدها. وأن الهند بسكانها الـ ١,٢ مليار نسمة ستصبح الدولة الرابعة في عالم الاقتصاد، ووفق توقعات البنك الدولي، ستبقى ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا،

والبرازيل: ضمن الدول العشر الأكثر تطورًا اقتصاديًا في العالم حتى عام ٢٠٢٠ والسبع الباقية في آسيا.

رغم أن التأثير المباشر على العلاقات الدولية خلال العشر سنوات القادمة سيبقى كما في السابق متركزًا في ثلاثة مراكز للقوة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ومن المتوقع أن تنضم إليهم الصين والهند، وأن تلعب روسيا وحلفاؤها دور مركز الثقل على تطور الأحداث العالمية.

ومن تحليل لتوقعات المتخصصين الأجانب يمكن أن نجد أن العولمة:

- عززت التشابك الاقتصادي والأمني لمختلف الدول، وتغيرت إلى حد بعيد الأجندة السياسية الدولية، ورافقها تغيير لأفضليات مصالح الدول على الساحة الدولية، وتبدلت إمكانيات ووسائل تنفيذ سياستهم الخارجية.

- وأن مفهوم «قوة الدولة» تغير من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاعتماد على تطوير الموارد المالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة.

- وأن دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية تبدَّل من التحالفات والاتحادات العسكرية والسياسية إلى التحالفات والاتحادات التجارية والاقتصادية الإقليمية، والدولية مثال: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والرابطة الاقتصادية «أوروآسيا»، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، وغيرها لتبقى في مقدمتها مجموعة «دول الثمانية الكبرى»، وهو ما يعني تحول السياسة العالمية والدبلوماسية نحو الاقتصاد.

- وأن العولمة كانت السبب في ارتفاع نسبة الوعي القومي بين سكان الكرة الأرضية، ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع عدد الدول المستقلة. خاصة وأن عدد الدول المستقلة

كان (٥٠) دولة بعد الحرب العالمية الثانية، وأن منظمة الأمم المتحدة تضم في عضويتها الآن ١٩٢ دولة، مع إمكانية زيادة هذا العدد خلال السنوات القادمة، بسبب وجود أقليات عرقية في أكثر من (١٠٠) دولة، ويزيد عدد أفراد كل جالية عن المليون نسمة، مع إمكانية انهيار تلك الدول وانقسامها إلى دول مستقلة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق الذي انقسم إلى خمسة عشر دولة مستقلة، ويوغوسلافيا التي انقسمت إلى عدة دول لم يزل الصراع قائمًا بينها حتى الآن، وتشيكوسلوفاكيا التي انقسمت إلى دولتين مستقلتين، وإثيوبيا التي انقسمت إلى دولتين مستقلتين. وفي أحسن الظروف يمكن قيام فيدراليات شبه مستقل ذاتيًا في بعض تلك الدول متعددة القوميات، وهو ما تسعى إليه الدول العظمى وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، مثال الحالة العراقية، والحالة السودانية، والحالة الروسية، وغيرها .

- وأن ارتفاع عدد الدول قد يؤدي إلى تراجع دور تلك الدول وشخصيتها ضمن الحدود الدولية المعترف بها (كما يجري الآن في غرب أوروبا).

- أنه من المرجّح زيادة عدد الصراعات العرقية والحدودية، وإعلان أكثر من (٥٠) منطقة مناطق نزاع، بالإضافة إلى أكثر من (١٥٠) صراعًا على الحدود البحرية، وأكثر من (٣٠) جزيرة تقع ضمن مناطق النزاعات.

- وتوقع انهيار دور المنظمات الدولية الحكومية بداية من منظمة الأمم المتحدة، وازدياد تأثير المنظمات غير الحكومية، مثل: الخضر، وأطباء بلا حدود، وغيرهم.

- ومطالبة أغلبية الدول النامية بحق تقرير المصير مما سيعرض مبدأ عدم المساس بحدود الدولة ووحدة أراضيها إلى خطر كبير، ولنتصور ماذا سيحدث لو أعلنت التيبت، ومنغوليا الداخلية، وسينزيان حق تقرير المصير في جمهورية الصين

الشعبية، أو إذا أعلنت كشمير حق تقرير مصيرها في جمهورية الهند، أو إعلان السكان السود واللاتينيين في الولايات المتحدة الأمريكية حق تقرير مصيرهم؟

- وزيادة خطر انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وزيادة عدد الدول التي تملك السلاح النووي بعد انضمام إسرائيل والهند وباكستان لتلك الدول إضافة لعشرات الدول القريبة من امتلاك السلاح النووي.

- وتأثير العولمة على العلاقات الدولية والعمل الدبلوماسي منذ بداية القرن الحادي والعشرين حيث أخذت تظهر على الخط الأول مسائل عسكرية وسياسية، رافقتها أزمات عسكرية، ولقاءات قمة، غلبت عليها مسائل التجارة الخارجية، والمالية، وحماية البيئة، والتبادل الإعلامي الدولي وغيرها.

- وظهور هنتيجتون س. الذي تحدث في كتابه «تصادم الحضارات» عن الصراع بين سبع حضارات قائمة حاليًا في العالم، وبجيزينسكي ز. الذي دعا في كتابه «رقعة الشطرنج العظمى» إلى هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا وآسيا.

وبقيت المشكلة أمام روسيا (القطب المنافس السابق للولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية) تدور حول التعامل مع العولمة، دون خلق مشكلة منها. والعمل على أن تتكامل روسيا مع العولمة دون إلحاق خسائر بمصالحها القومية، خاصة وأنها تشغل المركز 15 في العالم من حيث عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة فعلاً، إضافة لتخلفها عن الدول الأوروبية بـ ٨ مرات تقريبًا من حيث حصة الفرد من عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ألف نسمة من السكان، ونسبة المشتغلين في إنتاج تكنولوجيا المعلوماتية وخدماتها التي لا تزيد في روسيا عن ١ ٪، بينما هي أكثر من ٢٠ ٪ في الدول المتقدمة.

في الوقت الذي يدعو فيه المتفائلون إلى عدم التخوف، مذكرين بالإمكانيات الضخمة

التي تملكها روسيا من ثروات طبيعية وبشرية يمكنها إخراج روسيا من أزمتها الراهنة. وهو ما أعلنه رئيس الحكومة الروسية م. كاسيانوف في المؤتمر الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الذي عقد في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا، وذكر أن روسيا تملك ٢٥ ٪ من احتياطي الثروات الباطنية (١٢ ٪ من الفحم، و١٣ ٪ من النفط، و٢٠ ٪ من المياه الصالحة للشرب، و٢٠ ٪ من الكوبالت، و٢٧ ٪ من الحديد، و٣٠ ٪ من النيكل، و٣٥ ٪ من الغاز، و٤٠ ٪ من البلاتين)، ولكنها كلها خامات، والأسواق الدولية تنتظر المنتجات المتطورة الجاهزة، التي تنتج وتباع وهي غير كافية في روسيا. بالإضافة لمواجهتها بمنافسة شديدة على صعيد الاقتصاد والتجارة الدولية. الأمر الذي يدفعها وبإصرار للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهو ما لم يتحقق لها بعد، لتسهل خروجها إلى الأسواق الخارجية، وتبديل هياكل صادراتها. وسعيها من خلال برنامج العشر سنوات للدخول في حلبة التقدم العلمي الاقتصادي الذي تفرضه العولمة.

وعلى الرغم من امتلاك روسيا لصواريخ ذرية قوية عابرة للقارات، والعضوية الدائمة في مجلس الأمن بمنظمة الأمم المتحدة، ومشاركتها في مؤتمرات قمة الدول «الثمانية» المتطورة في العالم، ومشاركتها في مؤتمرات الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والرابطة الاقتصادية «أوروآسيا»، وغيرها إلا أنه هناك محاولات حثيثة للتضييق عليها على صعيد السياسة الدولية من أجل تهميش مصالحها الوطنية حتى أن عضو أكاديمية العلوم الروسية مويسييف ن كان مضطراً للإعلان عن: أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القريبة التالية هو التضييق على روسيا لإخراجها من بحر البلطيق عن طريق قبول دول البلطيق في حلف الناتو وإخراجها من البحر الأسود عن طريق استدراج أوكرانيا إلى حلف الناتو وحصرها في المحيط المتجمد الشمالي، وتحويلها إلى دولة بحرية شمالية.

أو كما كتب بجيزينسكي ز. إلى دولة هامشية. وأن هذا الهدف مخفي تحت عبارات براقة عن الشراكة، وعن العلاقات الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو.

بينما نرى أن الدبلوماسيين يفهمون أن العولمة غيرت جوهر جداول أعمال السياسة الدولية، وأفضلياتها، ووسعت من إمكانيات العمل المشترك لمختلف الدول، وفتحت الآفاق أمام المجتمع الدولي للتعاون متعدد الأطراف. وأبرزت وزن "الدبلوماسية الاقتصادية» التي رافقتها «الدبلوماسية البيئية»، مع ازدياد أهمية «الدبلوماسية الشعبية»، و«دبلوماسية التنمية» لحل مشاكل دول الجنوب الفقيرة.

الأمر الذي يدعو العالم إلى تشكيل منظومة عالمية لمواجهة التهديدات والأخطار الجديدة، الناتجة عن العولمة في القرن الحادي والعشرين، وهو ما دعا إليه مجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجلسته التي عقدها بمدينة بورتو في بداية ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٢ بمشاركة روسيا من خلال إصدار قرار لإعداد استراتيجية تتعامل من خلالها المنظمة مع التهديدات الجديدة للأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين. وتبعته موافقة الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في منتصف ديسمبر/ كانون أول 2002 على مشروع القرار الروسي «للتعامل مع تهديدات وأخطار العولمة»، والنظر في إمكانية تشكيل نظام عالمي لمواجهة تلك التهديدات والأخطار، على أن يتم دراستها وتقديم تقرير عنها للدورة التالية للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

العرب والساحة الإعلامية الدولية:

وهذا في دولة عظمى سابقة بينما الوضع في الوطن العربي حاليًا هو أشد قسوة، ويعيش نكبة ليست أقل من نكبة فلسطين عام 1948 عندما قامت القوات الأمريكية والبريطانية بتدمير البنية التحتية للعراق واحتلاله، وهو الذي كان مهدًا للحضارة العلمية

والفنية والأدبية للإنسانية في عصر بابل وحمورابي، وهو الذي كان في العصر الإسلامي العباسي مركز العالم ومنارته وأداة تقدمه العلمية والثقافية والحضارية، وهو الذي كان أحد أعمدة الوطن العربي المعاصر، وأحد أهم البلدان النامية في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار الأوروبي. والاجتياحات البربرية التي تستبيح من خلالها القوات الإسرائيلية بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية وتدمر البنية التحتية لفلسطين ولبنان، وتعمد القتل والتشريد واقتلاع شعبين من مساكنهم وأرضهم على مرأى ومسمع من دول العالم دون أن يحرك ساكنًا. حتى إن مؤتمر روما في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ خرج بما معناه بتفويض لإسرائيل يطلق يدها لإبادة ما تستطيع من الشعبين الفلسطيني واللبناني، واستكمال تدمير بنيتيهما التحتيتين وتدمير اقتصادهما بالكامل. ليشهد العالم ميلاد الشرق الأوسط الجديد الذي يريدونه دون أي مراعاة لمصالح شعوب المنطقة.

وهذه النكبة ليست عربية فقط، وإنما هي نكبة للإنسانية وللنظام الدولي وللمنظمة الدولية التي تعتبر عنوانًا له، وهي الأمم المتحدة التي لم تعبأ بها لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل الخارجة على النظام الدولي بحماية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الفلسطيني واللبناني والعراقي، وبقرارات الأمم المتحدة بشأنهم، حتى وصلت الأمور إلى قصف المقرات التابعة لهذه المنظمة الدولية في العراق ولبنان بالصواريخ، وهدم تلك المقرات وقتل وجرح من كانوا فيها بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق لا لشيء إلا لتصريحه بأن الاحتلال الأمريكي للعراق مذل وجارح للعراقيين، ولا بد أن الهدف الأساسي من اجتياح العراق كان تحطيم البنية الأساسية لقطاع البحث العلمي العراقي واعتقال كبار علمائه. ووقف الاختراق العلمي الذي حققه العراق، ويمكن أن يضمن القوة والمنعة للدول العربية ويضمن لها التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والقدرة علي المنافسة في الأسواق الدولية التي يتزايد انفتاحها بشكل تدريجي في ظروف العولمة.

وللمقارنة نرى أن إسرائيل خصصت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٠ نحو ٢,٣٨٪ من دخلها القومي الإجمالي للبحث والتطوير العلمي في الوقت الذي خصصت فيه مصر أقل من ٠,٢٪ من ناتجها القومي للبحث والتطوير العلمي، وسورية ٠,١٨٪، والإمارات العربية المتحدة 0.45%، والكويت ٠,٢٪، والأردن ٠,٢٦٪، أما بقية الدول العربية فلم يكن هناك أية مؤشرات عن إنفاقها على البحث والتطوير العلمي، وهذا أقل بكثير من المعدلات الدولية المخصصة للإنفاق في هذا المجال، وأقل بكثير مما تنفقه إسرائيل العدو المصيري للعرب التي أنفقت (٣,٨) مليار دولار أمريكي على البحث والتطوير العلمي في عام ٢٠٠٢ فقط، وهذا ضعف ما أنفقته الدول العربية مجتمعة في هذا المجال، بالإضافة إلى ترهل الأجهزة الإدارية المشرفة على البحث العلمي التي تستنزف القسم الأكبر من المخصصات الموجهة للبحث العلمي في موازنة الدولة في أغلب الدول العربية.

ومن مقارنة بسيطة ليس لثمار البحث العلمي التطبيقية بل في مجال نشر المقالات والدراسات العلمية في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي والتقني نرى أن الدول العربية مجتمعة نشرت خلال عام ١٩٩٩ حوالي (٣٤١٦) مقالة وبحثًا علميًا، بينما نشرت إسرائيل وحدها (٥٠٢٥) بحثًا ومقالة علمية وهو ما يساعدها على تبادل نتائج البحث العلمي المتكافئ نوعًا ما لتبادل المصالح في مجال التطوير العلمي مع الدول المتقدمة، خاصة وأن إسرائيل استطاعت خلال عام ٢٠٠١ تصدير منتجات عالية التقنية بلغت قيمتها (٧٤٥٦) مليون دولار أمريكي، بينما بلغت صادرات مصر من تلك المنتجات في ذلك العام نحو (١٢) مليون دولار أمريكي، وتونس (١٥٤) مليون دولار أمريكي، واستوردت الدول العربية مجتمعة منتجات عالية التقنية بقيمة (٣١٤) مليون دولار أمريكي.

وهذا يعني وبكل بساطة أن الدول العربية ليست منتجة وليست مستهلكة لمنتجات

التقنية العالية، وهذا الأمر لا يحتاج لأي تعليق، ولكن لا بد من القول أن الدول العربية مجتمعة -دون استثناء- بحاجة لتطوير مداخلها وتوجهاتها نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي ودخول عام التكنولوجيا المتقدمة التي يفرضها دخول عالم اليوم عصر العولمة الشاملة وتتطلب تفعيل مراكز البحث العلمي القائمة وترشيد عملها وإيجاد الناقص منها لتكامل دائرة التعليم والإعلام والبحث العلمي وإنتاج واستهلاك التكنولوجيا المتقدمة وتنسيق الجهود على صعيد الوطن العربي.

وكمثال أورد الإعلام الذي يعتبره البعض متفوقًا على الساحة العربية دون أي إشارة لمدى الخروقات الغربية للساحة الإعلامية العربية، وعجز الإعلام العربي عن مخاطبة الساحة الإعلامية الدولية وعجزه عن إيصال الخبر والصورة في موعدها دون تأخير وفق منطق ومفهوم وتفوق وسائل الاتصال والتقنيات الرقمية المتطورة عبر الأقمار الصناعية التي استخدمتها بنجاح كبير وسائل الإعلام الأمريكية لتغطية أخبار الأحداث الإرهابية التي وقعت عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب التي يخوضها الجيش الأمريكي حتى الآن في أفغانستان والعراق. وشهدت عمليات التغطية الإعلامية تطورات هائلة في القرن الحادي والعشرين، وأصبحت لا تعترف لا بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية لدول العالم.

هذا إن لم نتطرق لبنوك المعلومات وطرق التعامل معها بعد تدشين موقع الإعلام الجديد www.ekateb.net الذي اعتبره البعض أول موقع عربي متخصص في مجال الإعلام الجديد يجري تحديثه بصفة دورية بهدف تزويد الإعلاميين العرب بكل ما يحتاجون معرفته عن الإعلام الجديد New Media، والتكنولوجيا المرتبطة به ومدى تأثيرها في الصناعة التي يعملون بها سواء كانت إعلامًا مقروءًا أو مرئيًا أو مسموعًا، ولكن تلك المصادر (حسنة النية) لم تشر ولو بالتلميح لا لمصادر تمويل الموقع ولا لمصادر

تلك المعلومات التي ستلبي وجهة نظر ممموليها لتمريرها عبر موقع الإعلام الجديد، ولا لتوجهات تلك المصادر التي سيكون لها تأثير كبير دون شك في الوعي العربي وخاصة وعي الإعلاميين البسطاء الذين سينقلون عن موقع الإعلام الجديد عن حسن نية.

التبادل الإعلامي الدولي

وعملية اتخاذ القرار

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة من دول العالم استراتيجية خاصة تعكس أهداف حماية أمنها ومصالحها الوطنية والاستفادة من مصادر قوتها الاقتصادية والبشرية والجغرافية عن طريق تحويلها إلى سياسة خارجية قابلة للتطبيق العملي من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات العملية والمنطقية التي تراعي المؤثرات الداخلية والخارجية لتعزيز دورها كطرف فاعل في النظام الدولي.

والهدف من اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التوصل لصيغة عملية منطقية من بين عدة بدائل معدة مسبقًا للتوصل إلى أهداف معينة أو لتفادي نتائج سلبية غير متوقعة.

وترتبط عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عادة بمعايير يتم من خلالها اختيار الأفضل بعد مشاورات ومداولات دقيقة تتناول الهدف المقصود من خلال الوضوح، ودقة قياس المواقف والاحتمالات الممكنة للتوصل إليه. وعلى متخذ القرارات هنا تحمل مسئولية تقييم الافتراضات والتوقعات وتبعات القرار الذي يتخذه.

وتعتمد عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية على مجموعة عناصر، نذكر منها:

١- البيئة الخارجية بكل حقائقها وأبعادها وضغوطها ومؤثراتها وتفاعلاتها ومدى إمكانية الحركة والمناورة ضمنها. بسبب قلة الخيارات التي تتيح إمكانيات الحركة والمناورة أمام الأجهزة المختصة مع ازدياد الضغوط الخارجية.

وبذل هارولد سبروت "Harold Sprout" محاولات للتفريق بين التأثيرات النفسية في تصورات واضعي السياسة الخارجية، وحرية الحركة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية المتخذة، وأشار إلى ارتباطها ببعضها البعض من خلال تصورات واقع البيئة الخارجية الموضوعة بدقة.

٢- البيئة الداخلية التي تعكسها الأوضاع الاجتماعية في الدولة المعنية ونظامها السياسي والاقتصادي، وتفاعلات الجماعات الاجتماعية، وجماعات الضغط، ومصالح الأحزاب السياسية... إلخ.

لأن الأوضاع الاجتماعية في أي دولة تمارس ضغوطًا معينة على واضعي قرارات السياسة الخارجية بطريقة يصعب تجاوزها.

وتختلف البيئة الداخلية في النظم الديمقراطية عن غير الديمقراطية من خلال مدى المشاركة الحزبية والشعبية في تكوين البيئة الداخلية، ومدى الضغوط التي تمارسها عناصر الرأي العام المكونة من مصالح الأجهزة غير الحكومية والأحزاب السياسية، على الأجهزة المختصة بوضع قرارات السياسة الخارجية للدولة.

٣- طبيعة مصادر القيم والمعتقدات المكونة لتفكير وسلوك واضعي قرارات السياسة الخارجية ومدى اختلاف تصوراتهم ونماذج وطرق تفكيرهم وسلوكهم.

٤- المنطلقات الوطنية التي تعتمد عليها الأجهزة الحكومية في الدولة المعنية في قرارات السياسة الخارجية ومدى إمكانية الاعتماد عليها لتنفيذ قراراتها وسياساتها لمواجهة ردود الفعل الدولية المضادة.

بالإضافة لإمكانيات الموارد والقدرات البشرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية

التي تتيح لها ظروفًا أفضل لتنفيذ تلك القرارات. وتقييم القدرات وتحديد الأدوار يعتمد على شقين:

الشق الأول: وينطلق من تقييم موضوعي بعيد عن التحيز والانطباعات الخاطئة التي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تضر بالمصالح الوطنية العليا للدولة والمواقف التي يتم التعامل معها من خلال تلك القرارات.

والشق الثاني: يعتمد على توفير تصور دقيق عن كيفية تحريك القدرات الوطنية للتعامل مع المواقف بالشكل الذي يجعل قرارات السياسة الخارجية قادرة على تحقيق أهدافها المقررة.

٥- الضغوط الناتجة عن اتخاذ قرار لهدف معين وبدونه تنتفي الحاجة لاتخاذ القرار أصلاً. والضغوط عادة تنبع من الهدف المعين ومدى الإصرار للوصول إليه لتتحول الضغوط إلى حافز لاتخاذ القرار الذي يستجيب لمتطلبات الهدف.

وترتبط الضغوط باتخاذ قرارات السياسة الخارجية بتوقعات الرأي العام وإلحاح البيئة الداخلية عليه وبمقدار شعور أجهزة صياغة قرارات السياسة الخارجية بهذه الضغوط وتفاعلها معها، وتعبر عن نفسها باتخاذ القرار أو عدمه أضف إلى ذلك قوة الضغوط العاطفية والانفعالية التي تتولد في أجواء البيئة العامة للقرار ومدى تأثيرها فيه.

٦- الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية، وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث مدى تشعبها وتعدد مستوياتها، ومدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل ضمنها، والتشعب وتعدد المستويات التنظيمية يمكن أن يكون من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات.

وعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تفرض البحث في: مدى التزام السلطة التنفيذية بقيود وضوابط السلطة التشريعية عند وضع قرارات السياسة الخارجية.

فالسلطة التشريعية تصدق على المعاهدات الخارجية وتملك حق الموافقة أو عدم الموافقة على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج قرارات السياسة الخارجية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في قضايا السياسة الخارجية عندما تعقد جلسات استماع، وتصدر توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ من خلالها على قرارات معينة للسياسات الخارجية.

والأوضاع الداخلية للجهاز التنفيذي نفسه، ويتعين الوقوف على طبيعة العلاقة السائدة بين قائد الدولة ووزير خارجيته، وبينهما وبين الخبراء والمستشارين العاملين في نطاق الجهاز التنفيذي للسلطة الحكومية، وعلاقتهما بسفراء الدولة الذين لهم صلة بموضوع قرار السياسة الخارجية المتعلق بالقرار قيد البحث، والعلاقة بين وزيري الخارجية والدفاع، وبين وزير الخارجية ورئيس جهاز أمن الدولة.

ومدى اتجاه قائد الدولة أو رئيس الوزراء نحو مركزية التحكم في السياسة الخارجية، أم الميل نحو التفويض بجزء من السلطات في هذا المجال، ومدى اعتماد قائد الدولة أو رئيس الحكومة على المشاورات الجماعية التي يمكن أن تقدمها أجهزة معينة، مثل: الجهاز المتخصص في وزارة معينة أو مجلس الأمن القومي، ومدى الأخذ بتقارير سفراء الدولة في الخارج، ومدى الاعتماد على الحقائق التي تتضمنها تقارير تلك الأجهزة أثناء وضع تصورات جهاز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية:

على واضعي اختيارات قرارات السياسة الخارجية مراعاة:

- اختيار الأفضل من بين كل البدائل السياسية الممكنة والمنظورة. لأن السياسات البديلة غير المنظور قد لا تحظى بالقبول من الناحية السياسية، وأن تكون السياسات التي يتفق عليها واضعو القرارات من أكثر البدائل قبولاً من بين كل السياسات المنظورة والممكنة.

- غياب القواعد الموضوعية والمتفق عليها لترشيد عمل واضعي قرارات السياسة الخارجية؛ لأن الكثير من السياسات التي يتوصلون إليها تعاني من نقاط ضعف بتأثير من العوامل التالية:عدم وضوح الأهداف لدى واضعي القرارات مما يؤدي إلى صعوبة صياغة هذه الأهداف على شكل سياسات قابلة للتنفيذ.

- وتضييق الاتجاهات المسيطرة على الرأي العام على عملية الاختيار من بين السياسات البديلة المتنافسة، وتحول الرأي العام إلى قوة ضاغطة على اختيار بعض البدائل التي يمكن أن تكون أكثر ملاءمة من غيرها لدى واضعي القرارات.

- والتداخل أو التصادم مع سياسات أخرى عند اختيار سياسة معينة، وهذا ينشأ عند اتباع سياستين متعارضتين في نفس الوقت (سياسة ازدواج المعايير).

- وعدم التوافق في الاتجاهات والقيم والمعتقدات لدى المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية وهذا يؤدي إلى اختيار سياسات خاطئة ناتجة عن الوضع الشاذ الذي تعاني منه الجهات المسئولة عن عملية اتخاذ القرارات منذ بدايتها.

- وتحيز بعض الشخصيات من أصحاب حق اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى انعدام القدرة على التفكير في بعض البدائل التي يقضي منطق الموقف تحليلها وتقييمها.

- وبلوغ بعض المواقف الخارجية حداً كبيراً من التعقيد يصبح معها من الصعب على واضعي القرارات استيعابها وتفسيرها بطريقة صحيحة، مما ينعكس بصورة سلبية على السياسات التي يتخذونها.

- وإثقال جهاز اتخاذ القرارات بأعباء تجعله عاجزاً عن اتخاذ القرار المطلوب بالفاعلية المنشودة وفي الإطار الزمني المحدد.

- وعدم قدرة واضعي قرارات السياسة الخارجية على القيام بتقييم دقيق وشامل لعناصر القوة الوطنية مقارنة بالقوى الأخرى التي تؤثر في السياسات الخارجية.

- صعوبة التنبؤ بردود الفعل على قرارات السياسة الخارجية:قرارات السياسة الخارجية تبنى على تنبؤات يضعها واضعي تلك القرارات، وتشمل ردود الفعل الدولية المحتملة على تلك القرارات، ومن العوامل التي يصعب التنبوء فيها:

- تعدد أطراف المواقف التي تتناولها تلك القرارات مما يصعب التعرف على ردود الفعل وأنماط السلوك المحتملة لتلك الأطراف؛ لأن تلك الأطراف بطبيعتها متنوعة، وتتمتع بقوى نسبية، واحتياجات وأهداف، وهو ما يزيد من صعوبات التنبؤ في حالات يزيد فيها تفاعل أطراف الموقف وتعقدها.

- ارتفاع معدل التغييرات في عناصر الموقف أحياناً مما يفرض على المتنبئ مواقف غير مستقرة وغير ممكنة أو غير دقيقة؛ لأن الطريقة المؤثرة بأطراف وعناصر الموقف، والطريقة التي تؤثر فيها عناصر الموقف على أطرافه تكون معقدة

استجابة لمواقف خارجية معينة، أي أن التأثير المتبادل لا يعكس النمط الطبيعي المألوف والبسيط؛ عدم توفر حقائق ومعلومات كافية للتنبؤ والتوقع بشكل كافٍ.

مشاكل يمكن أن تواجهها
أجهزة جمع المعلومات

غياب الحقائق الأساسية لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية يؤدي إلى وقوعها بالسطحية، ولهذا دعا الجنرال وليام دونوفان "William Donovan" مدير جهاز المخابرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية وهو الجهاز الذي كان يعرف آنذاك بمكتب الخدمات الاستراتيجية، بأن يعتبر أن السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من المعلومات التي تبنى عليها.

أهمية الحقائق والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات تبرز ما يسمى بمشكلة العلاقات بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، كالبحث عن ردود على تساؤلات:

- هل مهمة أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية مجرد جمع المعلومات ورفعها إلى أجهزة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فقط دون إبداء أي رأي فيها؟

- أم أن مسئولية أجهزة جمع المعلومات تقديم تلك المعلومات في إطار تفهمها لطبيعة المشاكل التي تجمع المعلومات عنها؟

ومن هذا نستنتج أن تحديد طبيعة هذه العلاقة كان دائمًا قيد الجدل، وأن الاتجاه الغالب كان يتجه نحو أن تقتصر مسئولية أجهزة جمع المعلومات على تقديم الحقائق بشكلها المجرد الخام ('Raw Facts) لتبني على أساسها قرارات السياسة الخارجية.

واستمد هذا الاتجاه قوته من بعض الاعتبارات كالاكتفاء بتقديم حقائق مجردة دون إقحام تحيزات تلك الأجهزة في مضمون الحقائق ضمانًا لحيادها وموضوعيتها وقربها من الواقع؛ لأنه إذا قامت أجهزة جمع المعلومات بتفسير المواقف الخارجية على طريقتها الخاصة وقيامها بجمع المعلومات في نطاق تلك التفسيرات لكان الأمر ينتهي إلى تقديم صور مشوهة وغير واقعية عن المواقف الخارجية.

وبالرغم من سلامة المنطق الذي بني عليه هذا الاتجاه فقد وجهت له انتقادات كثيرة منها:

أنه إن لم تكن أجهزة جمع المعلومات على دراية كافية بأبعاد المشكلة التي ستتخذ قرارات السياسة الخارجية لمواجهتها، فستكون الحقائق التي ستجمع بعيدة عنها.

ولأن الإلمام بالمشكلة يحدد العناصر التي يجب أن ترتكز عليها أجهزة جمع المعلومات عند قيامها بمهمتها، ولهذا لابد من وجود حد أدنى من التنسيق أو التوجيه بين أجهزة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وأجهزة جمع المعلومات.

ومسئولية التنسيق أو التوجيه تتضمن عادة أمورًا حيوية مثل تعريف أجهزة جمع المعلومات بأهداف الدولة في مواقف معينة، وإطلاعهم على الإطار العام لسياساتها وخططها الخارجية، وإحاطتهم بالمشكلات التي تصادفها الدولة في علاقاتها الخارجية في وقت محدد وغيرها من المعلومات الهامة.

ويضيف أصحاب هذا الرأي أنه في أي موقف دولي مهما كان بسيطًا أو محدودًا فإن عدد العناصر التي يتعين التعرف عليها يصبح أمرًا معقدًا للغاية، ولهذا ما لم تكن هناك افتراضات نظرية معينة أو توقعات محددة توضح العناصر التي ينبغي التركيز عليها أكثر من غيرها، فإن أداء هذه المهمة يكون أشبه بالمستحيل.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن لواضع قرارات السياسة الخارجية أن يعتمد عليها للخروج من هذه الإشكالات:

- إثارة تساؤلات حول الاحتمالات المتوقعة من وراء أنماط التصرف، وتصميم نظرية تتفق مع طبيعة المشكلة ليكون التحليل في نطاق فرضياتها الرئيسية.

- البحث عن حقائق يتطلبها التحليل انسجامًا مع الإطار النظري السابق بهدف التوصل إلى القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل المطروحة.

وعلى سبيل المثال إذا كان واضع قرارات السياسة الخارجية يبحث في احتمالات متوقعة من اتباع سياسة تعتمد على المهادنة في موقف خارجي معين فإن النظرية التي يقيمها سيحاول من خلالها تحدد طبيعة المتطلبات السياسية أو النفسية التي يجب توفيرها في هذه السياسة ليتحقق المطلوب منها، وبالتالي فإن هذه النظرية تقرر أي عناصر الموقف يجب التركيز عليها في مرحلة جمع الحقائق والمعلومات.

واستند المدافعون عن هذا الرأي على أنه يختصر الوقت والجهد الذي يمكن إضاعته بسبب عدم ربط الحقائق المطلوبة بالمشكلة قيد الدراسة والتحليل، بينما استند منتقدوه على قصور التوجيه الذي تمارسه أجهزة اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وطالبوا بأن يكون جمع المعلومات مركزًا على المشكلة التي تعني تلك الأجهزة وأن لا تتعداها إلى تقديم حقائق أكثر عمومية أو أقل من الحقائق المطلوبة.

ومثل هذه التوجهات تقتضي تزويد أجهزة جمع المعلومات بقائمة تضم مجموعة من السياسات البديلة، تفاضل أجهزة اتخاذ القرارات بينها، وفي هذه الحالة تتوخى الأجهزة جمع حقائق أكثر اتصالاً بكل تلك البدائل، ومرة أخرى تتمثل الأخطار الجانبية لهذه

المشكلة في التحيز لبعض العناصر على حساب بعضها الآخر، ومن ذلك يتضح أن الرأي الأخير ربما كان أكثر إضرارًا بمصالح الدولة المعنية من الرأي الأول الذي يتجه إلى جعل الحقائق أكثر عمومية.

توزيع المواقف في قرارات السياسة الخارجية:

حاول بعض الباحثين وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر "Richard Snyder" التفرقة بين المواقف التي تمسها قرارات السياسة الخارجية، وجرى تقسيمها إلى:

١. مواقف ذات هيكل محدد مرتبطة بمواقف هلامية تفتقر إلى خاصية التحديد، وتتميز بالغموض وعدم الاستقرار بحيث يصبح من الصعب على واضعي القرارات استخلاص مغزاها المحدد.

٢. مواقف ضاغطة ومواقف غير ضاغطة، ويقصد منها ما تفرضه المواقف على واضعي القرارات من ضغوط في اتجاه الأخذ بنمط سلوكي معين، وقد يكون الضغط نابعًا إما من داخل الوحدة التي تتخذ القرار أو البيئة الخارجية.

٣. مواقف حساسة، أو حرجة، ومواقف غير حرجة، وينصب معيار التفرقة أساسًا على مدى ارتباط الموقف بالأهداف الرئيسية التي يركز عليها واضعو القرارات، فهناك مواقف تمس الأهداف وتمثل تهديدًا لها في الوقت الذي تتوفر مواقف أخرى لا تتمتع بمثل تلك الأهمية.

٤. مواقف انفعالية، ومواقف غير انفعالية، وعوامل تخلع على الموقف جوًا انفعاليًا يؤدي إلى ارتفاع درجة العداء والتهديد والتوتر والاستفزاز، والبعد الزمني لمواقف السياسة الخارجية؛ لأن هناك مواقف تتسم بخاصية الاستمرار، ومواقف عارضة ليس لها امتدادات تاريخية أو زمنية سابقة.

٥. مواقف يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية، وتتعذر السيطرة أو التحكم بها، ومواقف تخلو من ضغوط العوامل الموضوعية.

وهنا يمكن القول أن ما يحدد اتجاهات واضعي قرارات السياسة الخارجية من هذه المواقف هي طبيعة الأهداف التي يرغبونها من وراء القرارات التي اتخذوها وارتباطها بدوافع معينة.

وعلى ضوء التحليل السابق يمكن اعتبار مضمون عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والصعوبات التي تواجهها من خلال الإشارة إلى بعض الخصائص التي تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية والتي تتوافر في أي نوع من القرارات من هذه الخصائص:

- أن البيئات والمواقف التي تتخذ فيها هذه القرارات تتصف بالتعقيد الشديد كما تتصف أيضًا بعدم التيقن وعدم الاستقرار، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج أو التحكم بها بعكس الحال في بيئات السياسة الداخلية.

- فقدان التجانس في أوضاع الأطراف التي تمسها قرارات السياسة الخارجية مما يرتب عليها تزايد احتمال ظهور بعض الضغوط وردود الفعل المعاكسة من قبل بعض الأطراف المؤثرة في تلك القرارات تأثيرًا سلبيًا، أو بسبب ما قد ينسب إلى هذه القرارات من مضامين عدائية.

- أن مصادر البيانات والمعلومات التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية تتميز بالتشعب والتعقيد كما أن درجة الثقة فيها محدودة، بالإضافة إلى الحاجة لتصنيف هذه البيانات وتمثل مشكلة لا يستهان بها.

- عدم وجود طرق للاختبار والتجريب والتحقق، مما يزيد من حدة المشاكل وعدم

تكرار المواقف في السياسة الخارجية أو تماثلها بالشكل الذي يسمح بمثل هذا التحقيق.

- وجود صراعات واختلافات عميقة حول القيم التي يعتنقها واضعو قرارات السياسة الخارجية تبعًا لطبيعة الفلسفة التي يلتزم بها النظام الذي يعملون في إطاره، وهذه الاختلافات تفرض الحاجة إلى المساومة والحلول الوسط.

- انقضاء مدد زمنية طويلة بين اتخاذ قرارات السياسة الخارجية وبين تبلور الأبعاد الكاملة والنتائج النهائية لتلك القرارات. وتشتمل أدوات تنفيذ قرارات السياسة الخارجية بصفة رئيسية أربعة أدوات هي:

  - الأدوات الدبلوماسية.
  - الأدوات الدعائية.
  - الأدوات الاقتصادية.
  - الأدوات العسكرية.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

- د. محمد البخاري: العلاقات العامة كهدف من أهداف التبادل الإعلامي الدولي، مقرر لطلاب الماجستير. طشقند: جامعة طشقند الحكومية للدراسات الشرقية، ٢٠٠٠.
- د. محمد نعمان جلال: العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولي. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١. ص 48-42.
- د. محمد البخاري: الحرب الإعلامية والأمن الإعلامي الوطني. أبو ظبي: صحيفة الاتحاد، الثلاثاء ٢٣ يناير ٢٠٠١. صفحة 33.
- د. محمد البخاري: الأمن الإعلامي الوطني في ظل العولمة. أبو ظبي: صحيفة الاتحاد، الاثنين ٢٢ يناير ٢٠٠١. صفحة ٣٤.
- د. محمد البخاري: العولمة والأمن الإعلامي الدولي. مجلة "معلومات دولية» دمشق: العدد ٦٥/ صيف ٢٠٠٠. ص ١٢٩ — 144.
- يرشوفا ت.ف.: آفاق قضايا الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي في القرن الحادي والعشرين.
- غ.ل. صامولیان، د.س. تشيريشكين، و.ن. فيرشينسكايا، وآخرون . طريق روسيا إلى المجتمع المعلوماتي (الأسس، المؤشرات، المشاكل، والخصائص). موسكو: معهد نظم التحليل في أكاديمية العلوم الروسية، ١٩٩٧. ص ٦٤.

- ميليوخين ي. س.: تكنولوجيا المعلومات والعمل الحر. موسكو: غارانت – بارك، ١٩٩٧.
- زاسورسكي يا. ن.: المجتمع الإعلامي ووسائل الإعلام الجماهيرية.
- د. أحمد عبد الملك: كيف نحرر الإعلام من سيطرة الدولة؟ أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠٠٤/٥/١٣.
- الإعلام السوري .. بين التحديث والمنافسة في عصر العولمة. مؤتمر الصحفيين. دمشق: الثورة: الثلاثاء ٢٠٠٦/٨/١٥م.
- د. الفت حسن آغا: النظام الإعلامي الأوروبي في عالم متغير. .القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، يوليو 1993.
- جيهان رشتي: نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية. ج١ . دار الحمامي للطباعة والنشر، 1972.
- حسن فؤاد: الصحافة العربية من وجهة نظر إسرائيلية. القاهرة: الأهرام،٢٠٠٤/٧/٩.
- حسين العودات: الإعلام والتنمية.. دراسة مقدمة إلى لجنة أليسكو لدراسة قضايا الاتصال والإعلام في الوطن العربي. تونس 1983.
- خالد القشطيني: وداعًا لعلم الإعلام. الرياض: الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١/١١.
- خالد الحروب: الإعلام العربي كجزء من العملية السياسية والديمقراطية. أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠٠٤/٧/١٤

- د. رياض نعسان أغا: الثقافة والفكر في الإعلام العربي. أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠٠٤/٧/١٠.

- سامح كريم: قضايا معاصرة، أديب أمريكي يتنبأ بنتائج سياسات بلاده على البشرية. القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٤/٥/١٢

- د. صابر فلحوط، د. محمد البخاري: العولمة والتبادل الإعلامي الدولي. دار علاء الدين للنشر، دمشق 1999.

- د. طارق سيف: اختطاف الإعلام العربي. أبو ظبي: الاتحاد ١/٨/ ٢٠٠٤.

- د. طيب تيزيني: الشباب العربي وإعلام الهزيمة. أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠٠٤/٤/٢٧.

- د. عارف رشاد: التعامل مع الأنترنت: العالم رهن إشارتك. القاهرة: مجلة عالم الكمبيوتر العدد ٨٦، السنة الثامنة، فبراير ١٩٩٥. والعدد ٨٧، مارس ١٩٩٥.

- د. عارف رشاد: أنترنت: نشأتها، تطورها، حجمها، وسبل الولوج إليها. القاهرة: مجلة الكمبيوتر والاتصالات والإلكترونيات العدد ٧، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٩٥.

- د. عبد الله العوضي: الصحفي والثقافة القانونية. أبو ظبي: الاتحاد، ٢٠٠٤/٦/١١

- د. عبد العليم محمد: دور الإعلام في التعريف بالقانون الإنساني الدولي. القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٤/٣/٦.

- علي جمالو: الإعلام السوري على مفترق طرق. الرياض: الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٧/١

- د. محمد البخاري: العلاقات الدولية في ظروف الثورة المعلوماتية. دمشق: المعرفة، العدد ٥١٩ كانون أول/٢٠٠٦.
- د. محمد علي العويني: الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٠.
- د. محمود علم الدين: ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال. القاهرة: السياسة الدولية العدد ١٢٣، مؤسسة الأهرام، يناير ١٩٩٦.
- هناء الدويري: الإعلام في عالم متغير... حليمة: لماذا نجلد أنفسنا دومًا؟! شئون ثقافية. دمشق الثورة، الاثنين ٢٠٠٧/٣/٥.
- يحيى اليحياوي: التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.
- أحمد السيد النجار: على ضوء خبرات نكبة العراق: التقدم العلمي ضرورة للاستقلال والمنعة والتطور الاقتصادي. ملفات الأهرام. القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٢٢.
- أوتكين أ.ي: العولمة: التفاعل والجوهر. موسكو: ٢٠٠١.
- إيفانوف ي.س: السياسة الخارجية لروسيا في عصر العولمة. مقالات وكلمات. موسكو: 2002. باللغة الروسية.
- كاشليف يوري باريسوفيتش: العلاقات الدولية والثورة المعلوماتية. موسكو: العلاقات الدولية، 1/2003. باللغة الروسية.
- مويسييف ن.ن. أونيفيرسوم. المعلوماتية. المجتمع. موسكو: ٢٠٠١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Arthur Goodfriend: The Dilemma of Cultural Propaganda. "Let It Be ", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Voi. 398, Nov. 1971.
- Charles A. Siepmann: Propaganda Techniques, Voice of the people Readings in Public Opinion and Propaganda, Edited by Reo M. Christenson and Robert O. Mc Williams, 2nd Edition, New York, Mc Graw - Hill Book Company. 1967.
- Geoffrey Reeves: Communications and the Third World, London, Routledge, 1993.
- Josiane Jouet & Sylvie: New Communication Technologies: Research Trends, Reports and Papers on Mass Communication, No. 105, Unisco, Paris, 1991.
- Hamid Mowlana: International Flow of Information: a Global Report and Analysis, Paris: UNESCO, 1985.
- Harold Beeley: The Changing Role of British International Propaganda, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 398 Nov. 1971.

- International Information and Communication Order. Source Book, Prague: International Organization of Journalists, 1986.
- Ithiel de Sola Pool: The Changing Flow of Television, Journal of Communication, spring 1977.
- LE PETIT LAROUSSE: Dictionnaire encyclopedique. Larousse, Paris 1993.

رقم الصفحة

فهرس

مقدمة:.. ٥

الفصل الأول (وسائل الإعلام والمجتمع المعلوماتي) ٧

- وسائل الإعلام الجماهيرية الدولية:........................ ٩
- المجتمع المعلوماتي وتداعيات العولمة:........................ ١٧
- الثورة المعلوماتية طغت على حياة الناس:........................ ٢٩
- التبعية الإعلامية:.. ٣٥
- حضارة السوق والامن الثقافي في سيناريوهات التهميش الاجتماعي:......... ٤١
- رؤية مستقبلية للصحافة العربية والدولية:........................ ٤٩

الفصل الثاني (تأثير وسائل الإعلام) ٦٩

- تأثير وسائل الإعلام:.. ٧١
- دراسات تطبيقية لتأثير وسائل الإعلام:........................ ٨٣
- النظريات الخاصة بالتأثير الإعلامي:........................ ٩٥

الفصل الثالث (التدفق الإعلامي الدولي) ١٠٣

- التدفق الإعلامي وتكوين وجهات النظر:........................ ١٠٥

- التدفق الإعلامي وتحليل المضمون الإعلامي:........................ ١١٣

- التبادل الإعلامي الدولي والتعاون الدولي:.............................. ١١٩

الفصل الرابع (أمن الموارد الإعلامية) ١٣٣

- المعلوماتية وأمن الموارد الإعلامية:.. ١٣٥

- الأمم المتحدة والأسلحة المعلوماتية الدولية:................................ ١٥٣

- الإعلام والسلاح المعلوماتي:.. ١٦١

- الأمن المعلوماتي في الظروف المعاصرة:.................................... ١٦٩

- المواجهات المعلوماتية فى المجالات العسكرية:.............................. ١٨٣

الفصل الخامس (الإعلام الدولي والعلاقات الدولية) ١٩١

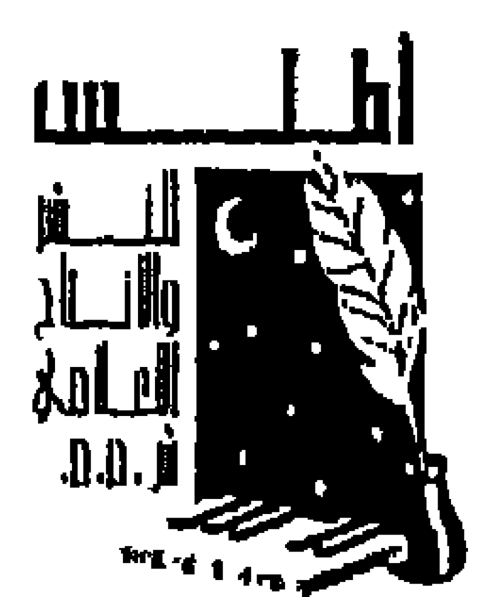
- العلاقات الدولية في ظروف الثورة المعلوماتية:............................. ١٩٣

- مستقبل العلاقات الدولية:... ٢٠٥

- التبادل الإعلامي الدولي وعملية اتخاذ القرار:................................ ٢١٧

- مشاكل يمكن أن تواجهها أجهزة جمع المعلومات:............................. ٢٢٥

المراجع والمصادر:.. ٢٣١



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

الرأي العام هو قوة حقيقية شأنها شأن الريح، له ضغط لا تراه، ولكنه ذو ثقل عظيم، وهو كالريح لا تمسك بها ولكنك تحني لها الرأس متطبعًا. ومع أن وجوده معنوي لا نراه فإن ذلك لا ينقص شيئا من قوته، شأنه في ذلك شأن الضغط الجوي الذي لا نراه ولكنه موجود.

والرأي جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك، وتشمل (المعلومات والآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك).

وقد أدرك الإعلام مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الإنسان وحياته اليومية حتى مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة، فسارع في عملية تشكيل وتكوين الرأي العام من خلال صياغة الأخبار وانتقائها.

تصميم الغلاف/ إسلام حمدي





